جامعة النَّجاح الوطنيَّة
كليَّة الدّراسات العليا

مدى انسجام السّياسات التَّحصيليَّة للسّلطة الفلسطينيَّة مع الحكم الرَّشيد: الضَّابطة الجمركية، نموذجًا

إعداد
مصعب "محمد راضي" صالح

إشراف
د. صقر الجبالي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2023

مدى انسجام السّياسات التَّحصيليَّة للسّلطة الفلسطينيَّة مع الحكم الرَّشيد: الضَّابطة الجمركية نموذجًا

إعداد

مصعب "محمد راضي" صالح

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 2023/07/16م، وأجيزت:

د. صقر الجبالي	التوقيع
المشرف الرئيس	
د. عمر رحال	التوقيع
الممتحن الخارجي	
د. عبد الفتاح الشملة	التوقيع
الممتحن الداخلي	

الإهداء

اهدي هذا العمل الى كل طالب علم يسعى لكسب المعرفة او تزويد رصيده المعرفي العلمي و الثقافي

الى اروح الشهداء الاكرم منا جمعيا

الى قيادتنا الحكيمة و زملائي في العمل

الى الاسرة التربوية و الادارية في جامعة النجاح الوطنية

الي اعز الناس و اقربهم الي قلبي ولدتي العزيزة و ولدي الغالي

الى من ساندتني و شجعتني لمواصلة مسيرتي العلمية رفيقة دربي زوجتي لمى

الى اخوتي و اختي الاعزاء

الى عائلتي و اقربائي

الى كل هؤلاء اهديهم هذا العمل المتواضع سائلا الله تعالو القدير ان ينفعنا و يمدنا بتوفيقه

الشكر والتقدير

قال تعالى ﴿وَمَن يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِۦ﴾ [لقمان:12]

احمد الله تعالى حمدا كثيرا طيبا مبارك ملء السموات و الارض على ما اكرمني به من اتمام هذه الرسالة الذي ارجو ان تنال رضاه

ثم اتوجة بجزيل الشكر و الامتنان الي كل من ؛

الدكتور الفاضل /صقر الجبالي حفظه الله و اطال في عمره ،لتفضلة الكريم في الاشراف على هذه الرسالة

اعضاء لجنة المناقشة الموقرة لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة

ولا انسى تقديم بالغ شكري الي كل كوادر جامعة النجاح الوطنية اساتذه كانو او ادارين

واخيرا اشكر كل من ساهم من قريب او بعيد في انجاز هذه الرسالة

لكم مني كل المحبة والشكر والتقدير

الإقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل عنوان:

مدى انسجام السّياسات التَّحصيليَّة للسّلطة الفلسطينيَّة مع الحكم الرَّشيد: الضَّابطة الجمركية، نموذجًا

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشـــارة اليـــه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

اسم الطالب: مصعب محمد راضي عبد الجليل صالح

التوقيع: _____

التاريخ: 16 - 2 - 2023

فهرس المحتويات

الإهداء ..... ج

الشكر والتقدير..... د

الإقرار ..... ه

فهرس المحتويات..... و

فهرس الجداول ..... ي

فهرس الملاحق..... ك

الملخَّص..... ل

الفصل الأوَّل: مقدّمة الدّراسة ومنهجيتها 1

1.1 مقدّمة الدراسة 1

1.2 مشكلة الدّراسة وأسئلتها..... 4

1.3 فروض الدّراسة 5

1.4 أهداف الدّراسة 6

1.5 أهميَّة الدّراسة 7

1.6 حدود الدّراسة 7

1.7 مصطلاحات الدّراسة 8

1.8 الدّراسات السَّابقة 9

1.9 التَّعقيب على الدّراسات السَّابقة..... 22

الفصل الثَّاني: الإطار النَّظري 24

2.1 توطئة 24

2.2 مفهوم الحكم الرَّشيد..... 25

2.3 فاعلية ومعايير قياس الحكم الرَّشيد 27

2.4 معايير الحوكمة ضمن منظّمة التَّعاون الاقتصادي والتَّنمية 28

2.5 مبدأ سيادة القانون 30

2.6 الحكم الرَّشيد في الاقتصاد 31
2.7 علاقة التَّنمية البشريَّة المستدامة بالحكم الرَّاشد 32
2.8 علاقة الحكم الرشيد بالفساد الإداري 34
2.9 العلاقة بين نظم المعرفة والاقتصاد 35
2.10 الضَّرائب والسّياسات التَّحصيليَّة في فلسطين 36
2.11 الاحتلال الإسرائيلي والضَّرائب على الفلسطينيين..... 39
2.12 سياسات الحكومات الفلسطينيَّة في مجال الحكم الرَّشيد 41
2.13 معوّقات تنمية وتطوير المؤسّسات الفلسطينيَّة:..... 42
2.14 ملخَّص الفصل 43
الفصل الثالث: واقع الضَّابطة الجمركية الفلسطينيَّة وطموحاتها المستقبليَّة 45
3.1 مقدّمة 45
3.2 نبذة تاريخيَّة عن نشأة الضَّابطة الجمركية في فلسطين..... 46
3.3 رسالة جهاز الضَّابطة الجمركية 46
3.4 الأهداف العامَّة لجهاز الضَّابطة الجمركية..... 47
3.5 مهام جهاز الضَّابطة الجمركية..... 47
3.6 تقاس آليَّة عمل جهاز الضَّابطة الجمركية 48
3.7 تطوير جهاز الضَّابطة الجمركية..... 49
3.8 إجراءات تعزيز الشَّفافيَّة في الضَّابطة الجمركية..... 50
3.8.1 تسليط الضوء على الأهداف..... 51
3.8.2 الانسجام والتَّنسيق بين الإدارات والأقسام كافة..... 51
3.8.3 الاقتصاد في النَّفقات..... 51
3.8.4 تسهيل عمليَّة الرَّقابة..... 52
3.8.5 تمكين العاملين في جهاز الضَّابطة الجمركية..... 52
3.9 التَّحديات التي تواجه الضَّابطة الجمركية 53
3.9.1 القيود الجمركيَّة التي وضعتها إسرائيل 54

3.9.2 دور الضَّابطة الجمركية في تنفيذ الاستراتيجيَّة الوطنيَّة لمكافحة الفساد 55
3.10 الشراكات التي ينظّمها جهاز الضَّابطة الجمركية 56
3.11 ملخَّص الفصل 58
الفصل الرَّابع: الطريقة والإجراءات 59
4.1 منهجية الدّراسة 59
4.2 مجتمع الدّراسة 59
4.3 عيّنة الدّراسة 60
4.4 الاستابنة 61
4.5 الاختبار المسبق لأداة (الاستبانة) 62
4.5.1 الدّراسة الاستطلاعيَّة (الاستكشافيَّة) 62
4.5.2 صدق الأداة 63
4.6 متغيّرات الدّراسة 65
4.7 إجراءات تنفيذ الدّراسة 66
4.8 المعالجات الإحصائية 67
الفصل الخامس: نتائج الدّراسة 68
5.1 مقدّمة 68
5.2 النَّتائج المتعلّقة بأسئلة الدّراسة 68
5.2.1 النَّتائج المتعلّقة بالسّؤال الرئيس 68
5.3 النَّتائج المتعلّقة بفرضيات الدّراسة 76
5.3.1 النّتائج المتعلّقة بالفرضيَّة الأولى 76
5.3.2 النّتائج المتعلّقة بالفرضيَّة الثَّانية 78
5.3.3 النّتائج المتعلّقة بالفرضيَّة الثَّالثة 79
5.3.4 النَّتائج المتعلّقة بالفرضيَّة الرَّابعة 80
5.3.5 النَّتائج المتعلّقة بالفرضية الخامسة 81
5.4 مناقشة النَّتائج 82

5.5 التَّوصيات 83
المراجع العلمية 85
الملاحق 91
Abstract ..... b

فهرس الجداول

جدول (1): توزيع عيّنة الدّراسة حسب المتغيرات الدّيمغرافية.....60

جدول (2): معاملات الارتباط لكل فقرة والدَّرجة الكلّيَّة لتحديات المؤسسة الأمنية الفلسطينيَّة 64

جدول (3): معامل ثبات كرو نباخ ألفا حسب المجالات والدَّرجة الكلّيَّة لفقرات الأداة 65

جدول (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعياريَّة لمدى انسجام السّياسات التَّحصيليَّة للسّلطة الفلسطينيَّة مع الحكم الرَّشيد: الضَّابطة الجمركية نموذجًا" في الضفَّة الغربيَّة 69

جدول (5) المتوسطات الحسابيَّة والانحرافات المعياريَّة لمستوى فقرات مجال انسجام السّياسات التَّحصيليَّة.....71

جدول (6): المتوسّطات الحسابيَّة والانحرافات المعياريَّة لمستوى فقرات مجال الحكم الرَّشيد 73

جدول (7): المتوسطات الحسابيَّة والانحرافات المعياريَّة لمستوى فقرات مجال الحكم الرَّشيد 75

جدول (8): نتائج اختبار(ت) لعيّنتين مستقلّتين لاختبار مستوى دلالة الفروق لمجالات مستوى انسجام السّياسات التَّحصيليَّة تبعًا لمتغيّر الجنس 77

جدول (9)/ نتائج اختبار(ت) لعيّنتين مستقلتين لاختبار مستوى دلالة الفروق لمجالات تحدّيات المؤسَّسة الأمنيَّة الفلسطينيَّة، تعزى لمتغيّر مكان العمل 78

جدول (10): المتوسّطات الحسابيَّة لمجالات تعزى لمتغيّر المؤهّل العلمي 79

جدول (11): نتائج اختبار تحليل التَّباين الأحادي، لاختبار مستوى دلالة الفروق لمجالات مستوى انسجام السّياسات التَّحصيليَّة تعزى لمتغيّر المؤهّل العلمي.....99

جدول (12): المتوسّطات الحسابيَّة لمجالات تحديات المؤسّسة الأمنيَّة الفلسطينيَّة تبعًا لمتغيّر العمر ..99

جدول (13): نتائج اختبار تحليل التَّباين الأحادي، لاختبار مستوى دلالة الفروق لمجالات مستوى انسجام السّياسات التَّحصيليَّة تعزى لمتغيّر العمر..... 100

جدول (14): نتائج اختبار تحليل التَّباين الأحادي، لاختبار مستوى دلالة الفروق لمجالات مستوى انسجام السّياسات التَّحصيليَّة تعزى لمتغيّر الرتبة 100

فهرس الملاحق

ملحق (أ): الاستبانة 91

ملحق (ب): المقابلة 96

ملحق (ج): المحكمين 98

ملحق (د): الجداول 99

مدى انسجام السّياسات التَّحصيليَّة للسّلطة الفلسطينيَّة مع الحكم الرَّشيد: الضَّابطة الجمركية، نموذجًا

إعداد

مصعب "محمد راضي" صالح

إشراف

د. صقر الجبالي

الملخَّص

هدفت الدّراسة إلى التَّعرف على مدى انسجام السّياسات التَّحصيليَّة للسّلطة الفلسطينيَّة مع الحكم الرَّشيد: الضَّابطة الجمركية نموذجًا"، ولتحقيق ذلك استخدم الباحث في هذه الدّراسة الأسلوب الوصفي التَّحليلي، وتكوّن مجتمع الدّراسة من الضَّابطة الجمركية، في الضفَّة الغربيَّة، والبالغ عددهم (1500) عنصر للعام (2022)، أمَّا عيّنة الدّراسة فقد بلغت (150) فردًا من الضَّابطة الجمركية، في الضفَّة الغربيَّة، بما نسبته (10%) من حجم مجتمع الدّراسة واستخدم الباحث الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وبعد تحليل نتائج الدّراسة من خلال برنامج الرزم الإحصائيَّة الاجتماعيَّة (Spss)، فقد توصَّل الباحث أن التَّمكين الدَّاخلي لعناصر الضَّابطة الجمركية حول انسجام السّياسات التَّحصيليَّة للسُّلطة الفلسطينيَّة جاء مرتفعًا، وذلك بدلالة المتوسّط الحسابي الذي بلغ (3.50)، أمَّا مجال "التَّحديات الخارجية التي تواجه تطبيق الحكم الرَّشيد"، فقد حصل على أعلى المتوسطات الحسابيَّة، وبلغ المتَّوسط الحسابي له (4.29). كما وصلالانحراف المعياري (0.56)، وبمستوى مرتفع جدًا، أمَّا المجال الثالث المتمثّل "الحكم الرَّشيد"، فقد حصل على متوسط حسابي بلغ (4.23)، وانحراف معياري (0.67)، بمستوى مرتفع. كما أظهرت الدّراسة وجود قدرات إعلاميَّة لنشر الوعي بأهميَّة الالتزام بالسّياسات الجمركيَّة (وخطة عمل تسهم في تسهيل التَّعامل مع السياسات التَّحصيليَّة)، كما أظهرت الدّراسة أنَّ سياسات التَّهريب للبضائع تؤثّرعلى السّياسات التَّحصيليَّة، وجمع الأموال لدعم الموازنة العامَّة، كما أظهرت الدّراسة أنَّ الدَّرجة الكلّيَّة لمستوى مجال الحكم الرشيد جاءت مرتفعة جدًا؛ وذلك بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (4.20).

فلا يوجد فروق ذات دلالة إحصائيَّة للمتغيّرات الدّيمغرافيَّة على مدى انسجام السّياسات التَّحصيليَّة للسّلطة الفلسطينيَّة مع الحكم الرَّشيد: الضَّابطة الجمركية نموذجًا" في الضفَّة الغربية، تعزى لمتغيرات (الجنس، ومكان العمل، والمؤهّل العلمي، والعمر، والرّتبة).

وتوصلت الدراسة إلى عدة توصيات ومنها أن هناك ضرورة للتَّطوير الدّائم لمعايير الحكم الرَّشيد وفق أفضل الممارسات. كما أن التَّدريب المتواصل لعناصر الضابط الجمركيَّة على التَّعامل مع السياسات التَّحصيليَّة. والعمل على دعم الضَّابطة الجمركية بالإمكانات كافة لإنجاز عملها وهناك ضرورة للعمل على تعزيز التَّوعية الإعلاميَّة بعمل الضَّابطة الجمركية بأشكالها كافة. كما أوصى الباحث على ضرورة تعزيز الشراكات مع مؤسسات المجتمع المحلي لمكافحة التَّهريب والتَّهرب الجمركيوبناء خطَّة وطنيَّة لمعاجلة قضايا الضَّابطة الجمركية، ومواصلة العمل للتَّغلب على التَّحديات الميدانيَّة التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي من خلال إجراءاته التَّعسفيَّةوالمتابعة القانونيَّة للحق الفلسطيني في المجال الاقتصادي، ورفع التَّوصيات والتَّقارير الدَّاعمة لذلك، والذي يصف التَّعديات على الحقوق الفلسطينيَّة وتعزيز التَّبادل العلمي والمعرفي من خلال المشاركة في المؤتمرات الدَّوليَّة، والاطّلاع على التَّجارب المتقدّمة في مجال التَّعامل مع السّياسات التَّحصيليَّة والعمل الجمركي.

الكلمات المفتاحية: السياسيات التحصيلية؛ الحكم الرشيد، الضابطة الجمركية.

الفصل الأوَّل

مقدّمة الدّراسة ومنهجيتها

1.1 مقدّمة الدراسة

ينظر إلى التَّنظيم الإداري على أنَّه مهمّ وضروري لتسيير وأداء الوظيفة الإدارية، (فالسّلطة الإداريَّة تسعى لتحقيق السّياسة العامَّة) في الدَّولة بأفضل السّبل وأنجعها؛ من أجل إشباع الحاجات العامَّة للأفراد، وتماشيًا مع تطوّر الأوضاع، والظروف الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والسياسيَّة، فإنَّه يستلزم ضرورة توزيع الاختصاصات الإداريَّة بناءً على نصوص قانونيَّة تحدّد كيفيّة ممارسة هذه الصَّلاحيات من خلال وجود الإدارة، فهي أمر ضروري لكلّ أنواع الجماعات والمنظَّمات مهما اختلفت أشكالها وظروفها؛ لأنَّ الجهد الجماعي لا يتم على أفضل وجه إلا بها، وتتلخَّص وظيفتها في السَّهر على تنفيذ القانون في مختلف الأنشطة سعيًا وراء إشباع الحاجات العامَّة، وأيا كانت وظائف الإدارة ومهامها فإنَّ نشاطها يظلّ مرصودًا لخدمة الجمهور، ولذا عمدت السّلطة العامَّة إلى تزويدها بالجانب البشري والمادي، وإحاطتها بنسيج من النّصوص القانونيَّة بما يساعدها على القيام بمهمتها، وتوفير الخدمات، ويتم ذلك من خلال إنشاء مرافق عامَّة تعود منافعها على الأفراد، وإيجاد الأساليب المناسبة لسير العمل، ولجماعات العمل، فاستمرارية هذه المرافق في أداء نشاطها، وضمان نموّها، مرهون بمدى قدرتها على جلب أكبر التَّعاملات وتلبية حاجات الأفراد، ويتوقَّف ذلك على حسب أساليب الإدارية المقدّمة لإدارة المرافق العامَّة[1].

تختلف طرق إدارة المرافق العامَّة تبعًا لاختلاف وتنوّع المرافق، وطبيعة النَّشاط الذي تؤديه، ونظرًا لتعدّد أنواع المرافق العامَّة، وكذلك تدّخل الدَّولة في مختلف مجالات هذا الميدان، فقد ترتَّب تنوع و تعدّد طرق وكيفيات وأساليب إدارة المرافق العامَّة، بما ينسجم مع الظروف التي تحيط بمجال تدخل الإدارة

[1] سخرية، غرازوني (2016)، ***طرق واساليب إدارة المرفق العام*** (Doctoral dissertation) ، جامعة محمد بوضياف المسيلة. الجزائر.

في مرفق الأمن والدفاع، والقضاء، والضَّرائب التي تفرض أن تسير من قبل الدَّولة مباشرة، وبات موضوع الحكم الرَّشيد في الادارة العامَّة والخاصة يمثّل أهميَّة كبيرة على المستوى العالمي، حيث تتوافق الآراء في الأمم المتَّحدة مع أهميَّة السَّير قدمًا في ذلك.

وينصّ إعلان الأمم المتَّحدة بشأن الحكم الرَّشيد على تعزيز الدّيمقراطية، وتعميم سيادة القانون، وأنَّ على الحكومات ألّا تدَّخر جهدًا في احترام حقوق الإنسان والحرّيات الأساسيَّة المعترف بها دوليًّا بما في ذلك الحق في التَّنمية، ويرتبط نجاح أو فشل جهود أيّ دولة في تعزيز التَّنمية الإنسانيَّة، أو حتى توجّهها نحو هذا النَّهج ارتباطًا وثيقًا بوجود الحكم الرَّشيد في بيئة مشجّعة على التَّنمية الاقتصاديَّة، والاجتماعيَّة، والبشريَّة المستدامة.

يمثّل الحكم الرشيد قناة اتّصال بين الأفراد والإدارة، إذ تبيّن آلية عمل الحكومة، والكيفيَّة التي تتبعها في إصدار قراراتها، وتشكّل أداة الكشف عن الفساد الإداري، لاسيما في دول العالم الثَّالث؛ لأنَّها تعدّ دولًا حديثة العهد بالديمقراطية (إذ لم تمنح هذه الدّول إعطاء شعبها الحق بالاطلاع على أعمال الإدارة ومعرفتها؛ فإنَّ ذلك سيعمل على تقويض محاولات هذه الدّول بزرع الثّقة في قلب المواطن لمصلحتها وتبرز أهميَّة الشَّفافيَّة؛ كونها تظهر أعمال الإدارة بشكل علني، وهناك أنواع مختلفة من الشفافية تطبق بشكل مختلف من دولة لأخرى).

كما وتعتبر إدارات الجمارك من الإدارات المهمَّة في الدّولة، كونها تقوم بمجموعة من الوظائف الاقتصاديَّة، والجبائيَّة، والرّقابيَّة، وتعمل على مراقبة عمليات حركة مرور البضائع من استيراد، وتصدير، وتصفية، وتحصيل الرّسوم المستحقة عليها، وتتمتَّع بصفة الضَّبط القضائي، حيث تقوم بتنفيذ القوانين والأنظمة المتعلّقة بمراقبة التّجارة الخارجيَّة للخدمات والسّلع في السوق المحلي، والتَّنسيق مع الأطراف الرَّسميَّة ذات العلاقة.

إنَّ طبيعة الوظائف التي تؤديها أجهزة الجمارك جعلتها عرضة للعديد من التَّحديات الدَّاخليَّة التي تتطلَّب الحرص على تحصين العاملين والمسؤولين فيها، خاصة فيما يتعلَّق بقيم النَّزاهة ومبادئ الشَّفافيَّة في عملها، وذلك من خلال وضوح الإجراءات وآليات اتّخاذ القرارات فيها[1].

وفي الحالة الفلسطينيَّة، وبعد اتفاق أوسلو عام 1993 بين منظَّمة التَّحرير الفلسطينيَّة وإسرائيل برعاية دوليَّة، أدركت السّلطة الفلسطينيَّة أهميَّة إنشاء جهاز الضَّابطة الجمركية، والذي تمَّ بموجب القرار الرئاسي رقم (53) لسنة 1995، وكان حينئذ يقع ضمن مسؤوليات جهاز الأمن الوطني، ومكتب الرَّئيس الفلسطيني ياسر عرفات، وفي عام 2016، وبموجب قرار بقانون رقم (2) لسنة 2016، تمَّ إلحاقه بوزارة الدَّاخليَّة مع جهاز الشّرطة، وجهاز الأمن الوقائي، وجهاز الدّفاع المدني، ويقع على عاتقه العديد من المهام المتعلّقة بمكافحة التَّهرب الجمركي والضريبي، وحماية السوق المحلي من البضائع الفاسدة ومنتجات المستوطنات، ويعمل الجهاز في ظلّ ظروف معقّدة بسبب خصوصيَّة الحالة الفلسطينيَّة نتيجة لغياب السّيادة الفلسطينيَّة على الحدود، وسيطرة إسرائيل عليها، وبالتالي صعوبة ضبط المنافذ الخاصة بالأراضي الفلسطينيَّة[2].

وفي هذه الدّراسة، سيتم التركيز على مدى انسجام السّياسات التَّحصيليَّة للسّلطة الفلسطينيَّة مع الحكم الرَّشيد الضَّابطة الجمركية نموذجًا"، كما تظهر آليات بناء هذه السياسات، ومدى قدرتها على تعزيز عمليات الرَّقابة، ودراسة الأسباب التي تقف وراء عدم انسجام السّياسات التَّحصيليَّة مع الحكم الرَّشيد، والمخاطر الاقتصاديَّة، والاجتماعيَّة النَّاجمة عنها، وللخروج بتوصيات، وسياسات قابلة للتَّطبيق للحدّ من تداعيات هذه الظاهرة.

---

[1] جميل، مسيف (2018). "**مخاطر التهريب الجمركي والتهرب الضريبي وأثرهما على الخزينة والسوق الفلسطينيَّة وسبل الحد منهما**"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادي الفلسطيني(ماس)، ص2.

[2] أبوديه، احمد (2018). "**فاعلية ومناعة نظام النزاهة في عمل جهاز الضَّابطة الجمركية** "سلسة تقارير ائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة امان، رام الله فلسطين، ص5.

1.2 مشكلة الدّراسة وأسئلتها

ينظر إلى موضوع الحكم الرشيد في السّياسة العامَّة للدّولة بحسب طبيعة المعلومات، ومدى وضـــوحها حول الجباية وجمع الأموال، بحيث تكون منظورة ومفهومة من قبل الشَّعب، وتخضع لمعايير محدده[1].

اما عن واقع الجباية للسلطة الفلسطينية فأنه ونظرًا لعدم وجود حدود واضحة المعـــالم، ممـــا أدّى إلـــى غياب الرَّقابة على حركة السّلع بين السوقين؛ لأسباب لها علاقـــة بالتَّقســـيمات الجيوسياســـيَّة المتعلّقـــة بمناطق «ج »، ومناطق القدس، والمناطق المجاورة للأسواق الإسرائيليَّة، وخاصة في منطقة الشَّـــمال، والوسط، والجنوب للضفة الغربيَّة، والذي بدوره يضع تحديات جمَّه أمام تطبيق قواعد ومعايير الحكـــم الرَّشيد، بحيث تضبط السّياسات التَّحصيليَّة وجباية الأموال لخزينة الدَّولة، وما يزيد مـــن تعقيـــد هـــذه الحالة، هو وجود المستوطنات في مناطق الضفَّة الغربيَّة كافَّة، والتي تلعـــب دورًا مهمًـــا فـــي عمليَّـــة التَّهريب، من خلال توفير البيئة الخصبة لطرق التَّهريب والمنتجات القابلة للتهريب في فلسطين، والتـــي لا يمكن ضبط حدودها نظرًا لوجود الاحتلال الإسرائيلي، يعتبر الجزء الأكبر من السلع المهرَّبة ســـلعًا حسَّاسة واستراتيجيَّة، فالسلع الحسَّاسة هي سلع مدرَّة للإيرادات، مثل المحروقات والسَّـــجائر، والسّـــلع الاستراتيجيّة هي سلع لا يمكن الاستغناء عنها مدَّة طويلة، وبشكل عام، فإنَّ تهريب هذه السّلع يؤدي الى أضرار اقتصاديَّة واجتماعيَّة، منها ما يطال الخزينة، وإلحاق الضَّرر بالملتزمين ضريبيًّا، ما يؤدي الـــى تشويه نظام الأسعار في السّوق، بالإضافة الى الأضرار الناجمة عن استهلاك البضائع الفاسدة، وغيـــر المطابقة للمواصفات والمقاييس.

ويأتي السّؤال الرَّئيس للدّراسة على النحو التَّالي:(**ما مدى انســـجام السّياســـات التَّحصـــيليَّة للسّـــلطة الفلسطينيَّة مع الحكم الرَّشيد الضَّابطة الجمركية نموذجًا؟)**

[1] البهجي، عصام (2014). "**الشفافية وأثرها في مكافحة الفساد الإداري**"، دار الفكر الجامعي، ط1 الإسكندرية، ص15.

ويتفرَّع عن السَّؤال الرَّئيس الأسئلة التَّالية:

1. ما مدى أدراك العاملين في جهاز الضَّابطة الجمركية لمفاهيم ومعايير الحكم الرَّشيد؟
2. ما هي التَّحديات التي تعيق انسجام السّياسات التَّحصيليَّة في الضَّابطة الجمركية مع متطلبات الحكم الرَّشيد؟
3. ما مدى تأثير الاحتلال الإسرائيلي والاتّفاقيات الاقتصاديَّة المبرمة على تطبيق معايير الحكم الرَّشيد؟
4. ما مدى تأثير تهريب البضائع على تطبيق معايير الحكم الرَّشيد في جهاز الضَّابطة الجمركية؟
5. هل هناك فروق ذات دلالة إحصائيَّة لمدى انسجام السّياسات التَّحصيليَّة للسّلطة الفلسطينيَّة مع الحكم الرَّشيد الضَّابطة الجمركية نموذجًا تعزى لـ (المحافظة، وتقسيم المناطق، والمسمى الوظيفي، والجنس، والمؤهّل العلمي).

1.3 فروض الدّراسة

للإجابة على السّؤال الرَّئيس تقدم الدّراسة الفروض التَّالية:

الفرضيَّة الرَّئيسة: تفترض الدّراسة أنَّ هناك انسجام بين السّياسات التَّحصيليَّة للسّلطة الفلسطينيَّة والحكم الرشيد في الضَّابطة الجمركية.

الفرضيّات الفرعيَّة

1. تفترض الدّراسة أنَّ الضَّابطة الجمركية قادرة على التَّغلب على التَّحديات التي تواجهها، وبالتالي فإنَّ الإجراءات التي تتبعها الضَّابطة الجمركية تحقّق الانسجام بين السّياسات التَّحصيليَّة للسّلطة الفلسطينيَّة والحكم الرَّشيد.

وتؤثّر الإجراءات الإسرائيليَّة على الانسجام بين السّياسات التَّحصيليَّة للسّلطة الفلسطينيَّة والحكم الرَّشيد في الضَّابطة الجمركية.

2. أنَّ العاملين قادرين على إدراك أهميَّة انسجام السّياسات التَّحصيليَّة للسّلطة الفلسطينيَّة مع الحكم الرَّشيد في الضَّابطة الجمركية.

كما تفترض الدّراسة أنَّ هناك علاقة ذات دلالة إحصائيَّة لمدى انسجام السّياسات التَّحصيليَّة للسّلطة الفلسطينيَّة مع الحكم الرَّشيد الضَّابطة الجمركية نموذجًا تعزى لـ(الجنس، ومكان العمل، والمؤهّل العلمي، والعمر، والرّتبة).

1.4 أهداف الدّراسة

تسعى الدّراسة إلى تحقيق عدد من الأهداف:

1. فحص مدى أدراك العاملين في جهاز الضَّابطة الجمركية لمفاهيم ومعايير الحكم الَّرشيد؟
2. التَّعرف على التَّحديات التي تعيق انسجام السّياسات التَّحصيليَّة في الضَّابطة الجمركية مع متطلبات الحكم الرَّشيد؟
3. الكشف عن مدى تأثير الاحتلال الإسرائيلي، والاتفاقيات الاقتصاديَّة المبرمة على تطبيق معايير الحكم الرَّشيد.
4. الكشف عن مدى تأثير تهريب البضائع على تطبيق معايير الحكم الرَّشيد في جهاز الضَّابطة الجمركية.
5. التَّعرف إذا ما كان هناك فروق ذات دلالة إحصائيَّة لمدى انسجام السّياسات التَّحصيليَّة للسّلطة الفلسطينيَّة مع الحكم الرَّشيد الضَّابطة الجمركية نموذجًا، تعزى لـ(المحافظة، وتقسيم المناطق، والمسمى الوظيفي، والجنس، والمؤهّل العلمي).

1.5 أهميَّة الدّراسة

الأهميَّة العمليَّة: تعدُّ هذه الدّراسة من الدّراسات المفيدة؛ كونها تبحث في مدى انسجام السّياسات التَّحصيليَّة للسّلطة الفلسطينيَّة مع الحكم الرَّشيد الضَّابطة الجمركية نموذجًا، وإلى تحديد أسباب ودوافع ارتفاع تهريب البضائع، وتسلّط الضوء على دور الجهات والمسؤولين في محاربة هذه الظاهرة، انطلاقًا من أنَّ ذلك يؤثّر بشكل كبير على الاقتصاد الفلسطيني، والصّحة العامَّة للمواطنين، وتقدّم توصيات ومقترحات لصناع القرار وراسمي السّياسات لدعم جهاز الضَّابطة الجمركية، ورفع كفاءة أداء العاملين فيه.

الأهميَّة العلميَّة: تزوّد المكتبات بهذه الدّراسات كدراسة علميَّة جديدة في هذا المجال يستفيد منها الطَّلبة والباحثون، وتقدّم تحليلًا يعتمد على منهجيَّة علميَّة تساعد أصاحب القرار في تطوير الإجراءات التي تقلّل من التَّحديات.

ما تضيفه الدراسة ان موضوع الحوكمة لم يتم بحثه في دراسات سابقة كما تم عرضه في هذه الدراسة في مجال عمل جهاز الضابطة الجمركيه في فلسطين .

1.6 حدود الدّراسة

الحدود المكانيَّة: الضفَّة الغربيَّة.

الحدود الزَّمانيَّة: تقتصر الحدود الزَّمانيَّة في هذه الدّراسة على الفترة الممتدة من عام (1995–2020) حيث شهدت هذه الفترة اهتمامًا كبيرًا في تطوير عمل جهاز الضَّابطة الجمركية.

1.7 مصطلحات الدّراسة

الحكم الرشيد: الحكم الرشيد:نظام بموجبه يتم إخضاع نشاط المؤسسات إلى مجموعة من القوانين والنظم والقرار ات، والتي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الاداء، عن طريق اختيار الاساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف المؤسسة، وضبط العلاقات بين الأطراف السياسية التي تؤثر في الاداء، وكذلك اتخاذ القرارات داخل هذه المنظمات، وهو ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية و الادارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات من خلال آليات وعمليات ومؤسسات تمكن الافراد والجماعات من تحقيق مصالحها1.

السياسات التحصيلية: هي مجموعة التدابير والإجراءات المالية المتخذة من طرف الدولة لضبط وتحصيل مواردها المالية بكفاءة، وحسن تخصيص تلك الموارد في مجالات الإنفاق المعتمدة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي2

الضابطة الجمركية : جهاز الضَّابطة الجمركية جهاز أمني، باشر عمله منـــذ قـــدوم السّـــلطة الوطنيَّـــة الفلسطينيَّة إلى أرض الوطن عام 1994 م، وفي عام 2016 م تمَّ ومن خلال قرار بقانون رئاســـي، أن يتبع إداريًّا لوزارة الدّاخليَّة، وفنيًّا لوزارة الماليَّة، كما أنَّ الجهاز يتمتَّع بصفة الضَّبط القضائيَّة، ويعمـــل على مدار السَّاعة، فضلاً عن تحصيل الفواتير الضَّريبية الإسرائيليَّة من التّجار لرفع وزيـــادة إيـــرادات الدّولة[3].

---

[1] السكارنة، بلال(2016)" **أخلاقيات العمل**"، الطبعة السادسة، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن.

2- صالحي، صالح(2001):"**السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي**"، دار الوفاء،الجزائر،ص90.

[3] **الخطة التطويرية لجهاز الضَّابطة الجمركية** 2022

1.8 الدّراسات السَّابقة

للتَّقدم في هذا الدّراسة اطّلع الباحث على مجموعه من الدّراسات السَّابقة، والتي ساهمت في بناء خطَّة الدّراسة، ومهَّدت الطريق أمام الباحث لوضع تصور عام حول هيكليَّة البحث، وترتيب فصول وموضوعات الدّراسة، نذكر منها:

1. دراسة الظاهر وعودة[1] (2022) **العوامل المؤثّرة بالتَّهريب الجمركي من وجهة نظر العاملين في الضَّابطة الجمركية في فلسطين،** (تهدف هذه الدّارسة إلى بيان أنَّ ظاهرة التَّهريب الجمركي تعتبر من أحد العقبات والمشكلات التي يمكن أن تعيق قيام الدَّولة بمهامها)، حيث تؤثّر على الخزينة العامَّة وعدم قدرتها على تغطية احتياجاتها، وقد هدفت الدّراسة إلى التَّعرف على العوامل المؤثّرة في التَّهريب الجمركي من وجهة نظر العاملين في الضَّابطة الجمركية في فلسطين، ولتحقيق هذا الهدف، تمَّ استعراض العوامل التي يمكن أن تؤثّر بالتَّهريب الجمركي، بالاعتماد على استخدام المنهج الوصفي التَّحليلي، حيث تمَّ إعداد استبانة وزّعت على (120) موظفًا في جهاز الضَّابطة الجمركية الفلسطيني، وقد توصلت الدّراسة إلى عدّة نتائج منها – غياب الدَّور الاقتصادي للسّلطة الفلسطينيَّة، والذي كان سببًا في ضعف تطبيق السّياسات الضَّريبيَّة بسبب سياسة تحكّم الاحتلال الإسرائيلي، وفقًا لاتفاقيَّة باريس الاقتصاديَّة، ودعم وجود أجهزة رقابيَّة تعمل على مكافحة التَّهريب الجمركي، بالإضافة إلى تحكّم إسرائيل بالمعابر والذي يضعف تنفيذ الصلاحيات الموكلة لجهاز الضَّابطة الجمركية، وأنَّ الحدود المفتوحة بين إسرائيل والضفَّة الغربيَّة، أوجد بيئة خصبة لتسهيل عمليات التَّهريب الجمركي.

كما أنَّ وجود مستوطنات بكثرة ساهم على تشجيع التَّهريب، مثل تهريب المحروقات، والدَّواجن، والأدوية الفاسدة، والمواد الغذائيَّة منتهية الصلاحية، كما ساهم ضعف القوانين المطبَّقة، التي تفرض عقوبات رادعة للمهربين في تسهيل عمليات التَّهريب، وقد أوصت الدّراسة بضرورة زيادة آليَّة الكشف

---

[1] الظاهر مفيد وعودة رحمه (2022). **العوامل المؤثرة بالتهريب الجمركي من وجهة نظر العاملين في الضَّابطة الجمركية في فلسطين.** *المجلة الاكاديمية العالمية للاقتصاد والعلوم الادارية*،(1)*4* ،.79-65

الميداني من قبل أفراد الضَّابطة الجمركية بالقرب من أماكن المستوطنات، وذلك لتسهيل عمليات مكافحتها.

كما أوصت بأهميَّة فرض عقوبات مشدَّدة، وغرامات للأفراد الذين يتمّ ضبطهم بعمليات التَّهريب، وذلك بهدف ردعهم عن التهريب، وأوصت بأهميَّة سنّ قانون جمارك خاص جديد، يسمح بتواجد أفراد الضَّابطة الجمركية على المعابر، وأوصت بضرورة وجود أجهزة رقابيَّة تتمتع بالكفاءة، تستطيع التَّعامل مع ظاهرة التَّهريب الجمركي، كما أوصت بإمكانية منح جهاز الضَّابطة الجمركية صلاحيات أكثر في عمليَّة ضبط البضائع المهرَّبة، وخاصه التي تأتي عن طريق المستوطنات، وأوصت بتنظيم الندوات والورش من أجل تعريف المواطنين بخطورة التَّهريب الجمركي من الناحية الاقتصاديَّة.

2. دراسة محاجنة[1] (2021)،" **سبل مواجهة اتفاقية باريس وقرصنة أموال المقاصة**"،(تناولت هذه الدّراسة السبل القانونيَّة لمواجهة مشاكل اتفاقيّة باريس الاقتصاديَّة وقرصنة أموال المقاصة)، وقد تمثَّلت مشكلة الدّراسة في تحكّم حكومة الاحتلال بعائدات السّلطة الفلسطينيَّة من الجمارك والضَّرائب المفروضة على التّجارة الخارجيَّة، والبضائع الفلسطينيَّة المستوردة، والتي تكاد تتجاوز المائة مليون دولار شهريًّا، وهي أموالٌ فلسطينيةٌ خالصة، لا فضلَ لأحدٍ غير الفلسطينيين فيها، إلا أنَّ سلطات الاحتلال، وبموجب اتفاقيّة باريس الاقتصاديَّة المجحفة، تتحكّم في هذه الحقوق الفلسطينيَّة، فتصادرها أحيانًا وتجمدها أحيانًا أخرى، وتحتجز جزءًا منها، وتفرض شروطها المذلَّة لتحريرها وإعادتها، والذي بدوره يؤثّر بشكل كبير على موازنة السّلطة الفلسطينيَّة.

وقد هدفت الدّراسة إلى التَّعرف على اتفاقيَّة باريس الاقتصاديَّة، والوقوف على أهم جوانبها المرتبطة في موضوع الدّراسة، والجوانب الإيجابيَّة والسَّلبيَّة في اتفاقيَّة باريس بالنّسبة للسّلطة الفلسطينيَّة، وحال التّجارة الفلسطينيَّة والقطاعات الاقتصاديَّة في ظلّ الارتهان باقتصاد حكومة الاحتلال، وسيطرته على

[1] محاجنة، هديل (2021). "**سبل مواجهة اتفاقية باريس وقرصنة أموال المقاصة**" رسالة ماجستير منشورة، مجلة جامعة النجاح الوطنية نابلس.

المعابر والحدود، والتَّعرف على ماهية المقاصة، والآلية التي تقوم بها سلطة الاحتلال في اقتطاع المقاصة، والكشف عن تداعيات إلغاء بروتوكول باريس الاقتصادي، وفك ارتهان الاقتصاد الفلسطيني عن اقتصاد الاحتلال، والتَّعرف على طبيعة الخسائر التي تحلق بالجانب الفلسطيني عند احتجاز أموال المقاصة، وتحديد حجم الإيرادات المحليَّة للسّلطة الفلسطينيَّة، وإمكانية تعزيز هذه الإيرادات للحدّ من العجز الجاري في موازنة السّلطة؛ ولأجل ذلك فقد اتّبعت الدّراسة المنهج الوصفي، والمنهج التَّحليلي الاستنتاجي (الاستنباطي)، اللذين يعتمدان على تحليل البيانات ومواءمتها بما يخدم الدّراسة.

وخلصت الدّراسة إلى مجموعة من النتائج كان أبرزها:

1. إنَّ سيطرة حكومة الاحتلال على المعابر والحدود وتدخلها في عمل الضَّابطة الجمركية الفلسطينيَّة داخل الأراضي الفلسطينيَّة سبَّب إخلالات كثيرة في انتظام دخول البضائع والواردات الفلسطينيَّة إلى المواطنين، من حيث الضرائب المفروضة، والتوقيتات، والأسعار، ممَّا يلحق الضَّرر بالاقتصاد الفلسطيني.
2. هناك تراجع كبير جدًا في حجم المنح الدَّوليَّة المقدَّمة لدولة فلسطين بأكثر من (70%) من الدَّعم المقدّم على مدى السنوات الماضية حسب إحصاءات وزارة الماليَّة، والذي أدَّى بدوره إلى إضعاف التَّنمية والأداء الاقتصادي، وذلك يعود إلى انعدام ثقة الدّول المانحة بإدارة الحكومة الفلسطينيَّة الماليَّة، وعودة هذه المنح والمساعدات مرهون أوروبيًّا بإجراء الانتخابات الفلسطينيَّة وتجديد الشرعيات.
3. أدَّت الاتفاقيَّة إلى تبعيَّة الاقتصاد الفلسطيني لاقتصاد حكومة الاحتلال، وعدم استقلاله عنه، وإنَّ أخطر ما جاء بهذه الاتفاقيَّة، والتي سبَّبت دمار للاقتصاد الفلسطيني هو موضوع العملة، حيث تضمَّنت الاتفاقيَّة ألا تكون هناك عملة وطنيَّة، أو بنك مركزي فلسطيني، وبناء على هذه التَّبعيَّة تفشَّت البطالة، وقلَّت فرص العمل، وانخفض دخل الفرد، وأصبحت الواردات بيد نسبة قليلة جدًا

من الشَّعب الفلسطيني، ومع سيطرة الاحتلال على المعابر، أعطت الاتفاقيَّة للاحتلال الحقّ بتحصيل الضَّرائب والجمارك على الواردات الفلسطينيَّة.

ومن أبرز التَّوصيات التي أوصت بها الباحثة:

- تصويب وتطوير الاتفاقيات الاقتصاديَّة والتّجاريَّة الفلسطينيَّة مع نظيراتها في العالم، لاسيما المبرمة بين وزارات ومؤسسات السّلطة ونظرائها في الإقليم والعالم.
- المخاطبة والعمل المشترك مع جامعة الدّول العربيَّة في سبيل إيجاد آلية مشتركة فلسطينيَّة _عربيَّة لأخذ المتطلبات الفلسطينيَّة في الاعتبار، لاسيما الاقتصاديَّة منها عند أيّ اتفاق ثنائي بين أيّ دولة عربية وسلطات الاحتلال، لما لذلك من انعكاسات إيجابيَّة على الجانب الفلسطيني.
- توسيع وتطوير اتفاق الشّراكة الاقتصاديَّة مع الاتّحاد الأوروبي.

3. دراسة عازم[1] (2019) **مدى فاعلية جهاز الضَّابطة الجمركية في الحدّ من التَّهرب الضَّريبي في الضفَّة الغربية، فلسطين**": جاءت (هذه الدّراسة إلى قياس فاعليَّة جهاز الضَّابطة الجمركية في الحدّ من التَّهرب الضَّريبي في الضفَّة الغربيَّة) باستخدام مقياس جودة الخدمة، بالاعتماد على عدَّة معايير أساسيَّة مهمَّة، وهي (العناصر الملموسة، والاعتمادية، والاستجابة، والثقة، والتَّعاطف، واحترام المكلفين)، وتناولت الدّراسة بعض العموميات حول مفهوم التَّهرب الضَّريبي، وأنواعه، وعوامله، وآثاره، وماهية جهاز الضَّابطة الجمركية، وأهدافه، والمهام الموكلة إليه، وصلاحياته.

وكذلك تمَّت دراسة مداخل قياس الأداء من أهداف، ومعايير، ومؤشّرات تقيس مدى فاعليَّة الأداء الضَّريبي، وركزت الباحثة في قياس أداء جهاز الضَّابطة الجمركية على مؤشّر جودة الخدمة المقدّمة

[1] عازم ولاء (2019). "**مدى فاعلية جهاز الضَّابطة الجمركية في الحد من التهرب الضريبي في الضفَّة الغربية، فلسطين**"، رسالة ماجستير غير منشورة، مجلة جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

للمكلفين، حيث درست الباحثة جودة الخدمة من عدّة جوانب، أولاً تناولت بشكل عـام مفهـوم الخدمـة والجودة، ومن ثمَّ تناولت مفهوم جودة الخدمة، ومعاييره، وطرق قياسه.

وتبيَّن من خلال الدّراسة قبول الفرضيَّة الرَّئيسة لها، وهي بأنَّه "يوجد علاقة إيجابية بين فاعليَّـة جهـاز الضَّابطة الجمركية في الحدّ من التَّهرب الضَّريبي في الضفَّة الغربيَّة، وبين مدى رضا المكلفين عن أداء جهاز الضَّابطة الجمركية".

وخلصت الدّراسة إلى مجموعة من التَّوصيات، من أهمّها: ضرورة اهتمام جهاز الضَّـابطة الجمركيـة بالمكلفين، وخلق الثّقة، والأمان، والمصداقيَّة، وضرورة تطوير جهاز الضَّـابطة الجمركيـة لكـوادره، وتوفير أجهزة ومعدات حديثة، وتطوير وسائلها وأساليبها في الحدّ من التَّهرب الضَّـريبي، وضـرورة إعادة صياغة قانون موحَّد يحكم وينظم إطار عمل جهاز الضَّابطة الجمركية.

4. دراسة الرَّضيع[1] (2014) بعنوان "**الآثـار الاقتصـاديَّة والاجتماعيَّـة للضَّـرائب فـي الأراضـي الفلسطينيَّة**" جاءت هذه الدّراسة (بهدف تحليل البعد الاقتصادي للضَّريبة في الأراضي الفلسطينيَّة، كونها من أكثر السّياسات الماليَّة فعاليَّة في النظام المالي) لأي دولة متقدّمة أو نامية على حدّ سـواء، وتكمـن أهميتها من خلال التَّركيز على البعد الاقتصادي لفرض الضَّريبة، وما يرافق ذلك من آثار على النَّـاتج ومستويات التَّشغيل، وتجليات ذلك الاجتماعية، وهدفت تلك الدّراسة إلى التَّعرف علـى واقـع وطبيعـة الضَّريبة في الأراضي الفلسطينيَّة، ومحاولة للتَّعرف على أهميَّة الضَّريبة كمورد رئـيس مـن مـوارد السّلطة الفلسطينيَّة، ودورها في تحقيق مبدأ العدالة، والتَّعـرف علـى مفـاهيم الضَّـريبة، وتطوّرهـا التَّاريخي، ومدى الاختلاف في السّياسات الضَّريبيَّة في الدّول المختلفة، وهيكل الضَّريبة في الأراضـي الفلسطينيَّة، ومدى إنصافه للشَّرائح الاجتماعيَّة المختلفة، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التَّحليلي القائم على وصف الظاهرة وتحليلها بلغة الأرقام الرَّسميَّة الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

[1] الرضيع، حسن (2014). "**الآثار الاقتصادية والاجتماعية للضرائب في الأراضي الفلسطينيَّة** " حالة نقديـة لقطـاع غـزة، دراسـة منشورة في مجلة دنيا الوطن.

وتوصَّلت الدّراسة إلى أنَّ الاقتصاد الفلسطيني يعاني من اختلالات واضحة في بنيته الأساسيَّة، حيث العجز المستمر في الميزان التَّجاري والموازنة العامَّة، والاعتماد المتزايد على المنح والضَّرائب غير المباشرة.

كذلك تفتقر السلطة الفلسطينيَّة لأدوات السّياسة الماليَّة والنَّقديَّة الفعّالة والهادفة لعلاج وتصحيح الاختلالات والتَّشوهات في سوق العمل، بسبب بنود اتفاقية باريس الاقتصاديَّة المعرقلة للاقتصاد الفلسطيني، وأوصت الدّراسة بضرورة البحث عن استراتيجيَّة معيّنة للتخفيف من مشكلة البطالة عبر آليّة لموائمة مخرجات التَّعليم العالي لسوق العمل، وتوفير فرص عمل للخريجين عبر وضع بند بذلك ضمن الموازنات، وبحدود توفير عشرين ألف فرصة عمل سنويًّا بواقع 8000 دولار سنويًّا للفرصة الواحدة، من خلال المشاريع الصغيرة، ويتم ذلك بتخصيص 160 مليون دولار سنويًّا عبر زيادة الضّرائب بشكل تصاعدي، وعبر وضع حدّ أقصى للرواتب، والاهتمام بقطاعات الإنتاج الحقيقي كالزراعة والصناعة.

5. دراسة رفاعي، رزان، وآخرون (2018)[1] بعنوان "**دور العلاقات العامَّة في الضَّابط الجمركيَّة الفلسطينيَّة في مواجهة المنتجات الغذائيَّة الفاسدة**": (الهدف من هذه الدّراسة هو تسليط الضوء على الوسائل والأساليب المستخدمة من قبل الضَّابطة الجمركية في التَّعامل مع المنتجات الغذائيَّة الفاسدة).

اتَّبع فريق البحث المنهج الوصفي التَّحليلي، في وصف الظاهرة وعلاقة المتغيرات معًا، استخدم فريق البحث أداة الاستبانة والمقابلة لجمع دقيق للمعلومات من الجهات المختصة، حيث اجتمع فريق البحث مع مدير العلاقات العامة في الرَّقابة الجمركيَّة، وتمَّ توزيع الاستبيان على عيّنة عشوائيَّة من 50 مواطنًا.

[1] دراسة رفاعي، رزان، وآخرون (2018). "**دور العلاقات العامة في الضابط الجمركيَّة الفلسطينيَّة في مواجهة المنتجات الغذائية الفاسدة**"، بحث غير منشور، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

وخلصت الدّراسة إلى أنَّ العلاقات العامَّة في الرَّقابة الجمركيَّة تلعب دورًا مهمًّا في مكافحة المنتجات الغذائية الفاسدة، وذلك باستخدام الوسائط الإلكترونيَّة لمواجهة المنتجات الغذائيَّة الفاسدة.

العلاقات العامة في الضَّابطة الجمركية تتعاون مع سلطات الجمارك من الوزارات المختلفة لمواجهة هذه المنتجات.

وأظهرت نتائج الدّراسة أنَّ العلاقات العامَّة في الجمارك تعمل على تعريف الجمهور بمخاطر المنتجات الغذائيَّة الفاسدة، وضرورة عقد ورش العمل والندوات في المدارس لتعريف الطلاب على خطورة الأغذية الفاسدة، وضرورة الإبلاغ عن المتاجر التي تتعامل مع المنتجات الغذائيَّة الفاسدة.

6. دراسة حنا[1] (2014)، بعنوان "**دور المشاركة المجتمعيَّة في تعزيز الحكم الصالح كما يدركها المواطنون الفلسطينيون في محافظة بيت لحم**": هدفت الدّراسة الحاليَّة إلى التَّعرف على دور المشاركة المجتمعيَّة في تعزيز الحكم الصالح كما يدركها المواطنون الفلسطينيون في محافظة بيت لحم، وعالجت الدّراسة موضوعها كظاهرة متعدّدة الأبعاد، تناولتها الأبحاث النَّظرية والميدانيَّة، ولم تركز عليها من بعد واحد.

وتتبع أهمية الدّراسة كونها تأتي متمّمة للأدبيات السَّابقة المتوفرة حول الدور الذي تلعبه المشاركة المجتمعيَّة في تعزيز الحكم الصالح، وتحقيقاً لذلك طورت الباحثة استبانة تضمَّنت (80) فقرة وزعت على ثلاثة أقسام:

اشتمل القسم الأول بيانات عامَّة عن المبحوثين، وتناول القسم الثَّاني مقياس المشاركة المجتمعية (34) فقرة، في حين ضم القسم الثالث مقياس الحكم الصالح (46) فقرة.

[1] حنا، مجد (2014). "**دور المشاركة المجتمعية في تعزيز الحكم الصالح كما يدركها المواطنون الفلسطينيون في محافظة بيت لحم**" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، فلسطين.

وطبقت أداة الدّراسة على عيّنة بلغت (383) مواطنًا ومواطنة من سكان محافظة بيت لحم، اختيرت بالطريقة الطبقيَّة العشوائية، وبعد جمع البيانات عولجت إحصائيًّا باستخدام برنامج الرزم الإحصائيَّة للعلوم الاجتماعية(SPSS) ، أظهرت النَّتائج وجود علاقة طرديَّة بين المشاركة المجتمعيَّة ودورها في تعزيز الحكم الصالح لدى المواطنين الفلسطينيين في محافظة بيت لحم.

وبيَّنت النَّتائج وجود فروق دالة إحصائيًّا في إدراك المواطنين للحكم الصالح وفقًا لمتغيرات: الجنس، والدّيانة، والانتماء السياسي، والحالة الاجتماعيَّة، ومكان السكن، والمؤهّل العلمي، بينما لم تظهر الدّراسة فروقاً دالة إحصائيًّا وفقًا لبقية متغيرات الدّراسة.

ومن أهم الاستنتاجات التي خلصت لها الدّراسة أنَّ هناك إدراكًا لدى المواطنين الفلسطينيين بأهميَّة المشاركة المجتمعيَّة والحكم الصالح، الى جانب زيادة وعي المرأة الفلسطينيَّة ومشاركتها المجتمعية بشكل عام، وفي محافظة بيت لحم بشكل خاص.

وخرجت الدّراسة بمجموعة من التَّوصيات ومن أهمها: العمل على تعزيز مبادئ الحكم الصالح، خاصة المشاركة المجتمعيَّة من خلال عمل ندوات ومؤتمرات تعنى بالممارسات والمضامين ذات العلاقة بالحكم الصالح، بحيث تدعم قيم الحكم الصالح لدى المواطنين الفلسطينيين عامة، وأهالي محافظة بيت لحم بخاصة، وضرورة إقامة نظام للشكاوي المرفوعة ضد أيّ انتهاك لحقوق الأفراد، وإقامة مشاريع تشجع المشاركة المجتمعيَّة، وتضمن دمج جميع فئات المجتمع، هذا بالإضافة إلى ضرورة إدخال قيم الحكم الصالح في المناهج التَّعليميَّة الفلسطينيَّة

7. دراسة جرار (2014)[1] "**بعنوان أثر تطبيق نظام أتمتة الإجراءات الجمركيَّة المحوسبة على الأداء الجمركي الفلسطيني**"، يهدف البحث إلى دراسة أثر تطبيق النّظام الجمركي المحوسبة (الأسيكودا-

[1] جرار، ذياب (2014). **أثر تطبيق نظام أتمتة الإجراءات الجمركيَّة المحسوبة على الأداء الجمركي الفلسطيني**"، دراسة منشورة، مجلة الأبحاث المالية والمصرفية، مجلة علمية محكمة، العدد 1، المجلد1، المعهد المصرفي الفلسطيني، رام الله.

تواصل) على الأداء الجمركي الفلسطيني، ولتحقيق هذا الهدف تمَّ استخدام المنهج الوصفي التَّحليلي، وأسلوب المسح الميداني من خلال استبانة تمَّ توزيعها على عيّنة من الموظفين العاملين في إدارة الجمارك والمكوس في وزارة الماليَّة، الموظفين الذين لهم علاقة مباشرة بتطبيق النّظام الجمركي المحوسب (الأسيكودا- الفلسطينيَّة، من خلال الاستبانة؛ تمَّ تحليل نسب التَّغير في الإيرادات)، وتمَّ التَّوصل إلى النَّتائج التَّالية:

- هناك أثر إيجابيّ لتطبيق النّظام الجمركي المحوسب (الأسيكودا- تواصل) على الأداء الجمركي الفلسطيني.
- الفروقات في الإيرادات الجمركيَّة كانت لصالح الفترة التي تمَّ فيها تطبيق النظام المحوسب، أي بعد العام 2008.
- هناك معيقات لتطبيق النظام الجمركي المحوسب أهمها: طبيعة الغلاف الجمركي الفلسطيني الإسرائيلي الذي أفرزه اتفاق باريس الاقتصادي في العام 1994، واوصت الدّراسة بضرورة إزالة العقبات أمام تطبيق النظام المحوسب، وضرورة استكمال بناء النظام؛ حيث إنَّ تشغيل غياب النّظام تمَّ جزئيًّا نظرًا لغياب السيطرة الفلسطينيَّة على المعابر والحدود، وعدم وجود المناطق والمراكز الجمركيَّة، هذا بالإضافة إلى التَّداخل الجمركي الإسرائيلي الفلسطيني نتيجة لاتفاق باريس الاقتصادي.

8. دراسة الزعبي، عبد الله، وآخرون (2013)[1]، بعنوان" **أساليب التَّجنب والتَّهرب الضَّريبي وقصور قانون ضريبة الدَّخل الأردني في مواجهتها، من وجهة نظر مقدري ضريبة الدَّخل**": هدفت هذه الدّراسة إلى تحديد أساليب كلّ من التَّجنب الضَّريبي، والتَّهرب الضريبي الأردني، ومن ثمَّ عرضها على قانون ضريبة الدَّخل الأردني؛ لبيان أوجه القصور فيه في معالجة هذه الأساليب، ولتحقيق أهداف الدّراسة، تمَّ

[1] الزعبي، عبد الله وآخرون (2013). ***أساليب التجنب والتهرب الضريبي وقصور قانون ضريبة الدخل الأردني في مواجهتها، من وجهة نظر مقدري ضريبة الدخل***"، بحث منشور، المنارة، المجلد 19، العدد4، جامعة عجلون، الأردن،2013.

إعداد استبانة تحتوي على أساليب التَّجنب الضَّريبي والتَّهرب الضَّريبي، حيث وزّعت على 150 مقدرًا ومقدرة في مديريات الضَّريبة في الأردن، تمَّ اختيارها بشكل عشوائي، فتمّ استرداد 120 استبانة صالحة للتَّحليل بنسبة استجابة 80%، ومن ثمَّ تمَّ إجراء مقابلات شخصيَّة مع عدد من المقدرين الخبراء في مجال الضَّريبة؛ لتأكيد بيانات الاستبانة، وقد خلصت الدّراسة إلى تحديد عدد من الأساليب لكلّ من التَّجنب الضَّريبي، والتَّهرب الضَّريبي، كما خلصت أيضًا إلى عدم قصور قانون الضّريبة الأردني في معالجة هذه الأساليب، حيث تمَّت معالجتها صراحةً أو ضمنًا في المواد 6، 11، 4، 53، 54، و 55، ويوصي الباحثون بتعديل العقوبات المذكورة في المواد 53.أ و 55.أ من قانون الضريبة الأردني بجعل العقوبة أكبر؛ لتكون أكثر ردعًا لمن يحاول التَّهرب من دفع الضريبة.

9. دراسة: العجلوني[1] (2013)، "أثر الحكم الرشيد على التَّنمية الاقتصاديَّة المُستدامة في الدّول العربيَّة": هدف هذا البحث إلى التَّعرف على أثر الحكم الرَّشيد في النمو الاقتصادي، وتحقيق التَّنمية الاقتصاديَّة المستدامة، وناقش البحث بالتَّحليل خصائص ومبادئ ومؤشرات الحكم الرَّشيد، وعلاقة كل ذلك بالنمو الاقتصادي، على المدى القصير، والقدرة على إدامته بما يُحقق التَّنمية الاقتصادية المُستدامة، على المدى الطويل.

كما تمَّ تطوير نموذج اقتصادي رياضي لقياس أثر الحكم الرَّشيد في إدامة النّمو الاقتصادي في الدّول العربيَّة خلال الفترة 1996–2011 باستخدام الانحدار المتعدّد ذات التَّأثير الثَّابت.

خلصت الدّراسة إلى وجود تأثير للحاكميَّة الرَّشيدة على معدل النّمو الاقتصادي في الدّول العربيَّة. وقد أظهر التَّحليل أنَّ معدل النّمو الاقتصادي مرتبط إيجابيًّا بمستوى تطوير المؤسسات والحاكميَّة في الدّول العربيّة.

[1] العجلوني محمد (2013)، "**أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المُستدامة في الدول العربية**، بحث مقبول للتقديم إلى المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي (ICIEF) حول النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، عقد في إستنبول، تركيا.

وأنَّ هذه العلاقة غير مرتبطة بمستوى دخل الدَّولة، إذ إنَّ كون الدولة نفطية أم غير نفطية لم يُـؤثّر فـي هذه العلاقة، كما أظهرت النَّتائج بأنَّ مؤشرات الحاكميَّة ليست جميعها على نفس المستوى من الأهميَّـة فـي التَّأثير في النّمو الاقتصادي، فلمؤشرات جودة التَّشريع، وسلطة القانون، ومحاربة الفساد تـأثير معنـوي على النّمو الاقتصادي، بينما ليس لمؤشرات المشاركة والمساءلة، والاستقرار السياسي، وفعاليَّة الحكومـة تأثير واضح؛ بسبب ضعف الهياكل السياسية ذات الطابع الدّيموقراطي، وعدم ملائمة هذه المؤشّرات لثقافـة وبيئة المجتمعات العربيَّة، التي تتَّصف غالبيتها بضعف الوعي السياسي.

10. دراسة أبو صلاح، حسين (2013)[1] بعنوان" **مدى عدالة السياسة الجمركيَّة على السلع والمنتجات في فلسطين**":وقد جاءت هذه الدّراسة بهدف (التَّعرف على عدالة السّياسة الجمركيَّة في مناطق السّـلطة الوطنيَّة الفلسطينيَّة،) وذلك من خلال تناول موضوع التَّعريفة الجمركيَّة المطبّقة، والإعفاءات الجمركيَّـة الممنوحة، وكذلك دور الإجراءات الجمركيَّة في تنظيم عملية الاسـتيراد والتَّصـدير، وتحديـد تكلفـة البضائع، إضافة إلى عرض أهمّ الاتفاقيات الاقتصاديَّة والتّجاريَّـة التـي أبرمتهـا السّـلطة الوطنيَّـة الفلسطينيَّة، مع بيان دور التَّشريعات الجمركيَّة، والمحاكم الجمركيَّة في تحقيق العدالـة فـي السّياسـة الجمركيَّة.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف عمل الباحث على مراجعة الأدبيات ذات الصّلة بموضوع البحـث، والتـي ساعدت في وضع الإطار النَّظري، بالإضافة إلى تطوير استبانة، والتَّأكد من صدقها، ومعامـل ثباتهـا، وتوزيعها على عيّنة عشوائيَّة بلغ حجمها (150) مستجيبًا من المستوردين، والمصدّرين، والمسـتهلكين، وموظفي وزارة الماليَّة (دائرة الجمارك والمكوس)، والذين يشكّلون مجتمع الدّراسة، وتمّـت معالجتهـا باستخدام الرّزمة الإحصائيَّة للعلوم الاجتماعية (SPSS) وقد خرجت الدّراسة بمجموعة من النّتائج على مستوى فقرات ومتغيّرات الدّراسة، حيث تبيَّن من فقرات الاستبانة أنَّ نسبة عدالة السّياسة الجمركيَّة في

[1] أبو صلاح، حسين (2013). "**مدى عدالة السياسة الجمركيَّة على السلع والمنتجات في فلسـطين**"، رسالة ماجستير غيـر منشـورة جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

مناطق السّلطة الوطنيَّة الفلسطينيَّة (70%) وهي نسبة متوسطة، أما على مستوى متغيّرات الدّراسة فقد اتّضحت النَّتائج التَّالية:

أولًا: النتائج على أثر المتغيرات المستقلة عن متغيرات قياس عدالة السياسة الجمركيَّة: توجد فروق ذات دلالة إحصائيَّة عند مستوى الدلالة (a=0.05) في درجة تحقق العدالة للسياسة الجمركيَّة تعزى لمتغير معدل الضّريبة، ومتغير الإجراءات الجمركيَّة، ومتغيّر الاتفاقيات الاقتصاديَّة، والتّجاريَّة، ومتغيّر الإعفاءات الجمركيَّة، ومتغيّر التَّشريعات الجمركيَّة، والمحاكم الجمركيَّة.

ثانيا: النّتائج على أثر المتغيرات الدّيمغرافيَّة عن متغيرات قياس عدالة السياسة الجمركيَّة:

1. توجد فروق ذات دلالة إحصائيَّة عند مستوى الدّلالة (a=0.05) في درجة تحقّق العدالة للسياسة الجمركيَّة، تعزى لمتغيّر المؤهّل العلمي، ومتغيّر الجهة الوظيفيَّة؛ وذلك لأنَّ الدّلالة أصغر من (0.05).
2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيَّة عند مستوى الدّلالة (a=0.05) في درجة تحقق العدالة للسياسة الجمركيَّة تعزى لمتغيّر التَّخصص، ومتغيّر طبيعة العمل، ومتغيّر قطاع العمل، وذلك لأنَّ الدّلالة أكبر من (0.05).

ثالثا: النّتائج الخاصة بعدالة السياسة الجمركيَّة:

1. إنَّ نسبة عدالة السّياسة الجمركيَّة في مناطق السّلطة الوطنيَّة الفلسطينيَّة مرتفعة، وذلك وفقًا لمتغيّر التّشريعات الجمركيَّة والمحاكم الجمركيَّة (75.72%).
2. إنَّ نسبة عدالة السياسة الجمركيَّة في مناطق السّلطة الوطنيَّة الفلسطينيَّة متوسطة، وذلك وفقًا لكلّ من متغيّر معدل الضريبة (57.70%)، ومتغيّر الإجراءات الجمركيَّة (60.84%)، ومتغيّر الاتفاقيات الاقتصاديّة والتّجاريَّة (72.52%)، ومتغيّر الإعفاءات الجمركيَّة (74.28%).

أهم التَّوصيات التي خلصت إليها الدّراسة:

1. يجب أن تتناسب معدلات الضَّرائب والرسوم التي تحدّدها السُّلطة الفلسطينيَّة مع فئات المجتمع كافة، بالإضافة لتوفير الدّعم الكافي لبعض السلع الأساسيَّة، ومراعاة أمن المجتمع وسلامته من بعض السلع والبضائع الضارة.
2. ضبط عمليَّة الاستيراد بشكل يوفّر الحماية الكافية للمنتج المحلي، من خلال منع أو إعاقة استيراد السلع المنافسة لهذا المنتج، وتقديم الإعفاءات والتَّسهيلات الجمركيَّة اللازمة لدعم قطاعات الإنتاج المحلي.
3. ضبط عملية شراء السلع والمنتجات من إسرائيل، وتشجيع المستوردين الفلسطينيين على الاستيراد المباشر من الخارج.
4. تبسيط إجراءات الاستيراد والتَّصدير والتَّخليص الجمركي بشكل يسهّل عملية الاستيراد والتَّصدير، ويؤدي إلى عدم تحميل السلع والبضائع بتكاليف مرتفعة.
5. توفير المعلومات الكافية بالشأن الجمركي، وما يتَّصل به من معدلات الضرائب والرسوم والإجراءات الجمركيَّة، وأسس وأساليب التقييم الجمركي، والسلع المقيّدة والممنوعة، وغير ذلك مما يرتبط بعمليات الاستيراد والتصدير.
6. إعادة النَّظر في الاتفاقيَّة الاقتصادية الموقعة مع إسرائيل؛ من أجل تنظيم عملية تحويل الضرائب والرسوم التي تحصّلها إسرائيل نيابة عن السلطة الفلسطينيَّة بشكل يقلّل من التَّسريب المالي، إضافة إلى منح السّلطة الفلسطينيَّة صلاحية تحديد معدلات الضَّرائب والرّسوم لجميع السّلع والبضائع المستوردة إلى مناطقها، وكذلك تسهيل الاستفادة من الاتفاقيات الاقتصاديّة والتّجارية التي أبرمتها السُّلطة الفلسطينيَّة مع العالم الخارجي.
7. إصدار قانون جمارك فلسطيني بدل قانون الجمارك الأردني رقم (1) لسنة 1962 بحيث يتناسب مع الظروف والمتغيرات السّياسية والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة.

8. فرض العقوبات والغرامات التي تتناسب مع الجرائم والمخالفات الجمركيَّة بشكل يوفّر الحماية الكافية من التَّهريب الجمركي.

1.9 التَّعقيب على الدّراسات السَّابقة

اتَّفقت دراسة رفاعي، رزان، وآخرون (2018) بعنوان "دور العلاقات العامَّة في الضَّابطة الجمركية الفلسطينيَّة في مواجهة المنتجات الغذائية الفاسدة"، (في تناولها للضَّابطة الجمركيَّة الفلسطينيَّة)، ولكن تناولت هذه الدّراسة دور العلاقة العامَّة في التَّوعية بالمنتجات الغذائيَّة الفاسدة، أمَّا الدّراسة الحاليَّة، فقد (ركَّزت على التَّحديات التي تواجه جهاز الضَّابطة الجمركية بشكل عام).

أما دراسة جرار (2014)،"بعنوان أثر تطبيق نظام أتمتة الإجراءات الجمركيَّة المحسوبة على الأداء الجمركي الفلسطيني"، فقد ركَّزت على أهمية الأتمتة في تطوير العمل الجمركي، أما الدّراسة الحاليَّة فقد ركَّزت على التَّحديات، والتي يعتبر تطوير الأتمتة وتكنولوجيا المعلومات من ضمن أولوياتها.

أما دراسة الزعبي، عبد الله، وآخرون (2013)، بعنوان" أساليب التَّجنب والتَّهرب الضَّريبي، وقصور قانون ضريبة الدَّخل الأردني في مواجهتها، من وجهة نظر مقدري ضريبة الدَّخل"، فقد اتَّفقت مع الدّراسة الحاليَّة في تناولها لموضوع التَّهرب الجمركي، والتَّحديات التي تواجه ذلك، ولكنَّها تناقش العمليَّة في المملكة الأردنيَّة الهاشميَّة، أما الدّراسة الحاليَّة فهي تناقش التَّحديات التي تواجه الضَّابطة الجمركية في فلسطين.

وتناولت دراسة أبو صلاح حسين (2013)، تحت عنوان" مدى عدالة السّياسة الجمركيَّة على السّلع والمنتجات في فلسطين"، وقد اتَّفقت مع الدّراسة الحاليَّة في التَّركيز على العمل الجمركي، واختلفت مع الدّراسة الحالية في طبيعة الموضوع قيد البحث.

اتَّفقت دراسة الرضيع (2014) بعنوان "الآثار الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة للضَّرائب في الأراضي الفلسطينيَّة " تحليل البعد الاقتصادي للضَّريبة في الأراضي الفلسطينيَّة، كونها من أكثر السّياسات الماليَّة فعاليَّة في النّظام المالي لأيّ دولة متقدّمة أو نامية على حدّ سواء، واختلفت مع الدّراسة الحاليَّة في تناولها للانسجام بين السّياسات التَّحصيليَّة والحكم الرَّشيد.

اتَّفقت دراسة حنا (2014)، بعنوان "دور المشاركة المجتمعيَّة في تعزيز الحكم الصالح كما يدركها المواطنون الفلسطينيون في محافظة بيت لحم" في تناولها للحكم الرَّشيد، واختلفت مع الدّراسة الحاليَّة في التَّخصص في مجال سياسات الجباية ومجتمع وعينة الدّراسة.

اتفقت دراسة الظاهر وعودة (2022) بعنوان "العوامل المؤثّرة بالتَّهريب الجمركي من وجهة نظر العاملين في الضَّابطة الجمركية في فلسطين، ودراسة عازم (2019) **مدى فاعلية جهاز الضَّابطة الجمركية في الحدّ من التَّهرب الضَّريبي في الضفَّة الغربية، فلسطين**" *:فقد اتفقت* مع مجتمع الدراسة ومكان الدراسة المتمثل في الضابطه الجمركية في فلسطين، واختلفت مع الدراسة الحالية في بحثها لموضع التهرب الضريبي في حيث ان الدراسة الحالية بحثت في كيفية تعزيز الحكم الرشيد في جهاز الضابطه الجمركية. اما دراسة محاجنة(2021)،" **سبل مواجهة اتفاقية باريس وقرصنة أموال المقاصة**، اتفقت بشكل جزئي مع الدراسة الحالية في مواجه التحديات التي يفرضها الجانب الإسرائيلي، في كونها تبحث في السبل القانونيَّة لمواجهة مشاكل اتفاقيّة باريس الاقتصاديَّة وقرصنة أموال المقاصة، واختلفت مع العنوان العام ومجتمع الدراسة.

واتفقت مع دراسة العجلوني (2013)، "أثر الحكم الرشيد على التَّنمية الاقتصاديَّة المُستدامة في الدّول العربيَّة": في تناولها لموضع الحكم الرشيد الرشيد في حين اختلفت في مجتمع وهدف الدراسة.

الفصل الثَّاني

الإطار النَّظري

2.1 توطئة

يرتبط البعد السّياسي بطبيعة السُّلطة السياسيَّة وشرعيَّة تمثيلها، ويتضمَّن ذلك ضرورة تفعيل شرط في تجسيد الحكم الرَّشيد، والذي يركّز على وجود سلطة مستقلة قادرة على تطبيق القانون، وهيئة برلمانيَّة مسؤولة لها من الإمكانية ما تستطيع أن تحقّق به نظامًا إعلاميًّا يجعلها في اتصال مستمر مع المواطن، يقوم الحكم الرَّشيد على مجموعة من الأبعاد، ومع أنَّ هناك اختلافًا بين المتخصصين بهذا المجال حول تحديد هذه الأبعاد بدقَّة، فإنَّ هناك أبعادًا متفقًا عليها، وتتمثَّل في الأبعاد السياسيَّة، والتي يندرج ضمنها البعد الإداري أيضًا، وفي الأبعاد الاقتصاديَّة التي تشكّل أيضًا هدفًا ومقياسًا للحكم الرَّشيد في الوقت نفسه[1].

فيما يختص بالبعد الاقتصادي، فهناك من يرى أنَّه يتمثَّل في كشف أساليب اتّخاذ القرار الاقتصادي للدَّولة، والعلاقات الاقتصاديَّة مع الدُّول الأخرى ذات العلاقة بتوزيع الإنتاج، والسّلع، والخدمات على أفراد المجتمع، كما يرتبط هذا البعد بشقيه بطبيعة بنية المجتمع المدني، ومدى استقلاليته عن الدولة من ناحية، وطبيعة السّياسات العامَّة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها في المواطنين، من حيث الفقر ونوعيَّة الحياة من ناحية ثانيَّة، وكذلك علاقتها مع الاقتصادات الخارجيَّة، والمجتمعات الأخرى من ناحية ثالثة، وتتكامل العملية من خلال التَّفاعل الإيجابي بين الأطراف الفاعلة بالنَّسبة للحكم الرَّشيد، وهي الدّولة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، وتعاونهم ومشاركتهم في خدمة الصالح العام، الذي ينسجم مع مصالح الأفراد، وتحقيق ديمقراطيَّة فعالة، من خلال الانتخابات النَّزيهة والشَّفافة، وإتاحة

[1] نعمان، أشرف وجاسم، فاخر (2020). "**المحاصصة السياسية ومدى انسجامها مع مقومات الحكم الرشيد**"، ملخص أطروحة دكتوراه، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك، العدد (24)، الدنمارك.

المشاركة السّياسيَّة الواسعة النطاق، وتمكين الأفراد المكونين لركن الشَّعب في الدّولة من التَّمتع بحقوقهم الناتجة عن رابطة المواطنة[1].

2.2 مفهوم الحكم الرَّشيد

أصبح نظام الحكم الرَّشيد من متطلبات الإدارة لدى مؤسسات الدّولة كافة، إذ يعدُّ إحدى آليات استكمال عمليات الإصلاح الإداري، فضلًا عن أنَّه أحد عوامل تطوير الأداء بما يوفره من أجواء عمليَّة مناسبة لتحقيق رؤية وأهداف المؤسّسات للوصول إلى رسالتها المنشودة.

ويعتبر الحكم الرشيد صمَّام الأمان لريادة ومكانة الاقتصاد بشكل عام، ولتحقيق تنافسيَّته وكفاءته على المستوى المحلي، وفي تدعيم قدرته في تحقيق البرامج التَّنموية المستدامة، وتحقيق معدلات أعلى للتَّنمية البشريَّة، حيث إنَّ تطبيق الحكم الرَّشيد بطريقة سليمة يعني هدر أقل لموارد الدّولة التَّنمويَّة بجميع أنواعها، واستغلالها بأفضل الصور، وتحقيق كفاءة وفاعليَّة أعلى، ومعدلات استثمار أكبر، ومعدلات فساد أقل.[2]

ونظرًا لاختلاف مفهوم الحكم الرَّشيد بين الجهات المختلفة، تتباين معايره باختلاف أهدافه، فتقرير التَّنمية الإنسانيَّة العربيَّة يركّز على معايير إنسانيَة، وبرنامج الأمم المتَّحدة الإنمائي يركّز على معايير سياسيَّة، والبنك الدّولي يركّز على معايير اقتصاديَّة، في حين تركّز منظمة التَّعاون الاقتصادي والتَّنمية على معايير إداريَّة، وبحسب كوفمان وآخرون[3]، فقد حددوا ست طرق لقياس معايير الحكم الرَّشيد على مستوى دول العالم (World wide Governance Index)، وهي منسجمة مع توجهات الدّراسة الحاليَّة، وهي على النَّحو الاتي:

---

[1] نعمان، أشرف وجاسم، فاخر: "**المحاصصة السياسية ومدى انسجامها مع مقومات الحكم الرشيد**"، مرجع سابق.

[2] العزاوي، محمد، واخرون (2016)، **أخلاقيات الادارة**، الطبعة الأولى، دار الايام للنشر والتوزيع،عمان،الاردن.

[3] Bank World The، 2002-1996 nanceIndicatorsforGover: GovernanceMattersIII). 2004. (Mastruzzi Massimo and Kraay Aart; Daniel، KaKaufmann

1. المشاركة والمساءلة (Voice and Accountability): وتعني مشاركة جميع أفراد المجتمع في اتّخاذ القرار، وذلك من خلال قنوات مؤسّسيَّة تمكّن المجتمع من التَّعبير عن رأيه في صنع القرار، والتي تضمن حريَّة الرأي والتعبير، والمعايير الأساسية لحقوق الإنسان، وأن يكون جميع المسؤولين (ومتخذي القرار في الدّول خاضعين لمبدأ المحاسبة أمام الرأي العام ومؤسساته دون استثناء.)
2. كما يرتبط بذلك الاستقرار السّياسي، وغياب العنف، وقبول جميع أطراف الدّولة به، بما في ذلك المعارضين لسياسات الحكومة.
3. فعالية الحكومة (Government Effectiveness): أي فاعليَّة إدارة مؤسسات الدَّولة، ومدى كفاءتها في توظيف الموارد الوطنيَّة بطريقة سليمة وواضحة تخدم المجتمع، وقدرة الدّولة على العمل في (خدمة الصالح العام،) وتتضمَّن إدارة الأموال العامَّة، والقدرة على إدارة الموارد، وتنفيذ السّياسات بفاعليَّة.
4. جودة التَّشريع (Regulatory Quality): وتتضمَّن منظومة التَّشريعات القانونيَّة التي تحدّد من خلالها (علاقة الدَّولة بالمجتمع،) وتتضمَّن سلامة وحقوق الأفراد مهما كانت ألوانهم وتوجهاتهم، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، وتطبيق القوانين المشرعة بما يضمن إرساء قواعد العدالة بين أفراد المجتمع، وهذا يشمل وجود قوانين، وأنظمة، وتشريعات، ولوائح متداولة، متعارف عليها وشفافة.
5. سلطة القانون (Rule of law): يعني أنَّ الجميع، حكامًا ومسؤولين ومواطنين، يخضعون للقانون، ولا شيء يسمو عليه، وهناك أطر قانونية وآليات النَّزاع القانوني، وضمان حق التَّقاضي، واستقلال القضاء، وأن تطبَّق الأحكام والنُّصوص القانونيَّة بصورة عادلة، وبدون تمييز بين أفراد المجتمع في جميع مجالات الحياة، الاقتصاديَّة، والاجتماعيَّة، والسياسيَّة، وأن تكون هذه القوانين متفقة مع المعايير حقوق الإنسان، وتكون ضمانة لها ولحريات الإنسان، ويجب أن تكون الأطراف كافة واثقة من احترام هذه القواعد ومن تطبيقها.

6. مراقبة الفساد ومحاربته (Control of Corruption): وتعني عدم التَّردد في كشف حالات الفساد في الدّولة وتحويلها للقضاء وكشف الفاسدين ومحاسبتهم.

ويتفق الباحث مع دراسة البنك الدولي في أنَّ تطبيق هذه المبادئ في عمل الضَّابطة الجمركية سوف يؤدي إلى تحقيق العدالة، والمساواة، والمشاركة، وحريَّة المساءلة، وحماية حقوق الملكيَّة، والحدّ من استغلال السُّلطة، وزيادة الثقة في الاقتصاد القومي بما يسهم في رفع معدلات النّمو الاقتصادي، وإدامة التَّنمية[1].

2.3 فاعلية ومعايير قياس الحكم الرَّشيد

فيما يتعلَّق بآليات قياس الحكم الرَّشيد، فيقصد بها تلك الأدوات التي تستند إلى وقائع اجتماعيَّة، وسياسيَّة، واقتصاديَّة للتَّعبير عن التَّغيرات في المجتمع نحو الأفضل، وبعبارة أخرى هي دلالات لسلوك العلاقات المختلفة في الدّولة وأبنيتها، وهذه الآليات يتم الكشف من خلالها عن وقائع الحكم الرَّشيد ومدى التقيد بمبادئه.

ويعتبر مبدأ سيادة القانون، والمؤشرات الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة التي وضعتها هيئة البنك الدَّولي، والتي تبلغ 22 مؤشرًا مهمًّا لاختبار وتحقيق الحكم الراشد من أبرز آليات قياس الحكم الرَّشيد، منها 12 مؤشرًا تخصُّ المساءلة العامَّة، و10 مؤشرات تخصُّ جودة الإدارة.

ويتم ترتيب الدُّول بحسب موقعها من هذه المقاييس على سلّم يتكوَّن من 173 رتبة بحسب عدد دول العيّنة التي تؤخذ من مناطق مختلفة، وحسب مستويات دخل مختلفة أيضًا، ويحسب معدل صلاح الحكم، وتتراوح علامة الدَّولة من صفر إلى 100 حسب درجة صلاح الحكم، وتُغطي الأسئلة حقولًا عدَّة وحيويَّة تجسّد مدى اندماج الشُّعوب في مسار أنظمتها الحاكمة[2].

---

[1] Bank World The 2002-1996 nanceIndicatorsforGover: GovernanceMattersIII). 2004. Mastruzzi Massimo and Kraay Aart; Daniel, KaKaufmann.

[2] بوزيد، سايح (2013)، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة**، رسالة دكتوراه، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

أ. مؤشر المساءلة العامَّة

يخصُّ هذا المؤشر أربع مجالات هي:

1. درجة انفتاح المؤسسات السياسية في البلد.
2. درجة المشاركة السّياسيَّة ونوعيتها.
3. درجة الشَّفافيَّة ومدى القبول الذي تحظى به الحكومة لدى الشعب.
4. درجة المساءلة السياسية.

وتشمل البيانات الموضوعات الآتية: الحقوق السياسيَّة للأفراد، والحرّيات المدنيَّة، وحريَّة الصّحافة، والأداء السّياسي، والتَّوظيف لدى الجهاز التَّنفيذي، وتنافسيَّة التَّوظيف، وانفتاح التَّوظيف، والمشاركة في التَّوظيف، والقيود لدى التَّنفيذ، والمساءلة الدّيمقراطيَّة، والشَّفافيَّة.

ب. مؤشّر جودة الإدارة

يقيس المؤشّر حدود الفساد في مجال إدارة الموارد، وإدارة السّوق، ومدى احترام الحكومة للقوانين، ويشمل بيانات حول: درجة الفساد، ونوعيَّة الإدارة، وحقوق الملكيَّة، والإدارة الماليَّة، وتخصيص الموارد، واحترام وتطبيق القانون، والسوق الموازي[1].

2.4 معايير الحوكمة ضمن منظّمة التَّعاون الاقتصادي والتَّنمية

يتم تطبيق الحوكمة وفق خمسة معايير توصَّلت إليها منظَّمة التَّعاون الاقتصادي والتَّنمية في عام 1999، علمًا أنَّها قد أصدرت تعديلًا لها في عام 2004. وتتمثَّل في:

1. ضمان وجود أساس لإطار فعَّال لحوكمة المؤسّسات: بحيث يتضمَّن إطار حوكمة المؤسسات كلًا من تعزيز الحكم الرشيد، كما يجب أن يكون متناسقًا مع أحكام القانون، وأن يصيغ بوضوح تقسيم المسئوليات فيما بين السّلطات الإشرافيَّة والتَّنظيميَّة والتَّنفيذيَّة المختلفة.

[1] بوزيد، سايح: **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة**"، مرجع سابق.

2. حفظ حقوق جميع المساهمين: وتشمل نقل ملكيَّة الأسهم، واختيار مجلس الإدارة، والحصول على عائد في الأرباح، ومراجعة القوائم الماليَّة، وحق المساهمين في المشاركة الفعَّالة في اجتماعات الجمعيَّة العامَّة[1].

3. المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين: وتعنى المساواة بين حملة الأسهم داخل كلّ فئة، وحقّهم في الدّفاع عن حقوقهم القانونيَّة، والتَّصويت في الجمعيَّة العامَّة على القرارات الأساسيَّة، وكذلك حمايتهم من أيّ عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها، أو من الاتّجار بالمعلومات الدَّاخليَّة، وكذلك حقّهم في الاطّلاع على المعاملات كافة مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التَّنفيذيين.

4. أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة: وتشمل احترام حقوقهم القانونيَّة، والتَّعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، وكذلك آليات مشاركتهم الفعَّالة في الرَّقابة على المؤسَّسة، وحصولهم على المعلومات المطلوبة، ويقصد بأصحاب المصالح البنوك، والعاملين، وحملة السَّندات، والموردين، والعملاء.

5. الإفصاح والشَّفافية: وتتناول الإفصاح عن المعلومات المهمَّة، ودور مراقب الحسابات، والإفصاح عن ملكيَّة النّسبة العظمى من الأسهم، والإفصاح المتعلّق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التَّنفيذيين، ويتم الإفصاح عن كلّ تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين، وأصحاب المصالح في الوقت المناسب دون تأخير.

كما وضعت مؤسَّسة التَّمويل الدَّوليَّة التَّابعة للبنك الدَّولي في عام 2003 موجهات وقواعد ومعايير عامَّة تراها أساسيَّة لدعم الحوكمة في المؤسَّسات على تنوّعها، سواء أكانت ماليَّة أو غير ماليَّة، وذلك على مستويات أربعة كالتالي:

1. الممارسات المقبولة للحكم الجيّد.

[1] فؤاد شاكر (2010). "**الحكم الجيد في المصارف والمؤسسات المالية العربية حسب المعايير العالمية**"، مجلة اتحاد المصارف العربية.

2. خطوات إضافية لضمان الحكم الجيّد الجديد.
3. إسهامات أساسيَّة لتحسين الحكم الجيّد محليًّا.
4. القيادة.

ويرى الباحث أنَّ الضَّابطة الجمركية تطبّق إلى حد كبير بعض معايير الحوكمة المعتدمة لـــدى منظَّمـــة التَّعاون الاقتصادي والتَّنمية من حيث تطبيق الشَّفافيَّة، والمساءلة، والمساواة، والعدالة في التَّعامل، ضمن ممارسة مقبولة للحكم وإدارة القضايا الخاصة بجهاز الضابطة الجمركيَّة فمثلا نظام التعينات يخضع الى أسس علمية من خلال لجان مؤهلة، كما ان التعامل مع المضبوطات في كافة المحافظات يخضـــع الـــى اجراءات موحدة خاضعه للرقابة.

2.5 مبدأ سيادة القانون

يعدُّ مبدأ سيادة القانون من أهم مبادئ الحكم الرَّشيد، بل هناك من يعتبره المبدأ الوحيد للحكـــم الرَّشـــيد، باعتباره يرتبط بالأهداف التي جاء من أجلها الحكم الرَّشيد، مثل الشَّفافيَّة، والمساءلة، ومكافحة الفســـاد، وبالتَّالي يعدُّ هذا المبدأ ومدى التَّقيد به المؤشّر الرئيس لقياس الحكم الرَّشيد.

ويعدُّ هذا المبدأ عند المتخصصين بالقانون أهمّ ضمانات حماية حقوق الأفراد في الدَّولة، ويقصد به مـــن ناحية المفهوم الضّيّق خضوع سلطات الدَّولة الثلاث – التَّشريعيَّة، والتَّنفيذيَّة، والقضـــائيَّة، وتصـــرفات المواطنين ومدى توافقها – للقانون، أما المفهوم الواسع للمبدأ فيشتمل أيضًا القواعد القانونيَّة السائدة فـــي الدَّولة، وبمعنى آخر، يعني (احترام الحكام والمحكومين للقواعد القانونيَّة في الدَّولة، وسريانها علـــيهم، سواء أكان الأمر يتعلَّق بعلاقات الأفراد المتبادلة بين بعضهم البعض، أو ما يتعلَّـــق بعلاقـــات هـــؤلاء الأفراد بالدَّولة وهيئاتها.)

2.6 الحكم الرَّشيد في الاقتصاد

يشير الكثير من المختصين إلى أنَّ ظهور الحكم الرَّشيد أساسًا كان بسبب ظهور العديد من النَّظريات الاقتصاديَّة، والتي ساهمت بشكل كبير في ظهور هذا المصطلح، ومن هذه النَّظريات نظريَّة تكاليف المعاملات، ونظريَّة التَّكاليف، ونظريَّة أصحاب المصالح، وهناك من يذهب إلى أبعد من ذلك، في موضوع الحكم الرَّشيد إذ يرتبط ظهوره (بالأزمات الماليَّة التي حدثت في السنوات الأخيرة)، والتي أدَّت إلى إفلاس العديد من الشَّركات العالميَّة الكبرى، إذ أثارت هذه الأزمات العديد من المسائل مثل المحاسبة، والشَّفافيَّة، وإعداد التَّقارير الاقتصاديَّة، وبيان آليَّة استعادة ثقة المستثمرين من خلال اعتماد حكومة المؤسسات.

في الحقيقة إنَّ تحقيق الرّشد الاقتصادي يتطلَّب أساليب وإجراءات اتّخاذ القرارات من خلال التَّأثير على النَّشاطات الاقتصاديَّة، وبالتالي يتمحور دور الدَّولة في تحقيق البعد الاقتصادي بالعمل على

1. رفع المستوى المعيشي وتحسين الأجور.
2. والسعي المستمر للقضاء على الفقر.
3. وإصلاح الإطار التَّنظيمي والقانوني في المجال الاقتصادي، ويمكن الحديث عن البعد الاجتماعي للحكم الرَّشيد ضمن البعد الاقتصادي.
4. كما أنَّ من مهام الحكم الرَّشيد التَّأكد من تحقيق المؤشّرات النَّوعيَّة لتحسين حياة المواطنين، فالمؤسسات الاجتماعيَّة والإنسانيَّة تساعد في بناء نظام اجتماعي عادل، ورفع القدرات البشريَّة، وذلك عن طريق زيادة المشاركة الفعليَّة والفعَّالة للمواطنين، وخلق روح الوطنيَّة بين مختلف الطَّبقات الاجتماعيَّة، فالحكم الرّاشد يهدف إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان، وممارسة الحريات،

ووضع حدّ لسياسة التَّسلط، ويجب أن تكون هناك رؤية إستراتيجيَّة منطلقة من المعطيات الثقافيَّة والاجتماعيَّة الهادفة إلى تحسين شؤون الأفراد، وتنمية المجتمع والقدرات البشريَّة[1].

2.7 علاقة التَّنمية البشريَّة المستدامة بالحكم الرَّاشد

تمَّ ربط مفهوم الحكم الرَّاشد مع مفهوم التَّنمية المستدامة؛ لأنَّ الحكم الراشد هو الرابط الضَّروري لتحويل النّمو الاقتصادي إلى تنمية بشريَّة مستدامة، وبذلك تُركّز تقارير التَّنمية البشريَّة التي تصدر عن برنامج الأمم المتَّحدة الإنمائي منذ سنوات على مفهوم نوعيَّة الحياة، وعلى محوريَّة الإنسان في عملية التَّنمية؛ ولذلك درجت الأمم المتَّحدة على تصنيف الدّول بناء على مفهوم ومعايير التَّنمية البشريَّة المستدامة، ومن هذه المعايير توقع الحياة عند الولادة، ومتوسط دخل الفرد الحقيقي، ومستوى الخدمات الصّحيَّة، ومستوى التَّحصيل العلمي، .... إلخ، وهنا تأتي أهميَّة التَّأكيد على عدَّة اعتبارات أساسيَّة، وذلك على النحو التالي:

1. أنَّ النمو الاقتصادي ما هو إلا وسيلة لتحقيق التَّنمية البشريَّة المستدامة، وليس غاية في حدّ ذاته، وأنّ واجب الحكم الرَّاشد أن يتأكَّد من تحقيق المؤشّرات النَّوعيَّة لتحسين نوعيَّة الحياة للمواطنين، وهذه المؤشّرات تتعدى المؤشّرات الماديَّة التي تقيس الثَّروة الماديَّة إلى الاستثمار الضَّروري في الرأسمال البشرى، فالتَّعليم والصَّحة مثلاً يندرجا ككلفة تدفعها الدَّولة، ولكنَّهما في النهاية استثمار بعيد المدى، وضروري لتحسين نوعيَّة الحياة لدى القسم الأعظم من المواطنين[2].
2. إنَّ التَّنمية البشريَّة الإنسانيَّة المستدامة هي تنمية ديمقراطيَّة تهدف إلى بناء نظام اجتماعي عادل، أو إلى رفع القدرات البشريَّة عبر زيادة المشاركة الفاعلة والفعَّالة للمواطنين، وعبر تمكين الفئات المهمَّة، وتوسع خيارات المواطنين وإمكاناتهم، والفرص المتاحة، والفرص تتضمَّن الحريَّة بمعناها الواسع، واكتساب المعرفة، وتمكين الإطار المؤسساتي.

---

[1] نعمان، أشرف، جاسم، فاخر (2020)،"**المحاصصة السياسية ومدى انسجامها مع مقومات الحكم الرشيد**"، ملخص أطروحة دكتورا، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك، العدد (24)، الدنمارك.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (يناير 1997). "**وثيقة السياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي**"، UNDP.

3. إنَّ مفهوم التَّنمية الإنسانيَّة يعتبر أنَّ استدامة التَّنمية بالمعنى الذي يضمن عدالتها بأبعادها الوطنيَّة بين مختلف الطَّبقات الاجتماعيَّة، والمناطق، والعالمي فيما يخصّ التَّوزيع بين الدّول الفقيرة والغنيَّة، والزمنيَّة كبعد ثالث يخصّ مصالح الأجيال الحاليَّة واللاحقة، يتطلَّب مشاركة المواطنين الفاعلة في التَّنمية، ولن تكون هذه المشاركة فاعلة إلا إذا استندت إلى تمكين المواطنين خاصة الفقراء والمهمَّشين، وجعلهم قادرين على تحمّل مسؤولياتهم، والقيام بواجباتهم، والدّفاع عن حقوقهم.

4. إنَّ تمكين المواطنين وتوسيع خياراتهم يتطلَّب تقويَّة المشاركة بأشكالها ومستوياتها عبر الانتخابات العامَة لمؤسسات الحكم، وعبر تفعيل دور الأحزاب السّياسيَّة، وضمان تعدّدها وتنافسها، وعبر حريَّة العمل النقابي، واستقلاليَّة منظَّمات المجتمع المدني.[1]

5. هناك خمسة مؤشّرات أساسيَّة للتَّنمية البشريَّة المستدامة في ظلّ الحكم الرَّاشد، التَّمكين (Empowerment): أي توسيع قدرات المواطنين وخياراتهم، ممَّا يعني إمكانية مشاركتهم الفعليَّة في القرارات التي تتعلَّق بحياتهم، وتؤثّر بها، والتَّعاون (Cooperation) وفيه تضمين لمفهوم الانتماء والاندماج كمصدر أساسي للإشباع الذاتي للفرد، فالتَّعاون هو التَّفاعل الاجتماعي الضَّروري، والعدالة في التَّوزيع (Equity) وتشمل: العدالة في الإمكانيات والفرص وليس فقط الدخل، والاستدامة (Sustainability) وتتضمَّن: القدرة على تلبية احتياجات الجيل الحالي، دون التأثير سلبًا في حياة الأجيال القادمة، والأمان الشَّخصي (Security)، ويتضمَّن الحق في الحياة بعيدًا عن أيّة تهديدات، أو أمراض معدية، أو قمع، أو تهجير.

6. تقوم عملية التَّنمية الإنسانيَّة في مفهوم الحوكمة للأمم المتَّحدة على محورين أساسيين، هما: بناء القدرات البشريَّة الممكّنة من التَّوصل إلى مستوى رفاه إنساني راق، وعلى رأسها العيش حياة طويلة وصحيَّة- اكتساب المعرفة- التَّمتع بالحريَّة لجميع البشر دون تمييز، والتَّوظيف الكفء

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،" **وثيقة السياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي**"، مرجع سابق.

للقدرات البشريَّة في جميع مجالات النَّشاط الإنساني، وتستخدم الحوكمة الجيّدة من قبل العديد من المؤسسات الدَّوليَّة كوسيلة لقياس الأداء والحكم على ممارسة السّلطة السياسيَّة في إدارة شؤون المجتمع تجاه تطويري تنموي.

7. تتحقَّق الحوكمة الجيّدة إذا أنجزت ثلاثة أهداف هي: المساواة أمام القانون، والتَّطبيق الفعّال له، وتوافر الفرص لكلّ فرد؛ لتحقيق طاقاته وإمكاناته كاملة، والتَّأثير والإنتاجيَّة، وعدم الإهدار[1].

2.8 علاقة الحكم الرشيد بالفساد الإداري

ممَّا لا شك فيه، أنَّ مظاهر الفساد المختلفة قادرة على إعاقة التَّنمية على مختلف مستوياتها، فاستغلال المال العام، وغياب الإطار القانوني، وهدر الموارد المتاحة، وتطبيق القانون الفردي، وغيرها من أشكال الفساد، كفيلة لضمان التَّراجع الإداري والسياسي والاقتصادي والاجتماعي.

وقد تكون نتائج الفساد وآثاره مدمّرة على نحو واسع، قد يعجز الفرد عن حصرها أو إيقافها؛ فالفساد يجر مزيدًا من الفساد، وقد يكون تحوّل ظاهرة الفساد من ظاهرة معيبة، ودخولها منطقة التَّقبُّل المجتمعي، (أشدّ درجات الفساد خطورةً؛) حيث إنَّ المجتمع لم يعد يرى في الاحتكار، أو تجاوز القانون، أو هدر الموارد فعلًا معيبًا، بل نمطًا طبيعيًّا ومقبولًا، وهنا يكون الفساد قد أصبح جزءًا من الثَّقافة العامَّة للمجتمع، ومن النَّتائج المترتَّبة على ذلك ظهور انحرافات سلوكيَّة كسوء استعمال السّلطة، والوساطة، والإساءة للآخرين وإلحاق الضَّرر بهم، وقد تؤدي إلى انحرافات ماليَّة كالإسراف، والهدر، والرَّشوة، وانحرافات جنائيَّة كالتَّزوير والاختلاس، وبالتَّالي انحرافات إداريَّة كمخالفة التَّعليمات الإداريَّة، والقواعد والأحكام المنصوص عليها في القانون[2].

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،" **وثيقة السياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي**"، مرجع سابق.

[2] قوتال، ياسين وحنان خذيري (1 يناير، 2016). "**آثار الفساد الإداري على عمل المؤسسات الحكومية وسبل معالجته**"، *مجلة الحقوق والعلوم السياسية* (3)، الصفحات 248-265.

2.9 العلاقة بين نظم المعرفة والاقتصاد

نظام المعرفة: تُشكل المعرفة عامًلا حاسمًا في التَّحكم في الموارد الاقتصاديَّة وضبط عمل المؤسّسات، وقد وضعت الهيئات الأمميَّة مثل اللجنة (اللجنة الأوربية) مؤشّرات دقيقة لقياس بعض جوانب الأداء الاقتصادي على أساس المعرفة، وقد دلت الإحصائيات إلى العلاقة بين الاستثمار في المعرفة وجودة الأداء الاقتصادي، ونقصد بالاستثمار هنا: تكوين وتحديث رأس المال البشري، جودة التَّعليم، وتوطين التقانة، ودعم الخدمات المبنيَّة على المعرفة، وتلعب الاستخدامات الحديثة للتكنولوجيا دورًا مهمًّا في تضييق الفساد ضمن الدَّوائر الحكوميَّة وقطاع الأعمال نظرًا للدّقة المحاسبيَّة التي يوفّرها، إلا أنَّ تطبيقاتها في مجال الانتخابات العامَّة تحمل مخاطر جمَّة في حالة عدم تحكّم الأطراف المعنيَّة بها[1].

إنَّ عمليَّة خلق أسلوب حكم يمتاز بالرَّشادة والإصلاح، ليست بالعمليَّة السّهلة أو البسيطة، ولا يمكن تصوّر تحقيق الإصلاح، وتحصيل التَّنمية المجتمعيّة في ليلةٍ وضحاها؛ فاستبدال الحكم الفاسد إن وجد بالحكم الصالح، يستوجب التَّخطيط والتَّنظيم الدقيقين لهذه العمليَّة، كما يحتاج إلى صبر ومعاندة، ويتوقّع بعض درجات المقاومة للأنظمة الجديدة، والانتكاسة في بعض الأحيان، وهذا يتطلَّب تطبيق قوانين صارمة تُطبّق على جميع أفراد المجتمع بمختلف مناصبهم. ويمكن تلخيص تحديّات تطبيق الحكم الرشيد بالنقاط الآتية:[2]

أولًا: ضرورة التَّخطيط الحكيم لاستثمار رؤوس الأموال المختلفة لتحقيق التَّنمية الرَّشيدة، ويشتمل ذلك على الموارد البشريَّة، والماديّة، والاجتماعيَّة، والطبيعيَّة.

ثانيًا: تصميم هيكليّة إصلاحيَّة للحكم الاقتصادي تتبع مبادئ الحكم الرَّشيد، وتهدف إلى تحقيق التَّنمية الاقتصاديَّة.

---

[1] عشوش، رياض ونويري، مجدي (2008). **الحكم الراشد**، الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، رسالة ماجستير.

[2] بشير مصطفى، (2005). "**الأداء المتميز للحكومات من خلال الحكم الراشد والإدارة الرشيدة**"، المؤتمر الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات (صفحة 33). ورقلة، الجزائر: جامعة ورقلة.

ثالثًا: إعادة تعريف دور الدَّولة، وتنظيم علاقاتها الدَّاخلية مع مؤسسات النّظام الخاص، وعلاقاتها الخارجيَّة مع الدّول الأخرى والمنظمات العالميَّة؛ بهدف ضمان التّوافق والانسجام السياسي والاقتصادي.

رابعًا: تحقيق التَّنظيم الشَّامل للقطاع العام، وضمان أعمال الرَّقابة الماليّة والمساءلة، وتقييم العمليّات المتبّعة والقرارات المأخوذة في إطار التَّنمية المستدامة الحاصلة، والعمل على تعزيز التَّواصل الفعّال مع جهات الإعلام المختلفة.

خامسًا: بناء نظم إداريّة تسمح بكشف وتنفيذ الأفكار الإبداعيّة والاستفادة منها، ويشتمل ذلك على منح فرص متساوية للمشاركة بين جميع الأفراد داخل المؤسَّسة، وخلق مناخ جذاب للمستثمرين وأصحاب المبادرات الاستثماريَّة الإنمائيّة، وحماية حقوق الملكيَّة، وحريَّة المقاولة. وأخيرًا خلق نظام معرفي مسؤول عن بناء نُظُم دقيقة لقياس أشكال الأداء المؤسّساتي بمختلف زواياه، وما يشتمل على تطوير أنظمة التَّعليم، واستغلال التّكنولوجيا في القيام بأعمال المحاسبة والتَّدقيق، إضافة إلى الاستثمار في أعمال البحث والتَّطوير بما فيه منفعة للدّولة وأفرادها.[1]

2.10 الضَّرائب والسّياسات التَّحصيليَّة في فلسطين

لازالت السياسة الضريبية في فلسطين غير مكتملة الملامح، فهي من حيث المبدأ غير ثابتة وتتقلب من حين لآخر متأثرة بالتغيرات الاقتصادية،السياسة وهذا يمكن ملاحظته من خلال التعديلات المتتالية على القانون الضريبي الفلسطيني، هذا بالإضافة الى أنها تعاني من مجموعة من المحددات، جزء من تلك المحددات يمكن السيطرة عليها من خلال اجراء اصلاح ضريبي شامل والجزء الآخر من المحددات يصعب السيطرة عليها لأنها تتعلق بالقيود الذي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على حركة التجارة

[1] عيشوش، رياض ومجدي نويري، و بن البار سعد، (2007). **الحكم الراشد**، بسكرة، جامعة محمد خيضر.

والسيطرة على المنافذ البرية والبحرية والجوية هذا بالإضافة الى القيود التي فرضتها اتفاقية باريس الاقتصادية الموقعة ما بين السلطة الفلسطينية والجانب الإسرائيلي.

أولًا: نبذه عن الضرائب في فلسطين

1. تاريخ الضرائب في فلسطين طويل ومعقَّد، ومرتبط بالاستعمار والدّول المختلفة التي حكمت فلسطين في التَّاريخ المعاصر، والتي جعلت من الضرائب أداةَ تمويل لأنظمة الحكم، كما هدفت إلى إخضاع وإفقار الناس، ما أدّى في أحيان كثيرة إلى ثورات اجتماعيَّة محدودة، أو تهرّب واسع من دفع وتسديد الضرائب وتحديدًا تهرّب التَّجار الفلسطينيين من تسليم فواتير المقاصة، والتي وفقًا لدراسات متعدّدة، فإنَّ حجم الخسارة الماليَّة الناتجة عن عدم دفع الضرائب على البضائع المستوردة، وتهريب البضائع من "إسرائيل" إلى الأسواق الفلسطينيَّة، ويقدر بـ 305 مليون دولار سنويًّا.[1]

ويمكن معالجة مسألة التَّهرب بتواجد وإشراف فلسطيني على المعابر والمنافذ الحدوديَّة أو من خلال وجود نظام رقابة إلكتروني على البضائع والمستوردات القادمة من المعابر والمنافذ الحدوديَّة.

إذ يعتبر التَّحصيل الضريبي أحد أهمّ العمليات الرَّئيسة في إدارة الإيرادات الضَّريبيَّة، والتَّحصيل الضريبي هو: استيفاء الخزانة العامَّة للضرّيبة حين استحقاقها، حيث إن الإيرادات الضَّريبيَّة تشكّل الرَّكيزة الأساسيَّة في الإيرادات التي تصبّ في الخزانة العامَّة لدولة فلسطين، ومن أهم أنواع الضّرائب التي يتم جبايتها في دولة فلسطين هي ضريبة الدّخل، وضريبة القيمة المضافة.

2. أنَّ حالة التَّشرذم التي يعيشها الوضع الفلسطيني تلقي بظلالها على القطاع الاقتصادي، فرغم إعداد الحكومة لمشروع الموازنة طيلة الفترة السَّابقة، إلا أنَّها غالبًا لم تسير ضمن إطارها القانوني، الذي يقتضي عرضها على المجلس التَّشريعي لإقرارها، وهذا ما يلغي مبدأ مهمًا من مبادئ الحكم الرَّشيد

[1] جابر، فراس (2017). "**الضرائب والعدالة الاجتماعية –ملخص السياسة فلسطين**"، ورقة منشورة، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، لبنان.

المتمثّل بالمراقبة والمساءلة اللتين يمارسهما المجلس التَّشريعي على أعمال الحكومة، بما يضمن ويكفل سير عمل غير مركزي لطرف على حساب الأخر، لحفظ الحقوق.

إنَّ القطاع الاقتصادي الفاعل يعتمد بشكل جلي على توفير بنية تحتيَّة سليمة، وقادرة على خدمة الاستثمار.

ويرى الباحث أنَّ خصوصيَّة الواقع الضَّريبي في فلسطين، وما تعاقب عليه من حكومات، وما نتج عنها من إجراءات جعل هناك مزيجًا من التَّوجهات والاجتهادات لدى أصحاب القرار في بناء السّياسات الضَّريبيَّة المختلفة.

ثانياً: السياسات الضريبية في فلسطين

بدأت ملامح السياسة الضريبية الفلسطينية تتشكل بعد تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994، حيث أبقت السلطة الفلسطينية منذ توليها على نفس القوانين الضريبية المطبقة آنذاك وهي قانون ضريبة الدخل رقم (25) لسنة 1964م المعمول به في محافظات الضفة الغربية، و قانون ضريبة الدخل رقم (13) لعام 1947م المعمول به في محافظات قطاع غزة أنداك مع إدخال بعض التعديلات ذات الطابع الاجتماعي وتخفيض العبء على المكلف، وقد تم ذلك الى حين إقرار قانون ضريبة الدخل رقم (17) للعام 2004 ، وخلال الفترة 2004 – 2015م طراً العديد من التغيرات على قانون ضريبة الدخل لأسباب عديدة منها ما هو اداري أو اجرائي ارتبط بتطبيق القانون وأسباب اقتصادية واجتماعية تهدف الى زيادة الادخار وتحفيز الاستثمار وتحفيز النشاط الاقتصادي ، وقد اعتمدت السياسة الضريبية الفلسطينية الاتجاه الحديث في الإصلاح الضريبي القائم على تخفيض عدد الشرائح الضريبية والمعدلات الضريبية بهدف تحقيق آثار إيجابية على الإيرادات الضريبية وتنشيط الحركة الاقتصادية . ويمكن

حصر السياسة الضريبية في فلسطين في التالي[1]: حيث اتجهت السياسة الضريبية للسلطة الفلسطينية الى تخفيض العب الضريبي للمكلف عما كانت عليه في فترات الاحتلال الإسرائيلي، وعملت على تثقيف المكلف وتعريفه بواجباته الضريبية من خلال نشر قوانين الضرائب في الجريده الرسمية، بحيث يتسنى للمكلف معرفة ما يتوجب عليه من ضرائب وطريقة احتسابها ومواعيدها وطريقة تحصيلها، حيث تقوم السياسة الضريبية للسلطة الفلسطينية على أساس التأثير على توجهات الادخار والاستثمار والإنتاج في القطاع الخاص عن طريق تحفيز الإنتاج المحلي لمواجهة المنتجات المستوردة وفي سبيل ذلك تم اقرار قانون تشجيع الاستثمار الذي يحتوي على رزمة من الإعفاءات الاقتصادية بهدف تعزيز الاستثمارات المباشرة بشقيها المحلية والأجنبية[2].

ويتفق الباحث مع الدراسات السابقة من أن السياسة الضريبية الفلسطينية لم تحقق أهدافها لعدة أسباب فهي لم تنجح في الحد من الاستيراد أو رفع معدلات الادخار وتوجيه الاستثمارات بسبب حالة عدم الاستقرار الأمني والسياسي التي تمر بها فلسطين.

2.11 الاحتلال الإسرائيلي والضَّرائب على الفلسطينيين

لم يبتعد الاحتلال الإسرائيلي في ممارساته الضَّريبيَّة عن الممارسات الاستعماريَّة المعروفة، حيث فرض قوانين وقرارات وأوامر عسكريَّة لجباية الضَّرائب من الفلسطينيين؛ وذلك لإفقارهم، والضغط عليهم لمغادرة بلدهم، وتهجيرهم ومصادرة ممتلكاتهم، ما اضطر الفلسطينيين إلى التَّمرد على هذه القوانين والضّرائب، تارة بالتَّهرب من دفعها أو عدم التَّصريح عن كامل دخلهم وأرباحهم، أو بشكل مواجه ومقاوم كما حدث في تجربة العصيان المدني لمدينة بيت ساحور، حيث رفض معظم أهالي المدينة دفع الضَّرائب في حينها، حيث إنَّ هناك تاريخاً طويلًا من الكراهية بين الفلسطينيين والضَّرائب

[1] النجار، جميل (2011)،**دراسة فاعلية السياسة الضريبية في فلسطين كأداة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية**، مجلة جامعة فلسطين للبحوث والدراسات ،العدد(1)،جامعة فلسطين، غزة.

[2] المرجع السابق.

المفروضة عليهم، يعكس العمق القمعي للضرَّائب، وحتى مع مجيء السّلطة الوطنيَّة الفلسطينيَّة لم يكن سهلًا فرض أو إعادة تطبيق قوانين الضّريبية التي ما زال ينظر إليها بشكل واسع على أنَّها نتاج للاحتلال، وتحديدًا نتاج اتفاقيّة باريس الاقتصاديَّة، والتي أعطت للسّلطة الفلسطينيَّة مساحة قرار واحدة ووحيدة في الشأن الضَّريبي، وتحديدًا تلك المتعلّقة بقانون ضريبة الدَّخل.[1]

تسلَّمت السّلطة الفلسطينيَّة إدارة الضَّرائب وتحصيلها بعد اتفاقية باريس، والموقعة بتاريخ 1994/4/29، وكانت الإيرادات الضَّريبيَّة تشكّل نسبة(48%) من الإيرادات العامَّة لدولة فلسطين في عام(1995م)، وأخذت هذه النّسبة بالارتفاع، حيث شكَّلت(62%) من الإيرادات العامَّة في عام(2000) إلا أنَّ هذه النّسبة انخفضت بشكل ملحوظ جدًا عام(2001) حيث وصلت إلى(19%)، ويعزى سبب هذا الانخفاض إلى الانتفاضة الثانيَّة، حيث تعرَّض النّظام المالي للسّلطة الفلسطينيَّة لصدمة عنيفة، ممَّا ترتَّب عليه انخفاض خطير في إمكانيات تحصيل الإيرادات الضريبية بشتى مكوناتها، ومنها احتجاز إسرائيل للعائدات الضَّريبية الفلسطينيَّة، وبعد ذلك أخذت نسبة الإيرادات الضَّريبيَّة بالارتفاع، وبالرّغم من هذه الزيادة، فإنَّ الإيرادات العامَّة لدولة فلسطين لا تكفي في الوقت الحاضر لتغطية نفقاتها الجارية والنفقات الرأسمالية.[2]

ويرى الباحث أنَّ (المضايقات الإسرائيليَّة وسياساته الضريبيَّة أثَّرت بشكل كامل على السّياسات الضَّريبيَّة الفلسطينيَّة.)

[1] جابر، فراس (2017)،"**الضرائب والعدالة الاجتماعية –ملخص السياسة فلسطين**"، ورقة منشورة، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، لبنان.

[2] معالي، سامح (2015)،" **معوقات التحصيل لدى الإدارة الضريبية في فلسطين من وجهة نظر موظفي الضرائب**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية– نابلس.

2.12 سياسات الحكومات الفلسطينيَّة في مجال الحكم الرَّشيد

تتركّز سياسات الحكومة في مجال الحكم الرَّشيد في خمسة محاور وهي:

أولاً: محور الإدارة العامة

وهدف الحكومة في هذا المجال هو تعزيز وتطوير بيئة العمل المؤسّسي، والرّقي بالأداء المؤسسي بما يضاهي المعايير الدَّولية، وقد وضعت الحكومة عدَّة آليات لتنفيذ هذا الهدف وهي:

1. تطوير الهياكل المؤسّسية بطرق عصريَّة.
2. رفع قدرة الموارد البشريَّة، وتزويدها بأحدث الوسائل التّكنولوجيَّة.
3. تطوير المؤسسات الرّقابيَّة وتعزيز مبدأ فصل السّلطات.

ثانياً: محور العدالة المدنيَّة والجنائيَّة

وفيه تهدف الحكومة إلى توطيد العدالة المدنيَّة والجنائيَّة، وذلك عبر الآليات التَّالية:

1. تعزيز مبدأ فصل السّلطات.[1]
2. بناء قدرات الموارد البشريَّة في أجهزة القضاء، والشّرطة، والدّفاع المدني .
3. تطوير البنية التَّحتيَّة المناسبة لتطوير الأداء.

ثالثاً: محور المؤسّسة الأمنيَّة

ستعمل الحكومة على رفع مهنيّة وكفاءة الأداء في المؤسّسة الأمنيَّة؛ وذلك لتعزيز الأمن والأمان عبر الآليات التالية:

1. إعادة هيكلة الأجهزة الأمنيَّة بناء على معايير مهنيَّة.
2. توفير التَّدريب، والمعدات، والبنية التَّحتية للمؤسّسة الأمنيَّة.

[1] وزارة التخطيط (2009). **وثيقة بناء الدولة وإنهاء الاحتلال 2009-2011**، السلطة الوطنية الفلسطينيَّة، رام الله.

3. تعزيز مساءلة الأجهزة الأمنيَّة.

رابعًا: محور الحكم المحلي

وقد عملت الحكومات الفلسطينيَّة على تطوير قدرات هيئات الحكم المحلي وتعزيز مشاركتها في العمليَّة التَّنمويَّة، وتعزيز المساءلة وتطوير نظم الرَّقابة.

خامسًا: محور الاستقرار المالي

هدف الحكومات الفلسطينيَّة: هو الاستقلال المالي للدَّولة الفلسطينيَّة، وتقليص اعتمادها على المساعدات الخارجيَّة، وقد عملت الحكومات على:

1. تطوير النّظام المالي.
2. ضبط النّفقات وتقليص العجز في الموازنة العامَّة.
3. تعزيز دور القطاع الخاص.
4. توسيع القاعدة الضَّريبيَّة.[1]

2.13 معوّقات تنمية وتطوير المؤسّسات الفلسطينيَّة:

نظرًا لتعاقب الاحتلال على فلسطين فقد شكَّلت مجموعة القوانين التي تمَّ اتّخاذها من قبل سلطات الاحتلال المتعاقبة بدءًا بالحكم العثماني، والانتداب البريطاني، والاحتلال الإسرائيلي، والحكم الأردني معيقات في طريق تحقيق التَّطور والتَّنمية، وقد تمثَّلت هذه المعيقات بـ:

أوّلًا: معوقات اقتصادية: وقد تمثَّلت هذه المعوقات بفرض الرَّقابة الصَّارمة على مدخولات المؤسَّسات الفلسطينيَّة لعدم القيام بأي دور وطني تنموي، ويتمثَّل ذلك بإحكام سيطرتها على الشّؤون الماليَّة، وذلك بهدف إبقائها تابعة للسّلطات الإسرائيليَّة.

[1] وزارة التخطيط: **وثيقة بناء الدولة وإنهاء الاحتلال 2009-2011**، مرجع سابق.

ثانيًا: معوقات إداريَّة: إنَّ النّصوص القانونيَّة التي وضعت من قبل الاحتلال المتعاقب حال دون إحداث عمليَّة تنمية إداريَّة تأخذ بعين الاعتبار التَّطورات الإداريَّة كافة، ممَّا أبقى المؤسسات الفلسطينيَّة في أدنى سلم الاهتمامات الإداريَّة حتى تبقى ضعيفة وخاضعة للسّلطة المركزيَّة.

ثالثًا: معوّقات سياسيَّة وجغرافيَّة: إنَّ القرارات المتَّخذة هي التي أدَّت إلى خلق واقع سياسي جغرافي غير قادر على إحداث أيّ عمليَّة تنمويَّة، حيث قلّصت هذه القوانين من صلاحيات ومسؤوليات الفلسطينيين حتى تبقى مرتبطة بسياسة وتوجهات السّلطة المركزيَّة الحاكمة.[1]

2.14 ملخَّص الفصل

يتماها الباحث في عرض ملخَّص الدّراسة مع ما جاء في دراسة عاشور (2006)، والتي تضمَّنت تطوير المجالات التَّالية لتعزيز الحكم الرَّشيد.

1. الاستثمار في رأس المال الاجتماعي والمؤسّساتي: في نفس الوقت مع الاستثمار في رأس المال البشري (التّربية، الصّحة)، وفي رأس المال المادي (الهياكل القاعديَّة للاتصال ودعم النّشاطات الإنتاجيّة)؛ لأنَّ رأس المال الاجتماعي المرتكز على الثّقة والتّضامن ما بين الفاعلين الأساسيين، والذي يتم ترقيته بواسطة إستراتيجيَّة موسّعة من التَّكوين – الإعلام – الاتّصال (دور مهم لوسائل الإعلام) يعتبر عاملًا مهمًّا لضمان حياة جيّدة.
2. تحديد إطار للحكم الاقتصادي الرّاشد ومتكافئ مع المجتمع، وركيزة للتّنمية الاقتصاديَّة على المدى المتوسط والبعيد، واختيار الاستراتيجيات على المدى المتوسّط والبعيد، وتحقيق أحسن تعبئة للموارد، وتسيير المديونيَّة، والقدرة على التَّفاوض الدّولي، وأن يكون أكثر إنسانيَّة للنّمو الاقتصادي، وتخفيض الفقر الاجتماعي، وتخفيض الفوارق، وحماية ضد المخاطر الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة.

[1] اشتية، محمد وحباس، أسامة (2004)، "**البلديات وهيئات الحكم المحلي في فلسطين**"، المجلس الفلسطيني للتنمية والأعمار (بكدار).

3. إعادة تحديد وتأكيد دور السّلطة: من أجل جعل تحرير الاقتصاد يتم بطريقة أكثر فعاليَّة، وتقوية مسار بناء دولة القانون وتطوير العدالة في قطاع الخدمات العموميَّة، وتوجيه المبادرات العموميَّة في صالح التَّنمية البشريَّة الدائمة، وإشباع الحقوق الأساسيَّة للجميع.
4. ضمان تسيير أحسن للقطاع العمومي: بما فيه تسيير دقيق للسّياسة الاقتصاديَّة، والقدرة على توفير المعلومات، والتَّحليل، وتقييم السّياسات في إطار التَّنمية البشريَّة المستدامة، وتسيير أحسن، ومراقبة فعّالة للماليَّة العموميَّة، وتسيير أحسن واستغلال للموارد البشريَّة والماديَّة للقطاع العمومي، وعقلنة شبكات القرار، وتكامليَّة جيّدة ما بين الفاعلين الأساسيين.
5. خلق محيط ملائم لتنمية المبادرات الخاصَّة: إنَّ للعديد من العوامل يد في الأداء الاقتصادي السّلبي في العديد من المناطق، ولرداءة إدارة الحكم دور مركزي في الكثير من هذه العوامل، فإدارة الحكم تساهم في رسم السياسات وتطبيقها، وهذه السياسات تحدّد بدورها مناخ أعمال سليم وجذاب للاستثمار والإنتاج من عدمه، وضمان حقوق الملكيَّة، وحريّة المقاولة، والمساهمة من طرف الجميع بما فيه الفقراء والأقل دخلًا في النّشاط الاقتصادي والاجتماعي للدّولة.
6. الارتقاء بنظام الحكم وحلّ النزاعات: ليس هناك نموذج واحد لتحقيق عمليّة الارتقاء بأنظمة الحكم، كما أنَّ الارتقاء بنظم الحكم إلى المستوى المرغوب من شأنه أن يستغرق زمنًا طويلًا، لحين ترسيخ القيم والعادات الملائمة، كما أنَّ الارتقاء بنظم الحكم يتطلَّب بناء واستقرار المؤسّسات، بما في ذلك مؤسَّسات الدَّولة من أجهزة تشريعيَّة وتنفيذيَّة وقضائيَّة، بالإضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، والتي تشمل مؤسّسات الإعلام الحرَّة كالصّحافة والإذاعة والتلفزة.

ومن أجل تحقيق ذلك يجب الأخذ بما يلي:

إتاحة الحقوق السّياسية للمواطنين، وتطبيق النّظم الدّيمقراطيَّة، وإشراك المواطنين في اتّخاذ القرارات التي تؤثّر في حياتهم من خلال تعميق أطر اللامركزيَّة، وبناء مقدرات الحكومة التي تساعدها على تلبية احتياجات ومطالب المواطنين، وفرض احترام حكم القانون بين الحاكم والمحكوم.

الفصل الثالث

واقع الضَّابطة الجمركية الفلسطينيَّة وطموحاتها المستقبليَّة

3.1 مقدّمة

لقد أنعم الله على الإنسانيَّة بنعم كثيرة وعظيمة، منها نعمة الأمن، إذ يعتبر الأمن من أهــمّ الاحتياجــات الأساسيَّة للأفراد، كما هو ضرورة من ضرورات بناء وتطور المجتمعات، وركيزة أساســيَّة لضــمان بقائها، ويعتبر الأمن مرتكزًا أساسيًّا من مرتكزات تشييد الحضارة، فلا استقرار بلا أمن، ولا حضــارة بلا أمن، والأمن لا يتحقق إلا في الحالة التي يكون فيها العقل الفردي والحس الجماعي خاليين مــن أيّ شعور بالتَّهديد للسلامة والاستقرار، فالإنسان يستشعر منذ ولادته حاجتــه إلــى الاســتقرار بصــورة غريزيَّة، ولا يهدأ باله إلا إذا شعر بالأمان والاطمئنان.

من هنا جاءت أهميَّة وجود أجهزة أمنية مختلفة الأقسام والمهام، ومن بينها جهاز الضَّــابطة الجمركيــة الذي يقع على عاتقه مهمّات ضروريَّة في توفير الأمن الاقتصادي والغذائي للمواطنين.[1]

الضَّابطة الجمركية بوجه عام هي جهاز من أجهزة الدّولة تعمل على صون الأمــن، وإقــرار النّظــام، وتنفيذ القوانين التي تسنّها الدّولة لصالح مواطنيها حول الأمن الاقتصادي والغذائي والصّــحي. والتّقــدم والحضارة لا تتأتى أسبابها للدّولة إلا باستتباب الأمن داخل ربوعها.[2]

---

[1] جعفر، فاطمة (2007). "**الشراكــة بين شرطة خدمة المجتمع والمنظمات المدنية لتحقيق الأمن الاجتماعي دراسة مطبقة على عينة من شرطة خدمة المجتمع في مديرية المحافظة الوسطى** "دراسة غير منشورة، البحرين، ص6.

[2] الانصاري، ناصر (1990). **تاريخ انظمة الشرطة في مصر**. القاهرة، دار الشرق، ص6.

3.2 نبذة تاريخيَّة عن نشأة الضَّابطة الجمركية في فلسطين

جهاز الضَّابطة الجمركية جهاز أمني، باشر عمله منذ قدوم السّلطة الوطنيَّة الفلسطينيَّة إلى أرض الوطن عام 1994 م، وفي عام 2016 م تمَّ ومن خلال قرار بقانون رئاسي، أن يتبع إداريًّا لـوزارة الدّاخليَّـة، وفنيًّا لوزارة الماليَّة، كما أنَّ الجهاز يتمتَّع بصفة الضَّبط القضائيَّة، ويعمل على مدار السَّاعة، فضلاً عن تحصيل الفواتير الضَّريبية الإسرائيليَّة من التّجار لرفع وزيادة إيرادات الدّولة.

ويعتمد الجهاز على الالتزام الطوعي للمكلفين بالضّرائب، برؤية تهـدف لـدعم الاسـتثمار، وتشـجيع وتسهيل مهام التّجار والمكلفين، كما يهدف الجهاز في الأساس إلى مكافحة التّهريب الجمركي والتّهـرب الضَّريبي، ومكافحة البضائع الفاسدة والمقلّدة، والمهريَّة، والنّهوض بالاقتصاد الوطني، كلّ هذا يصـبّ بالمحصلة في مصلحة المواطن، إذ تعود هذه الأموال على شكل خـدمات عامّـة، كبنـاء المـدارس، والمستشفيات، والبنية التَّحتيَّة وغيرها من الخدمات[1].

3.3 رسالة جهاز الضَّابطة الجمركية

جهاز قادر على حماية الاقتصاد الفلسطيني، وتوفير بنية آمنة، ومكافحة الجريمة الاقتصـاديَّة بأشـكالها كافة، من خلال خططه الاستراتيجيَّة طويلة المدى؛ للسيطرة على عمليات التَّهريب، وملاحقة المهربين، إذ يسعى لخلق البيئة الآمنة لتحسين وتطوير الاقتصاد الوطني، وما هي إلا نتاج خبرة متراكمـة مبنيَّـة على أسس دراسة احتياجات الوطن والمواطن، وإنشاء سبل التَّواصل مع الجمهور كونهم خـط الـدّفاع الأوّل.

[1] **الخطة التطويرية لجهاز الضَّابطة الجمركية** 2022

3.4 الأهداف العامَّة لجهاز الضَّابطة الجمركية

أوّلًا: حماية الاقتصاد الوطني من خلال:

1. خلو الأسواق من أي بضائع غير قانونيَّة، وبضائع المستوطنات.
2. حماية التّجارة المشروعة، وتقديم التَّسهيلات اللازمة لها.
3. تشجيع الاستثمار، والنهوض بالاقتصاد الفلسطيني، وصولًا إلى التنمية المستدامة.
4. دعم المنتج الوطني.

ثانيًا: تحقيق الأمن المجتمعي من خلال:

1. الحفاظ على سلامة المواطن، وأمن المجتمع.
2. محاربة البضائع الفاسدة والضارة بصحة المواطن.
3. حماية الأمن البيئي، من خلال المحافظة على بيئة جيّدة خالية من التّلوث البيني بأشكاله كافة.

ثالثًا: تحقيق الأمن القومي من خلال:

المحافظة على الأمن القومي من خلال مكافحة عمليات التَّهريب الجمركي، والتَّهرب الضَّريبي التي تؤثّر على الاقتصاد الوطني بأنواعه كافة.[1]

3.5 مهام جهاز الضَّابطة الجمركية

يتمتع جهاز الضَّابطة الجمركية بمهام تتمثَّل في:

1. مكافحة التَّهريب الجمركي، والتَّهرب الضَّريبي.
2. مراقبة حركة البضائع التي تدخل وتخرج من وإلى مناطق السّلطة الفلسطينيَّة.

[1] **الخطة التطويرية لجهاز الضَّابطة الجمركية**، مرجع سابق.

3. تحسين تحصيل الإيرادات؛ لرفد وزيادة خزينة الدَّولة الفلسطينيَّة من خلال المقاصات والبيانات الضَّريبية.
4. مكافحة بضائع المستوطنات ومنع تداولها داخل الأسواق الفلسطينيَّة، وحماية السوق المحلي والتجارة الشَّرعية، وتشجيع الاستثمار.
5. حماية البيئة من المخلفات والنّفايات الإسرائيليَّة، ومكافحة البضائع الفاسدة، والمزورة، ومنتهية الصَّلاحيَّة، وغير المطابقة للمواصفات والمقاييس، والتَّعاون مع الوزارات والمؤسسات الشريكة (الاقتصاد الوطني، والصحة، والزراعة، والاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات، والبيئة، والمحافظة، والأجهزة الأمنيَّة كافة)، وذلك إيمانًا منا بأنَّنا جسد واحد.[1]

3.6 تقاس آليَّة عمل جهاز الضَّابطة الجمركية

تتمثَّل آليات عمل جهاز الضَّابطة الجمركية من خلال:

1. نصب الحواجز الثَّابتة والمتحركة على مداخل ومخارج المدن؛ لفحص البضائع، والتَّأكد من شرعيتها القانونيَّة.
2. الدوريات الاعتياديَّة التي تعمل على مدار الساعة.
3. إدارة الاستخبار الجمركي، التي تقوم بجمع البيانات والمعلومات؛ ليتم تحليلها والتَّأكد منها، من أجل تنفيذ مهام دقيقة تعتمد على الدَّوريات السّريَّة، والمصادر المجنَّدة على الأرض لإحكام السيطرة على التَّهريب.
4. الجولات المشتركة التَّفقديَّة التي تضمّ لجنة السَّلامة العامَّة على المحلات التَّجارية والأسواق؛ للتَّأكد من خلوّها من البضائع الفاسدة، والمقلَّدة، والمهربَّة، والممنوعة من التَّداول، والالتزام بشروط السلامة الصّحيَّة والبيئيَّة المطلوبة.

[1] دليل اجراءات العمل للضابطة (2017)

5. الحساب الرَّسمي للضَّابطة الجمركيَّة على موقع التَّواصل الاجتماعي (الفيسبوك)، والاتصال على الرّقم المجاني.[1]

3.7 تطوير جهاز الضَّابطة الجمركية

سعت قيادة الضَّابطة الجمركية، وبناء على القانون، بقرار صادر عن رئيس دولة فلسطين الخاص بالجهاز رقم 2 لعام 2016، [2] على تنظيم عمل الجهاز، والعمل على بناء مقرَّات جديدة في المحافظات كافّة، وزيادة عدد منتسبي الجهاز، حيث كان عددهم قبل عدّة سنوات 480 وصولاً إلى 1500، والعمل جار على زيادة العدد ضمن خطّة عمل مدروسة مسبقًا، كما يتمّ العمل على توفير الإمكانيات اللوجستية (زي عسكري، ومركبات، ومستودعات، ومعسكرات)، واستحداث إدارات عمل جديدة؛ لتطوير الأداء في الميدان (إدارة الاستخبار الجمركي).

كما ويجري العمل على إطلاق برنامج دبلوم العلوم الجمركيَّة بالتَّعاون مع جامعة الاستقلال العسكريَّة، وإلحاق منتسبي الجهاز في العديد من الدَّورات التَّدريبيَّة سواء المحليَّة، أو الإقليميَّة، أو العالميَّة كلّ في اختصاصه؛ للنهوض بالجهاز.

وما يزال الجهاز بحاجة إلى توفير الدَّعم اللازم، والامكانيّات الماديَّة واللوجستية للنهوض به؛ للقيام بواجباته مع الجهات الشريكة في حماية الأسواق والاقتصاد الوطني ودعم المنتج المحلي، ويشير مأمون العبد[3] إلى أنَّه وبالرّغم من التَّطوير الكبير الحاصل على عمل جهاز الضَّابطة الجمركية، إلا أنَّ هناك ضعفًا في دعم الحكومة لبعض المشاريع التَّطويريَّة الخاصة بالجهاز، كما أنَّ هناك حاجة ضرورية لتطوير بعض التَّشريعات المتعلّقة بالتَّهريب وغيرها من القضايا، وبيَّن لطفي ناصر[4] أنَّه وفي إطار

---

[1] **دليل اجراءات العمل للضابطة الجمركيَّة**، 2019.

[2] **القانون الخاص بجهاز الضَّابطة الجمركية** رقم 2 لعام 2016

[3] مأمون العبد: **مقابلة شخصية**، مدير الدائرة القانونية، قيادة الضَّابطة الجمركية، رام الله.8-6-2022.

[4] لطفي ناصر: **مقابلة شخصية**، مدير دائرة المكافحة والتفتيش، قيادة الضابطة الجمركيَّة، رام الله 8-6-2022.

جهاز الضَّابطة الجمركية، وعمليات التَّطوير، نفَّذ مجموعة من التّدريبات والـورش والنـدوات داخليًّـا وخارجيًّا حول كيفيَّة تعميق الوعي بمفاهيم ومعايير الحكم الرَّشيد وتطبيقها على أرض الواقع، وتعتبـر متطلَّبًا إجباريًّا من قبل الجهاز لتدريب العاملين عليها قبل استلامه أي موظف لمهام عمله.

3.8 إجراءات تعزيز الشَّفافيَّة في الضَّابطة الجمركية

وبيَّن لطفي ناصر[1]، أنَّه وبعد التَّقارير الصادرة عن الجهات الرَّقابية، فقد عكفت الضَّـابطة الجمركيـة على توفير دليل إجراءات مكتوب يحدّد أسس تصنيف المعلومات والوثائق، وتنظيم السّجلات لتحديد مـا هو سري وما هو علني منها، وفيما يتعلَّق بالضَّابطة الجمركية؛ فإنَّ الجهاز يملـك صـفحة إلكترونيَّـة رسميَّة، ويوجد للجهاز صفحة على الفيس بوك تتضمَّن بعض المعلومات التَّعريفيَّة بالجهاز، ومهامـه، ومعلومات الاتصال، والأخبار المتعلّقة بعمل الجهاز وأنشطته، وعمليات الضَّبط التي يقوم بها الجهـاز للبضائع المهربة والفاسدة، وبعض التَّصريحات الصّحفيَّة.

ويبادر الجهاز بالتَّواصل مع الجمهور عبر أكثر من وسيلة لعرض أنشطته، وتقديم التَّوجيهات، وخلـق الوعي لدى المواطنين بأهميَّة عمل الجهاز، ومن هذه الوسائل تنظيم المحاضرات التَّوعويَّة حول مفهوم الأمن الاقتصادي والغذائي والصحي في مختلف المحافظات، ويعمل جهاز الضَّابطة الجمركيـة ضـمن صلاحيات واسعة في عمليات الضَّبط والحجز والإتلاف للمواد المصـادرة بالتَّنسـيق مـع الأطـراف الرَّسميَّة ذات العلاقة، ووفقًا للقانون، وقد عملت الضَّابطة الجمركية على تطوير عملها وفق مجموعـة من الخطوات تمثَّلت فيما يلي:

[1] لطفي ناصر: **مقابلة شخصية**، مرجع سابق.

3.8.1 تسليط الضوء على الأهداف

يتأتى ذلك من خلال السير بخطى ثابتة نحو تحقيق الأهداف، وكما نعلم فإنَّ الهدف هو نقطة الانطلاق الأولى في أيَّة خطة، كما أنَّه الغاية التي تسعى إليها الخطة، ومادام هناك نيَّة للقيام بالتَّخطيط، فلابد من التَّفكير في الأهداف التي سنصل إليها، بحيث تكون هذه الأهداف قابلة للتَّحقيق ومتفق عليها، وممكن الوصول إليها، وتتَّسم بالوضوح، أي أن تكون مفهومة لكلّ المستويات الإداريَّة العليا والتّنفيذيَّة، وقابلة للتَّنفيذ في الواقع العملي التَّطبيقي، بحيث يشتق منها أهدافًا تشغيليَّة أخرى.[1]

3.8.2 الانسجام والتَّنسيق بين الإدارات والأقسام كافة

يعمل التَّخطيط على تحقيق الهدف النّهائي للمنظَّمة، ولكي تصل المنظَّمة إلى تحقيق ذلك، لابد لها من تحقيق أهداف جزئيَّة لكل دائرة أو قسم داخل المنظَّمة، ومن أجل أن تحقّق الهدف النّهائي، فلابد من التّنسيق بين الإدارات والوحدات كافة في المنظمة.

كما يظهر التَّخطيط من خلال عمليَّة المتابعة والتقييم الحاجة إلى التَّعديل في الأساليب والطرق المستخدمة في العمل إذا احتاج الأمر، والتَّعديل على الإجراءات والسّياسات المنبثقة لتصبح أكثر فاعليَّة في تحقيق الأهداف.[2]

3.8.3 الاقتصاد في النَّفقات

تهتم الخطّة برسم الصّورة التي ستكون عليها الأعمال في المستقبل، ومن النَّاحية الماليَّة تترجم هذه الأعمال إلى إيرادات ونفقات، والتَّخطيط السليم هو الذي يعمل على تخفيض النّفقات وزيادة الإيرادات، وعلى الأقل ألا يجعل النَّفقات المتوقّعة تزيد عن الإيرادات المرتقبة إلا في أحوال نادرة عندما يكون

---

[1] بدر مغربي: **مقابلة شخصية**، نائب مدير التدريب والتخطيط، قيادة الضابطة الجمركيَّة، رام الله 8-6-2022

2 قاسم، أمجد، (2012)، " أهمية التخطيط التربوي وأهدافه وأنواعه وخطواته" منشور على الرابط: http://al3loom.com/?p=3932

التَّخطيط طويل الأجل، ويتوقّع تحقيق خسائر في الأجل القصير، والتَّخطيط دائمًا يتفادى العشوائيَّة والارتجال التي تؤدي إلى الإسراف والتَّبذير.

3.8.4 تسهيل عمليَّة الرَّقابة

لا يمكن أن نتصوّر عمل ما يتم دون أن تكون هناك عمليَّة رقابة على من ينفذون هذه الأعمال، ولكي تتمّ عمليَّة الرَّقابة بصورة فعّالة لابد من وضع معايير مقنعة توضع مقدمًا لكي يقاس بناء عليها ما أنجز من أعمال، ومن هنا تبرز أهميَّة التَّخطيط، حيث إنَّه يوضّح ما يجب إنجازه من أعمال، والطرق والأساليب التي لابد من استخدامها لإنجاز تلك الأعمال، والوقت الذي ينبغي ألّا يتجاوزه المنفّذ في ذلك، ومن هنا يسهل التَّخطيط للإدارة متابعة الأعمال كافّة لكي تتأكَّد من حسن سير العمل، أو بجعلها تتعرَّف على ما يصادف العمل من عقبات، فتعمل على تذليلها، وإذا ما انحرف فتعمل على تقويم اعوجاجها حتى تضمن الوصول الى تحقيق الأهداف في الموعد والوقت المحدد تمامًا[1].

3.8.5 تمكين العاملين في جهاز الضَّابطة الجمركية

تؤهّل الضّابطة الجمركيَّة الموظفين للعمل إضافة للدّورات التَّدريبية من خلال توفير (دليل إجراءات العمل والوصف الوظيفي وتحديد حدود الصلاحيات والمسؤوليات،) بعد أن عملت على توحيد العمل في المحافظات كافة، والذي بدوره حسَّن من سرعة الاستجابة في إنجاز المهام بشكل دقيق، وعزَّز من سرعة اتّخاذ القرارات الإداريَّة والميدانيَّة انسجامًا مع المعايير المهنيَّة، والقوانين الناظمة لعمل جهاز الضَّابطة الجمركية.[2]

ممَّا سبق يتّضح أنَّه بدون التَّخطيط تصبح المنظّمة تائهة، وتصبح قراراتها عشوائيَّة، ويمكن تشبيهها بالسفينة التي لا يعرف ربانها متى وكيف وأين سيبحر... ولماذا؟[3]

---

[1] وائل العناتي: **مقابلة شخصية**"، مدير دائرة الرقابة في جهاز الضابطة الجمركيَّة، رام الله،8-6-2022

[2] أمين طميزي: **مقابلة شخصية**"، مدير دائرة العمليات المركزية "جهاز الضَّابطة الجمركية، رام الله،8-6-2022

[3] قاسم، أمجد، **أهمية التخطيط التربوي وأهدافه وأنواعه وخطواته**، مرجع سابق

3.9 التَّحديات التي تواجه الضَّابطة الجمركية

أولا: التحديات الخارجية

إنَّ عدم السيطرة على الموارد الفلسطينيَّة، وضعف القاعدة الإنتاجيَّة والبنية التَّحتيَّة منذ احتلال الضفَّة الغربية وقطاع غزَّة في عام 1967، اتّجه النَّشاط الاقتصادي الفلسطيني في مسار خارج عن سيطرة الشعب وصانع القرار الفلسطيني، ووقع تحت سيطرة الاحتلال وأغراضه وسياساته، الأمر الذي أدَّى إلى إضعاف القاعدة الإنتاجيَّة والاقتصاديَّة، من خلال التَّحكم بالموارد المائيَّة والطّاقة، وشبكة الطرق، ومصادرة الأراضي، والتَّوسع في بناء المستوطنات، وتحصيل الضَّرائب من السكان وعدم إنفاقها على الخدمات الإنتاجيَّة والمرافق العامَّة.[1]

وهذا أدى إلى تدمير وتشويه البنيَّة التحتية بشكل شبه كامل، وتمَّ تحويل السكان الفلسطينيين إلى مستهلكين للبضائع المستوردة التي تأتي معظمها من إسرائيل، وبعد توقيع اتفاقيَّة أوسلو، وبروتوكول باريس لم تتعامل إسرائيل على أنَّ هناك تغييرًا ومرحلة جديدة، ولم تطبّق بنود الاتفاق الاقتصادي فعليًّا على أرض الواقع، وبالتالي لم يكن هناك تغير كافٍ في العلاقة التي أرساها الاحتلال، ولم تخف حدَّة التَّبعيَّة للاقتصاد الإسرائيلي، كلّ هذا أدَّى إلى مزيد من الإضعاف لقدرة الفلسطينيين على إنتاج البضائع اللازمة لاحتياجاتهم، (ومازال تأسيس كثير من المصانع والمزارع بحاجة إلى ترخيص وموافقة (يصعب الحصول عليها) من قبل سلطات الاحتلال حتى هذا اليوم (بالأخص في أراضي المنطقة "ج")، وبالتالي أصبح من الأسهل على التَّاجر الفلسطيني إحضار البضاعة بواسطة مكالمة هاتفيَّة من السوق الإسرائيلي، بغض النَّظر عن منشأ البضاعة هل هو إسرائيلي أم غير إسرائيلي.

---

[1] الخفيف، محمود واخرون (2014). **تسرب الايرادات المالية الفلسطينيَّة الى اسرائيل في ظل بروتوكول باريس الاقتصادي**"، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية الأنكتاد"، الأمم المتحدة.

3.9.1 القيود الجمركيَّة التي وضعتها إسرائيل

ومن أهمها:

1. التَّعريفة الجمركيَّة المرتفعة وضريبة الشراء على البضائع المستوردة، الأمر الذي يدفع التَّاجر الفلسطيني للاستيراد مباشرة من السوق الإسرائيليَّة؛ ليتجنَّب دفع الرّسوم الجمركيَّة، وكذلك تقليل تكاليف الشَّحن، والتَّخليص، والنَّقل والتَّخزين، والقيود والعوائق على الاستيراد المباشر

وهذه القيود عديدة ومتجدّدة ومتغيّرة ومعظمها غير جمركي، فهناك قيود أمنيَّة، وصحية، ومواصفات ومقاييس وقيود على الكمية، ومنع استيراد بعض السّلع الزّراعية والصَّحية، والمبيدات الحشريَّة وغيرها،

2. ذلك بالإضافة إلى التَّمييز في الموانئ الإسرائيليَّة ما بين بضائع متّجهة إلى السوق الفلسطينية، وأخرى إلى السوق الإسرائيلية، فيما يتعلَّق بالتَّفتيش وتأخير البضائع والفحص.[1]
3. أضف إلى ذلك عدم اعتراف إسرائيل بالمخلصين الجمركيين الفلسطينيين، وتقليص دورهم لمجرد مراسلين للمخلصين الإسرائيليين، وعدم السماح للمستوردين والمخلصين وموظفي الجمارك الفلسطينيين بدخول الموانئ الإسرائيليَّة، كلّ ذلك أدَّى إلى احتكار الجانب الإسرائيلي للمعلومات وعدم توفرها للفلسطينيين.

ثانيا :على الصعيد الداخلي

ويمكن تلخيص أبرز هذه التّحديات فيما يلي: كون فلسطين دولة فتية تحت الاحتلال وتعاني من ويلاته، لا زال جهاز الضَّابطة الجمركية فيها يعاني من العديد من التَّحديات التي تقف في طريق عمل هذا

[1] الخفيف، محمود واخرون (2014)،"**تسرب الايرادات المالية الفلسطينيَّة الى اسرائيل في ظل بروتوكول باريس الاقتصادي**"، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية الأنكتاد"، الأمم المتحدة.

الجهاز، كما أشار كلّ من مقابلتهم من قيادة الضَّابطة الجمركية،[1] بالرّغم من الجهود الحثيثَّة من منتسبيه وقادته والمستوى السّياسي لتطويره والنهوض به؛ ليرقى للمستوى المطلوب، ومن التحديات:

1. ضعف الالتزام الضَّريبي لدى المكلّفين وعدم قدرة الضابطة الجمركية على الزامهم.
2. عدم ملائمة القوانين الضّريبيَّة مع التَّطورات الحاصلة (مثال ذلك التّجـارة الإلكترونيَّـة)، والـذي ساهم في عدم وجود عقوبات رادعة.
3. الوضع الاقتصادي الصَّعب الذي تعاني منه فلسطين بسـبب الإجـراءات الإسـرائيليَّة، والتَّبعيَّـة الاقتصاديَّة وانعكاسه ذل على الدعم المقدم للتطوير عمل جهاز الضابطة الجمركية.
4. ضعف الإمكانيات الحكوميَّة أيضًا ساهم في عدم توفير احتياجات لوجستيَّة تخصّ العمل، وتسـاعد على إنجاز المهام للضابطة الجمركية(مخازن ،ثلاجات كبيرة، أدوات رقابة ...الخ).
5. قلَّة التَّركيز على برامج التَّوعيَّة المتنوّعة، واللقاءات الجماهيريَّة.
6. نقص الكادر البشري وعدم توفير المقرات الملائمة للعمل في بعض المواقع.

3.9.2 دور الضَّابطة الجمركية في تنفيذ الاستراتيجيَّة الوطنيَّة لمكافحة الفساد

تعتبر الضَّابطة الجمركية أحد أطراف تنفيذ الاستراتيجيَّة الوطنيَّة لمكافحة الفساد، وذلـك مـن خـلال تدخلات تقوم بها الضَّابطة الجمركية ضمن الأهداف التي تحدّدها الاستراتيجيَّة، وهناك مجموعـة مـن التَّوصيات التي من الممكن أن تعمل عليها الضَّابطة الجمركية للالتزام بتنفيـذ الاسـتراتيجيَّة الوطنيَّـة لمكافحة الفساد، من أهمها:

1. على مستوى منع وقوع الفساد والوقاية منه: بإمكان الضَّابطة الجمركية (إجـراء الدّراسـات وأي مراجعات ضروريَّة للتَّشريعات والأنظمة والتَّعليمات والإجراءات المعمـول بهـا، وتفعيـل دور الرَّقابة الدَّاخليَّة فيها، وتطوير مدوّنات سلوك أو إجراء مراجعات عليها والالتزام بها.)

[1] الخفيف، محمود واخرون (2014)،"**تسرب الايرادات المالية الفلسطينيَّة الى اسرائيل في ظل بروتوكول باريس الاقتصادي**"، مرجـع سابق.

2. على مستوى رفع مستوى الوعي والمشاركة المجتمعيَّة: بالإمكان (عمل الكثير من الأنشطة التَّوعويَّة داخل الضَّابطة الجمركية وخارجها،) والتي تتضمَّن أيضًا مشاركة المجتمع، وتعريفه بمستوى النّزاهة والشَّفافيَّة المعمول بها في الضَّابطة الجمركية.[1]
3. فيما يخص (تنسيق الجهود لمكافحة الفساد): فإنَّ القانون يفرض على الجميع العمل على وضع معايير للعمل الإداري، والمالي، والإنتاجي في جميع الجهات التي ينطبق عليها القانون؛ للحدّ من التَّجاوزات التي قد تصل لمستوى شبهات فساد، كما أنَّه من الضرورة بمكان تحويل أيّ شبهات فساد كبيرة أم صغيرة لهيئة مكافحة الفساد دون تأخير، حتى تقوم باتّخاذ الإجراءات التي نصّ عليها القانون. وقد عملت هيئة مكافحة الفساد على عقد اجتماع مع وزارة الماليَّة بهدف صياغة تدخلات تعزّز دور وزارة الماليَّة في تنفيذ الاستراتيجيَّة الوطنيَّة لمكافحة الفساد، خاصة في الجوانب الرَّقابيَّة.
4. أما على مستوى (المشاركة المجتمعيَّة): تؤمن الهيئة بأنَّ فتح حوار ومشاركة في صنع القرارات بين مختلف المؤسسات والجمهور يعزّز الثّقة بين أوساط الجمهور في الدور الذي تقوم به هذه المؤسّسات. وهناك أشكال كثيرة للمشاركة المجتمعيَّة، أهمها تنظيم أو مأسسة العلاقة بين المؤسّسة المعنيَّة وقناتها المستهدفة، مثل المؤسّسات الماليَّة والتّجارية بالنّسبة للضابطة الجمركيَّة.[2]

3.10 الشراكات التي ينظّمها جهاز الضَّابطة الجمركية

يعتبر جهاز الضَّابطة الجمركية شريكًا للعديد من الوزارات والهيئات الفلسطينيَّة، بحيث يعمل على ضبط المخالفات، خاصة المتعلّقة بالتَّهرب الضَّريبي، وعمليات تهريب البضائع، والتَّأكد من مشروعيتها وسلامتها، ومحاربة الفاسدة ومجهولة المصدر منها للحفاظ على الأمن الغذائي، وسلامة وصحة المجتمع.

---

[1] أبو هولي، أحمد وآخرون (2013)، "**الحوكمة في الضَّابطة الجمركية الوضع الراهن ومتطلبات التطوير**"، دراسة منشورة معهد الحوكمة الفلسطيني رام الله.

[2] المرجع السابق.

فالتَّشريعات والقوانين التي تنظّم عمل جهاز الضَّابطة الجمركية تجعل من جهاز الضَّابطة الجمركية شريكًا للعديد من الوزارات والهيئات في تنفيذ أحكام القانون، ويتَّضح ممَّا سبق، أنَّه لا يوجد قوانين كافية تنظم عمل جهاز الضَّابطة الجمركية فيما يتعلَّق بأليات عمله، مثل آليات الضَّبط والتَّصرف بالمضبوطات، كبيعها بالمزاد العلني على سبيل المثال، فالقوانين التي يعمل بها الجهاز هي القرار رقم (62) لسنة 2008[1]، والذي نصّ على (إلحاق جهاز الضَّابطة الجمركية بالإدارة العامَّة للجمارك والمكوس وضريبة القيمة المضافة في وزارة الماليَّة،)وكذلك القرار بقانون رقم (2) لسنة 2016 بشأن الضَّابطة الجمركية،[2] لم يتضمَّن أحكامًا عن عمل الضَّابطة الجمركية فيما يتعلَّق بآليات ضبط البضاعة، ومصادرتها، والتَّصرف بها، وتخزينها، وإتلافها، وعلى الرّغم من كون الضَّابطة الجمركية تتبع فنيًّا وزارة الماليَّة، إلا أنَّه وباستثناء التَّشريعات المتعلّقة بالجمارك والمكوس وضريبة القيمة المضافة التي تستند عليها الضَّابطة الجمركية في عملها، لا يوجد إجراءات مكتوبة ومعتمدة تنظّم السَّلام (بين الوزارة من جهة، والضَّابطة الجمركية)من جهة أخرى، كما أنَّه لا يوجد إجراءات مكتوبة تنظّم علاقة الضَّابطة الجمركية بالجهات والمؤسسات الأخرى التي تساندها في أعمالها وأداء مهامها، وتزداد الأمور تعقيدًا بسبب غياب النَّص الصَّريح على مهام وصلاحيات الضَّابطة الجمركية، وآليات عملها في التَّشريعات ذات العلاقة، ممَّا يخلق فجوة يجب معالجتها في هذا المجال، خاصة في ظلّ تعدّد مجالات عمل الضَّابطة الجمركية ، حيث لم يعد عمل الضَّابطة الجمركية على مراقبة حركة البضائع عبر نشر دوريات على مداخل المدن والطرق فقط، وإنَّما يمتد إلى مجالات الحياة الاقتصادية كافة.[3]

[1] القرار رقم (62) لسنة 2008، والذي نص على الحاق جهاز الضَّابطة الجمركية بالإدارة العامة للجمارك والمكوس وضريبة القيمة المضافة في وزارة المالية

[2] القرار بقانون رقم (2) لسنة 2016 بشأن الضَّابطة الجمركية.

[3] أبو عودة محمد (2020)، مرجع سابق.

3.11 ملخَّص الفصل

اظهر الفصل الثَّالث أنَّ جهاز الضَّابطة الجمركية يعدُّ أحد قوى الأمن الدَّاخلي، ويتبع وزارة الدَّاخليَّة، ويحمل صفة الضَّبط القضائي، حيث يسري عليه قانون قوى الأمن الفلسطيني للعام 2005، وفي عام 2016 صدر قرار بقانون بشأن جهاز الضَّابطة الجمركية، والذي أسند إليه تنفيذ سياسة الحكومة الاقتصاديَّة والماليَّة؛ ليكون الجهاز الوحيد المختص الذي يعمل في الميدان لمكافحة التَّهرب الجمركي، والتَّهرب الضَّريبي، ومكافحة البضائع الفاسدة، ومنتهية الصَّلاحيَّة، والمزوَّرة، والمقلَّدة، ومكافحة منتجات المستوطنات، حيث يعمل بشكل متوافق ومتكامل مع دائرة الجمارك والمكوس، والدَّوائر الضَّريبيَّة الأخرى، كما يعمل على تنفيذ سياسة الوزارات الشَّريكة وذات الصلة، بالإضافة إلى أنَّ هناك العديد من التَّجار يسعون إلى عمليات التسرّب المالي بأشكالها كافة، من أجل تحقيق ربح ومردود أكبر، وبالتالي فإنَّهم يسعون إلى عمليات التسَّرب المالي، ونظرًا للوضع السياسي الرَّاهن الذي تعاني منه دولة فلسطين، فإن هناك الكثير من المستوطنات والطرق التابعة للاحتلال، ما يحول دون وصول أفراد وعناصر جهاز الضَّابطة الجمركية إلى تلك المناطق، ممَّا يؤدي إلى اختيار التّجار لهذه المناطق.

الفصل الرَّابع

الطريقة والإجراءات

اشتمل هذا الفصل على منهجيَّة الدّراسة ومجتمعها وعينتها، وخطوات بناء أدوات الدّراسة، والتَّحقق من ثبات وصدق أداة الدّراسة، كما تضمَّن إجراءات الدّراسة والمعالجة الإحصائيَّة التي استخدمت في استخلاص نتائج الدّراسة وتحليلها.

4.1 منهجية الدّراسة

استخدم الباحث في هذه الدّراسة الأسلوب الوصفي التَّحليلي، وهو الأسلوب الذي يهتم بجمع المعلومات وتلخيصها وتصنيفها وتبويبها، وبناء الحقائق المدروسة المرتبطة بسلوك عيّنة من النَّاس أو وضعيتهم، أو عرض سلسلة من الأحداث، أو عرض منظومة فكريَّة، أو أيَّة ظواهر أخرى مرتبطة بالموضوع قيد البحث، بهدف تحديد المشكلات التي يرغب الباحث في دراستها وتحليلها، وتفسيرها، وتقييمها للتنبؤ بها وضبطها، أو التحكم فيها وتطويرها.

وقد استخدم الباحث المنهج المذكور أعلاه نظرًا لملائمته لأغراض الدّراسة، ولتحقيق أهدافها، من خلال التَّعرف على مستوى انسجام السّياسات التَّحصيليَّة للسّلطة الفلسطينيَّة مع الحكم الرّشيد: الضَّابطة الجمركية نموذجًا"، من وجهة نظر كوادر وموظفي جهاز الضَّابطة الجمركية في الضفَّة الغربية.

4.2 مجتمع الدّراسة

تكون مجتمع الدّراسة من مرتب الضَّابطة الجمركية في الضفَّة الغربية، والبالغ (1500) عنصر للعام (2022).

4.3 عيّنة الدّراسة

بلغ عدد أفراد العيّنة (150) فردًا من مرتب الضَّابطة الجمركية في الضفَّة الغربية، بما نسـبته (10%) من حجم مجتمع الدّراسة، وقد وزّعت أداة الدّراسة على أفراد العيّنة بطريقة عشوائيَّة بسيطة. وفيما يلي وصف لعينة الدّراسة حسب المتغيرات المستقلة.

أولاً: المتغيرات الدّيمغرافيَّة

جدول (1)

توزيع عيّنة الدّراسة حسب المتغيرات الدّيمغرافية

المتغيرات الديمغرافية	المستوى	التكرار	النسبة المئوية %
الجنس	ذكر	125	0.83
	أنثى	25	0.17
	المجموع	150	%100
مكان العمل	قيادة الضابطة	57	0.38
	المحافظات	93	0.62
	المجموع	150	%100
المؤهّل العلمي	توجيهي فأقل	50	0.333333
	دبلوم	7	0.046667
	بكالوريوس	72	0.48
	دراسات عليا	21	0.14
	المجموع	150	%100
العمر	20سنة فأقل	8	0.05
	21–33 سنة	51	0.34
	34–43 سنة	61	0.40
	أكثر من 43 سنة	30	0.2
	المجموع	150	%100
الرتبة	ملازم فأقل	35	0.23
	ملازم–رائد	75	0.5
	رائد فأعلى	40	0.26
	المجموع	150	%100

يتبيَّن من خلال الجدول (1) أنَّ (83%) تقريبًا من عيّنة أفراد الدّراسة من جهاز الضَّابطة الجمركية هم من الذكور، ويبرّر الباحث ذلك بطبيعة عمل الضَّابطة الجمركية، والتي تواجه خطورة كبيرة في عملها، وتحتاج إلى جهد بدني وعضلي، حيث غالبًا ما يقتصر عمل الإناث في الجهاز على الأعمال الإداريَّة، وتضع قيادة الجهاز في رؤيتها زيادة عدد الإناث وتدريبهن مستقبلًا للقيام ببعض الأعمال الميدانيَّة، كون (68%) منهم ينخرطون في مجال العمل في المحافظات، و(48%) منهم يحملون درجة البكالوريوس و(14%) منهم يحملون درجة الدراسات العليا، و(14%) منهم تتراوح أعمارهم ما بين 34–43 سنة، أما بالنَّسبة للرّتبة، فيتَّضح أنَّ (50%) يحملون رتبة ملازم–رائد، (27%) منهم رائد فأعلى، وأقل من رتبة ملازم(23%).

4.4 الاستبانة

مقياس التّمكين الدّاخلي لعناصر الضَّابطة الجمركية حول انسجام السياسات التَّحصيليَّة

بعد الاطلاع على الأدب التَّربوي، اعتمد في تطوير مقياس التَّمكين الدّاخلي لعناصر الضَّابطة الجمركية حول انسجام السياسات التَّحصيليَّة مع الأدبيات المرتبطة بالموضوع، حيث تم تطويره وتقنينه بما يتلاءم مع أهداف وعيّنة الدّراسة، وطوّر المقياس بما يتلاءم مع البيئة الفلسطينيَّة، وصيغت جميع الفقرات لهذا المقياس بالاتجاه الإيجابي، وقد استخدم مقياس (Likert) الخماسي؛ لقياس مستوى انسجام السّياسات التَّحصيليَّة للسّلطة الفلسطينيَّة مع الحكم الرَّشيد: الضَّابطة الجمركية نموذجا"، وتم تصحيح الفقرات لهذا المقياس على النَّحو التالي:

أوافق بشدّة (5) نقاط، أوافق (4) نقاط، إلى حدّ ما (3) نقاط، غير موافق (2) نقطة، غير موافق بشدة نقطة واحدة)، وقد بلغ عدد فقرات هذا المقياس (21) فقرة.

وتوزَّعت فقرات المقياس على ثلاث مجالات على النَّحو الآتي:

1. التَّمكين الدَّاخلي لعناصر الضَّابطة الجمركية حول انسجام السّياسات التَّحصيليَّة، ويضم (12) فقرة.

2. التَّحديات الخارجيَّة التي تواجه تطبيق الحكم الرَّشيد في الضَّابطة الجمركية (10) فقرات.

3. الحكم الرشيد (10) فقرات.

4.5 الاختبار المسبق لأداة (الاستبانة)

خضعت أداة الدّراسة لعدة خطوات أثناء تطويرها، ولمجموعة من الاختبارات قبل اعتمادها للدّراسة منها:

4.5.1 الدّراسة الاستطلاعيَّة (الاستكشافيَّة)

بعد الانتهاء من صياغة الاستبانة بصورتها الأوليَّة، تمَّ تطبيقها على عيّنة استطلاعيَّة مكوّنة من (20) من أفراد الضَّابطة الجمركية في الضفَّة الغربيَّة، حيث وزعها الباحث على المشتركين من مجتمع الدّراسة وخارج العيّنة؛ من أجل تطوير الاستبانة وتحقيقها لأكبر قدر من الدّقة، وبهدف التَّعرف على مدى فهم المبحوثين لفقرات الاستبانة، والكشف عن أيّ مشكلات تظهر خلال إجراء الدّراسة، وفحص إمكانية تطبيقها، والحصول على معلومات متعلّقة بصدق الأداة وثباتها.

ومن خلال العيّنة الاستطلاعيَّة، تمَّ احتساب معامل الارتباط، واتّضح من خلال نتائج العيّنة الاستطلاعيَّة أنَّ معامل الارتباط للفقرات مع الدَّرجة الكلّيَّة جاء أكبر من (.42)، وقورنت بالمعيار المعتمد لقبول الفقرة حسب ما جاء في جارسيا وجونزالس (Garcia & Gonzalez، 2006)، وتعتبر قيمة معامل الارتباط ضعيفة إذا كانت أقل من (0.30)، وتعتبر متوسطة إذا تراوحت بين (0.30- أقل من أو يساوي 0.70)، وتعتبر قويَّة إذا زادت عن (0.70)، وبذلك تكون جميع الفقرات مقبولة إحصائيًّا، مما يؤكّد انسجام فقرات الاستبانة مع مجالاتها، ويدل على صدق البناء.

أما بالنّسبة لثبات الأداة لدى العيّنة الاستطلاعيَّة فقد اتَّضح من خلال قيمة معامل كرونباخ ألفا للدّرجة الكلّيَّة، وللمجالات على أنَّه أكبر من (.75)، وهذا يؤكّد ثبات أداة الدّراسة، أي إمكانية الحصول على نفس النتائج في حال تمّ استخدام نفس الأداة مرَّة أخرى.

4.5.2 صدق الأداة

اعتمد الباحث طريقتين لفحص صدق الأداة:

1. صدق المحكمين

عرضت أداة الدّراسة على مجموعة من المحكمين بلغ عددهم (5) من المتخصصين في العلوم التَّربويّة والنَّفسيَّة والاجتماعيَّة، ملحق (ث)، وذلك لمعرفة آرائهم حول فقرات الأداة، ومدى وضوحها وقدرتها على قياس أهداف الدّراسة، بالإضافة إلى معرفة صحّة الفقرات من ناحية سلامة صياغتها وملائمتها للغرض الذي وضعت من أجله.

وقد عدلت بعض الفقرات، وحذفت أخرى، وأضيفت فقرات لم تكن موجودة، واتّفق المحكمون على (90%) ممَّا جاء في فقرات الأداة.

2. الصدق بطريقة البناء الدَّاخلي

للتَّحقق من صدق بناء المقاييس، استخدم معامل ارتباط بيرسون؛ لاستخراج قيم معاملات ارتباط الفقرات بالمجال الذي تنتمي إليه، وقورنت بالمعيار المعتمد لقبول الفقرة حسب ما جاء في جارسيا وجونزالس (Garcia & Gonzalez، 2006)، وتعتبر قيمة معامل الارتباط ضعيفة إذا كانت أقل من (0.30)، وتعتبر متوسطة إذا تراوحت بين (0.30– أقل من أو يساوي 0.70)، وتعتبر قويَّة إذا زادت عن (0.70).

الجدول (2) يبين معاملات الارتباط لكلّ فقرة والدَّرجة الكلّيَّة للمقياس.

جدول (2)

معاملات الارتباط لكل فقرة والدَّرجة الكلّيَّة لتحديات المؤسسة الأمنية الفلسطينيَّة

رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
1	.79**	17	.76**
2	.82**	18	.84**
3	.79**	19	.78**
4	.80**	20	.80**
5	.84**	21	.82**
6	.81**	22	.84**
7	.83**	23	.81**
8	.81**	24	.83**
9	.80**	25	.81**
10	.83**	26	.80**
11	.83**	27	.77**
12	.83**	28	.81**
13	.84**	29	.80**
14	.81**	30	.81**
15	.83**	31	.82**
16	.77**	32	.79**

** دال إحصائيًّا عند مستوى (.01)

يتَّضح من الجدول (2) أنَّ معامل الارتباط للفقرات التَّابعة تراوح ما بين (.76)، و(.84) للفقرات كافة البالغ عددها (32)، ويتَّضح أنَّ معامل الارتباط لجميع فقرات هذا المقياس قوي ودال إحصائيًّا عند مستوى الدّلالة (.01).

ثبات انسجام السّياسات التَّحصيليَّة للسّلطة الفلسطينيَّة

يقصد بثبات الأداة إمكانية الحصول على نفس النَّتائج في حال تمَّ استخدام نفس الأداة مرَّة ثانية، وللتَّحقق من ثبات أداة الدّراسة تمَّ حساب معامل الثَّبات كرونباخ ألفا، وذلك حسب مجالات الدّراسة والدَّرجة الكلّيَّة لجميع الفقرات كما يوضّحه الجدول (3).

جدول (3)

معامل ثبات كرو نباخ ألفا حسب المجالات والدَّرجة الكلّيَّة لفقرات الأداة

الرقم	المجال	عدد البنود	معامل كرونباخ ألفا (α)	الدلالة
1	التَّمكين الدَّاخلي لعناصر الضَّابطة الجمركيـــة حوَّل انسجام السيَّاسات التحصيلية	12	.82	.00**
2	التحديات الخارجية التي تواجه تطبيق الحكم لرشيد في الضَّابطة الجمركية	10	.86	.00**
3	الحكم الرَّشيد	10	.77	.00**

** دال إحصائياً عند مستوى (.05)

يتَّضح من الجدول (3) أنَّ معامل كرونباخ ألفا الكلي لفقرات مقياس مدى انسجام السياسات التَّحصـــيليَّة للسّلطة الفلسطينيَّة مع الحكم الرَّشيد: الضَّابطة الجمركية نموذجًا" في الضفَّة الغربيَّة وتـــراوح معامـــل الثّبات ما بين (.77)، والتَّحديات الدّاخلية (.86)، وجميع قيم معامل الثبات دالة إحصائيًّا عنـــد مســـتوى (.05)، وهو ما يؤكّد وضوح الفقرات والفهم لمضمون الفقرات.

4.6 متغيّرات الدّراسة

أولاً: الخصائص الاجتماعيَّة

- الجنس: وله مستويان (ذكر، أنثى).
- مكان العمل: وله مستويان (قيادة الضَّابطة الجمركية ، محافظات).
- المؤهّل العلمي: وله أربع مستويات (توجيهي فأقل، ودبلوم، وبكالوريوس، ودراسات عليا).
- العمر: وله أربع مستويات (أقل من 20 سنة، من 21–33 سنة، من 34–43 سنة، أكثر مـــن 43 سنة).
- الرّتبة ولها ثلاث مستويات: (أقل من ملازم، ملازم إلى رائد، رائد إلى عقيد).

ثانيًا: المتغيّرات التَّابعة (النَّتائج)

- انسجام السّياسات التَّحصيليَّة للسّلطة الفلسطينيَّة مع الحكم الرَّشيد: الضَّابطة الجمركية نموذجًا" في الضفَّة الغربيَّة.

4.7 إجراءات تنفيذ الدّراسة

نُفّذت الدّراسة وفق الخطوات الآتية:

1. جمعت البيانات الثَّانوية من خلال مراجعة الدّراسات السَّابقة، والنَّشرات التي تتعلَّق بموضوع الدّراسة.
2. بعد الانتهاء من مراجعة أداة الدّراسة، والتَّأكد من صدقها، بتنفيذ الدّراسة الاستطلاعيَّة على عيّنة من (20) من أفراد جهاز الضَّابطة الجمركية في الضفَّة الغربيَّة من مجتمع الدّراسة وغير مشمولة بالعيّنة، والتَّأكد من انتماء الفقرات للمجالات المعدّة، كما تمَّ عرضهما على مجموعة من المحكّمين وعددهم (5) من المتخصّصين في العلوم التَّربويَّة والاجتماعيَّة، أضاف وعدلوا وحذفوا مجموعة من فقرات أداة الدّراسة.
3. أُعدت أداة الدّراسة بالصّورة النّهائيَّة بعد تعديلها بناءً على العيّنة الاستطلاعيَّة، وملاحظات المحكّمين.
4. أخذت موافقة جهات الاختصاص لتوزيع أداة الدّراسة على العيّنة.
5. وفي المرحلة التَّالية استردت (150) استبانة وبعد تدقيقها، اعتمدت (150) استبانة جميعها صالحة قابلة للتَّحليل.
6. عولج الملف المستلم إلكترونيًّا بحيث حوّل من (Excel sheet) إلى ملف (SPSS25)، حتى يكون جاهزًا للتَّحليل والإجابة على أسئلة الدّراسة وفحص فرضياتها.

7. بالاعتماد على البيانات التي جمعت وباستخدام برنامج (SPSS25) حلّلت البيانات للإجابة عن أسئلة الدّراسة وفرضياتها.
8. نوقشت النتائج وفسّرت وصولًا إلى التَّوصيات.

4.8 المعالجات الإحصائية

استخدم البرنامج الإحصائي (SPSS25) الذي من خلاله استخدمت مجموعة من التَّحليلات الإحصائيَّة الآتية:

1. التّكرارات والنّسب المئويَّة للمتغيّرات الدّيمغرافية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لكلّ فقرة من فقرات الأداة.
2. استخدم اختبار (ت) (Independent Sample t-test) لاختبار الفروق المعنويَّة بين المتوسطات الحسابيَّة، وذلك حسب المتغيّر المستقل ذي المستويين مثل الجنس.
3. استخدم اختبار تحليل التّباين الأحادي (One way Anova) لاختبار الفروق المعنويّة بين المتوسّطات الحسابيَّة حسب المتغيّر المستقل ذي المستويات الثلاث فأكثر، مثال ذلك المديريَّة.
4. استخدم معامل ارتباط (بيرسون Person Correlation) لمعرفة دلالة العلاقة بين الفقرات والمجالات التَّابعة له.
5. استخدم معامل كرونباخ ألفا لمعرفة مدى وضوح فقرات الدّراسة لدى المستجيبين.

الفصل الخامس

نتائج الدّراسة

5.1 مقدّمة

يتناول هذا الفصل عرضًا للبيانات الإحصائيَّة الكميَّة التي أدخلت باستخدام برنامج الـرزم الإحصـائيَّة للدّراسات الاجتماعيَّة (Spss22)، وجمعت عبر أداة الدّراسة المتمثّلة بتحليل " مدى انسجام السّياسـات التَّحصيليَّة للسّلطة الفلسطينيَّة مع الحكم الرَّشيد: الضَّابطة الجمركية نموذجًا" في الضفَّة الغربيَّة"، وحسب مجالات الدّراسة، وتبعًا للمتغيّرات الدّيمغرافيَّة: "الجنس، ومكان العمل، والمؤهّـل العلمـي، والعمـر، والرّتبة". أجاب البحث عن أسئلة الدّراسة وفحص الفرضيات التي انبثقت عنها، وذلك لاستخلاص نتائج الدّراسة".

5.2 النَّتائج المتعلّقة بأسئلة الدّراسة

5.2.1 النَّتائج المتعلّقة بالسّؤال الرئيس

ما مدى انسجام السّياسات التَّحصيليَّة للسّلطة الفلسطينيَّة مع الحكـم الرَّشـيد: الضَّـابطة الجمركيـة نموذجًا" في الضفَّة الغربيَّة؟

للإجابة عن السّؤال الأوَّل، استخدم الباحث (المتوسّطات الحسابيَّة لكلّ فقرة) والمجـالات التَّابعـة لهـا، وعلى الدَّرجة الكلّيَّة عند العيّنة.

ومن أجل تفسير النَّتائج اعتمدت المتوسّطات (الحسابيَّة الموزونة) الآتية المعتمدة إحصـائيًّا والخاصّـة بالاستجابة على الفقرات كالآتي:

- (من 1– أقل من 1.8) مستوى منخفض جدًا.
- (من 1.8– أقل من 2.6) مستوى منخفض.

- (من 2.6– أقل من 3.4) مستوى متوسط
- (من 3.4– أقل من 4.2) مستوى مرتفع.
- (4.2 فأعلى) مستوى مرتفع جدًا.

وحُسب الفترات الخاصة بدرجة مدى انسجام السّياسات التَّحصيليَّة للسّلطة الفلسطينيَّة مع الحكم الرَّشـــيد: الضَّابطة الجمركية نموذجًا" في الضفَّة الغربيَّة عن طريق قسمة المدى= (5–1=4) على عدد الفتـــرات (5)، تمَّ استخراج طول الفئة (.8)، لذلك نجد أنَّ الفئة الأولى (1– 1.8) بإضافة (0.8) إلى الحدّ الأدنى (1)، ويمكن استخراج باقي الفئات بنفس الطريقة.

(ولبيان مستوى انسجام السّياسات التَّحصيليَّة للسّلطة الفلسطينيَّة مع الحكم الرَّشيد: الضَّـــابطة الجمركيـــة نموذجًا" في الضفَّة الغربيَّة، كان لا بد من إدراج الجدول (4) التالي الذي يوضّح ذلك لكلّ من المجالات والدَّرجة الكلّيَّة.)

جدول (4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعياريَّة لمدى انسجام السّياسات التَّحصيليَّة للسّلطة الفلسطينيَّة مـــع الحكم الرَّشيد: الضَّابطة الجمركية نموذجًا" في الضفَّة الغربيَّة

الرقم في الاستبانة	المجال	المتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	التَّمكين الدَّاخلي لعناصر الضَّابطة الجمركية	3.5	0.54	مرتفع
2	التَّحديات الخارجيَّة التي تواجه تطبيق الحكم الرَّشيد في الضَّابطة الجمركية	4.29	0.56	مرتفع جدًا
3	الحكم الرَّشيد	4.23	0.67	مرتفع جدًا
	الدَّرجة الكلّيَّة	**3.895**	**0.55**	**مرتفع**

نلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول (4) أنَّ التَّمكين الدَّاخلي لعناصر الضَّابطة الجمركية حول انسجام السّياسات التَّحصيليَّة للسّلطة الفلسطينيَّة جاء مرتفعًا، ويفسّر الباحث ذلك من خلال تركيز جهـــاز

(الضَّابطة الجمركية على تدريب وتأهيل الموظفين في مجال الحكم الرَّشـــيد وتطـــوير قـــدراتهم فـــي المجالات كافة الخاصة بالسّياسات التَّحصيليَّة، وذلك بدلالة المتوسّط الحسابي الذي بلغ (3.50).)

كما نلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول (4) ترتيب مجـــالات مســـتوى انســـجام السّياســـات التَّحصيليَّة للسّلطة الفلسطينيَّة مع الحكم الرَّشيد: الضَّابطة الجمركية نموذجًا" في الضـــفَّة الغربيَّـــة، فقـــد حصل مجال " التّحديات الخارجيَّة التي تواجه تطبيق الحكم الرَّشيد"، على أعلى المتوسطات الحســـابيَّة، وبلغ المتوسط الحسابي له (4.29)، والانحراف المعياري (0.56)، وبمستوى مرتفع جدًا.

أما المجال الثَّالث "الحكم الرَّشيد"، فقد حصل على متوسط حسابي بلـــغ (4.23)، وانحـــراف معيـــاري (0.67)(بمستوى مرتفع) وهذا نتيجة طبيعيَّة لما يواجه الموظفين في مجال تنفيذ مهام جهاز الضـــابطة الجمركية، وما يتعرَّضون له من ضغوطات وتعديات من قبل الجانب الإسرائيلي، أضف إلى ذلك عـــدم وجود معابر خاصة لفلسطين.

وفيما يلي نستعرض مستوى انسجام السّياسات التّحصيليّة للسّلطة الفلسطينيَّة مع الحكم الرَّشيد: الضَّابطة الجمركية نموذجًا" في الضفَّة الغربيَّة حسب مجالات الدّراسة:

أ. مجال التَّمكين الدَّاخلي لعناصر الضَّابطة الجمركية حول الحوكمة

جدول (5)

المتوسطات الحسابيَّة والانحرافات المعياريَّة لمستوى فقرات مجال انسجام السّياسات التَّحصيليَّة

الرقم	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	أسهم التّدريب المقدّم لي في التَّعرف على مفهوم الحكم الرّشيد	3.65	0.81	مرتفع
2	تتناسب البرامج التَّدريبيَّة التي حصلت عليها حول الحكم الرَّشيد مع قدراتي	3.60	0.80	مرتفع
3	توفر الضَّابطة الجمركية لي الظروف الملائمة للمشاركة في (مؤتمرات، وندوات، ورشات) حول معايير الحكم الرَّشيد.	3.72	0.78	مرتفع
4	يلمس الزملاء تحسن في أدائي بعد مشاركتي في برامج المتعلّقة بمعايير الحكم الرَّشيد.	3.77	0.73	مرتفع
5	أسهم التَّدريب بأشكاله كافة في الفهم الصّحيح لمفهوم السّياسات التّحصيليَّة والتَّعامل معها بكفاءة.	3.56	0.67	مرتفع
6	نظام الرَّقابة الحالي في الضَّابطة الجمركية يعزّز الشَّفافيَّة في العمل	3.30	0.79	مرتفع
7	يلمس الزّملاء تحسن في أدائي بعد مشاركتي في التَّدريبات المقدّمة	3.50	1.01	مرتفع
8	أستطيع تنفيذ التَّدريب الحاصل عليه في الواقع العملي والميداني	3.57	0.92	مرتفع
9	توفّر الضابطة الجمركيَّة خطة عمل تسهم في تسهيل التَّعامل مع السّياسات التَّحصيليَّة	3.43	0.94	مرتفع
10	توفّر الضَّابطة الجمركية دليل إجراءات العمل لتسهيل التَّعامل مع السَّياسات التّحصيليَّة	3.23	1.03	مرتفع
11	يتوفّر التقنيات الحديثة للتَّعامل مع السياسات التَّحصيليَّة	3.18	0.77	مرتفع
12	يوجد لدى الضَّابطة الجمركية قدرات إعلاميَّة لنشر الوعي بأهمية الالتزام بالسّياسات الجمركيَّة	4.22	0.79	مرتفع جدًا
	الدَّرجة الكلّيَّة	3.560833	0.836667	مرتفع

يظهر من خلال البيانات الواردة في الجدول (5) أنَّ الدَّرجة الكلّيَّة لمستوى "مجال انسجام السّياسات التّحصيليّة"، من وجهة نظر عناصر الضَّابطة الجمركية في الضفَّة الغربية جاء مرتفعًا، وذلك بدلالة المتوسّط الحسابي الذي بلغ (3.56)، وقد تمَّ تعليله سابقًا.

كما نلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول أنَّ الفقرة (12) التي تتحدَّث عن "يوجد لدى الضَّابطة الجمركية قدرات إعلاميَّة لنشر الوعي بأهميّة الالتزام بالسّياسات الجمركيَّة"، حصلت على أعلى المتوسّطات الحسابيَّة، وبلغ المتوسّط الحسابي لها (4.22)، والانحراف المعياري (0.79)، وبمستوى مرتفع جدًا، (ويفسّر الباحث ذلك بتوفير دائرة مركزيَّة نشطة في مجال العلاقات العامَّة والإعلام تعمل على التّدريب والتَّثقيف بشكل مباشر أو من خلال وسائل التّواصل الاجتماعي) أما الفقرة (9) والتي تتحدَّث عن " توفّر الضَّابطة الجمركية خطّة عمل تسهم في تسهيل التَّعامل مع السّياسات التَّحصيليَّة"، فهي أقل الفقرات (متوسطًا حسابيًّا)؛ إذ حصلت على متوسط حسابي (3.18)، وانحراف معياري (0.77)، ومستوى متوسّط، (حيث أظهرت الخطّة أنَّ هناك تحليل شامل ووافي للإشكاليات التي تواجه عمل الضَّابطة الجمركية وفق أهداف واضحة ومحددة قابل للتَّنفيذ في الواقع العملي)، ولكن يواجه ذلك ضعف في الإمكانات المواكبة للتَّنفيذ، (ويفسّر الباحث ذلك بأنَّ جهاز الضَّابطة الجمركية بذل الكثير من الجهود لتطوير عمل الجهاز والاستثمار في رأس المال البشري).

ب. التَّحديات الخارجيَّة التي تواجه تطبيق الحكم الرَّشيد في الضَّابطة الجمركية

جدول (6)

المتوسّطات الحسابيَّة والانحرافات المعياريَّة لمستوى فقرات مجال الحكم الرَّشيد

الرقم في الاستبانة	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	سياسة الاقتحامات التي يتبعها الاحتلال الإسرائيلي تعيق قدرة الضَّابطة الجمركية على ضبط التَّحصيل الجمركي.	4.30	0.78	مرتفع جدًا
2	سياسات الاعتقالات التي يتبعها الاحتلال الاسرائيلي لعناصر الضَّابطة الجمركية تعيق قدرة الضَّابطة الجمركية على ضبط التّحصيل الجمركي.	3.75	0.80	مرتفع
3	سياسات منع الضّابط من مراقبة المعابر التي يتبعها الاحتلال الإسرائيلي تعيق قدرة الضَّابطة الجمركية على ضبط التّحصيل الجمركي.	4.02	0.93	مرتفع جدًا
4	التَّعامل مع حملة الهويَّة الزرقاء يشكّل تحديًّا في تنفيذ القوانين لدى الضَّابطة الجمركية.	4.17	0.75	مرتفع جدًا
5	الاتفاقات الاقتصاديّة مع دولة الاحتلال الإسرائيلي تعيق تطبيق معايير الحكم الرَّشيد في العمل.	4.04	0.92	مرتفع جدًا
6	سياسات التَّهريب للبضائع تؤثّر على السّياسات التَّحصيليَّة وجمع الأموال لدعم الموازنة العامَّة.	4.33	0.82	مرتفع جدً
7	سياسة التَّهريب للبضائع تشجع على التّهرب الضّريبي.	4.27	0.81	مرتفع جدًا
8	سياسة التّهريب للبضائع تؤثّر على السوق والمنتج المحلي الفلسطيني.	4.20	0.91	مرتفع جدًا
9	سياسة التّهريب للبضائع الفاسدة وغياب الرّقابة تؤثّر على الجانب الصّحي للمجتمع الفلسطيني	524.	80.8	مرتفع جدًا
10	عدم السيطرة الأمنيّة الفلسطينيَّة على المعابر العامل الأهم في التّأثير على السّياسات التّحصيليّة للضَّابطة الجمركيَّة.	4.11	0.71	مرتفع جدًا
	الدَّرجة الكلّيَّة	4.144	0.831	مرتفع جدًا

نلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول (6) أنَّ الدَّرجة الكلّيَّة لمستوى مجال الحكم الرَّشـيد جـاء مرتفع جدًا، وذلك بدلالة المتوسّط الحسابي الذي بلغ (4.14) حيث إنَّ قيادة الضَّابطة الجمركية وظَّفـت الإمكانيات كافة لتعزيز الحكم الرَّشيد في عمل الضَّابطة الجمركية.

ونلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول (6) أنَّ الفقرة (1) التي تتحدَّث عن "سياسات التَّهريـب للبضائع تؤثّر على السّياسات التَّحصيليَّة وجمع الأموال لدعم الموازنة العامَّة"، حصـلت علـى أعلـى المتوسطات الحسابيَّة، وبلغ المتوسط الحسابي لها (4.33)، والانحراف المعيـاري (.82)، وبمسـتوى مرتفع جدًا، ويفسر الباحث ذلك بأنَّ (الحدود المفتوحة)، (والتَّحكّم الإسرائيلي في المعابر، والإجـراءات التَّعسفيَّة الإسرائيليَّة على الأرض عزَّزت من سياسات التَّهريـب، كمـا أنَّ أساسـات منـع الضَّـابطة الجمركية من مراقبة المعابر التي يتبعها الاحتلال الإسرائيلي)، إذ حصـلت علـى متوسـط حسـابي (4.02)، وانحراف معياري (0،93)، ومستوى مرتفع جدًا، وبشكل عـام يفسّـر الباحـث ذلـك بـأنَّ الإجراءات الإسرائيليَّة وما يتبعها من سياسات على الأرض من إعاقة لعمل الضَّابطة الجمركية، أضف إلى السّياسات الاقتصاديَّة الإسرائيليَّة تسعى إلى جعل الاقتصاد الفلسطيني تابعًا وضعيفًا وغير متطـور ولا يخضع لمعايير الحوكمة.

ج. الحكم الرَّشيد

جدول (7)

المتوسطات الحسابيَّة والانحرافات المعياريَّة لمستوى فقرات مجال الحكم الرَّشيد

الرقم في الاستبانة	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	الكفاءة أساس التَّوظيف والتَّرقية	4.31	0.76	مرتفع جدًا
2	حسن إدارة الموازنة	4.27	0.82	مرتفع
3	ترشيد الخدمات القطاعية	4.21	0.91	مرتفع جدًا
4	يتم تسهيل الوصول إلى المعلومات	4.18	0.77	مرتفع جدًا
5	يخضع الجميع إلى المسألة والقانون	4.13	0.93	مرتفع جدًا
6	المراجعة الدائمة لمعايير الحكم الرَّشيد	4.34	0.81	مرتفع جدً
7	استشعار المسؤوليّة والالتزام للقيام بمهام العمل	4.24	0.80	مرتفع جدًا
8	تعزيز المشاركة الفعّالة للمواطنين في اتّخاذ القرارات	4.23	0.92	مرتفع جدًا
9	يتم إيجاد الحلول لِمختلف التَّحديات التي تواجه الضَّابطة الجمركية في مجال الشَّفافيَّة	3.94	0.87	مرتفع جدًا
10	الاستخدام الأمثل للموارد	4.09	0.92	مرتفع جدًا
	الدَّرجة الكلّيَّة	4.20	0.851	مرتفع جدًا

نلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول (7) أنَّ الدَّرجة الكلّيَّة لمستوى مجال الحكم الرَّشيد جاء مرتفعًا جدًا، وذلك بدلالة المتوسّط الحسابي الذي بلغ (4.20) بعد الإجراءات التَّطويريَّة التي اتّخذتها إدارة الجهاز في هذا الصّدد.

كما نلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول (7) أنَّ الفقرة (6) التي تتحدَّث عن " المراجعة الدّائمة لمعايير الحكم الرَّشيد"، حصلت على أعلى المتوسطات الحسابيَّة، وبلغ المتوسّط الحسابي لها (4.34)، والانحراف المعياري (0.81)، وبمستوى مرتفع جدًا نظرًا (لتشكيل لجان متابعة دائمة لهذا الموضوع)، أما الفقرة (9): "يتم إيجاد الحلول لِمختلف التَّحديات التي تواجه الضَّابطة الجمركية في مجال الشَّفافيَّة"،"،

فهي أقل الفقرات (متوسطاً حسابيًّا)؛ إذ حصلت على متوسّط حسابي (3.94)، وانحراف معياري (0.87) ومستوى مرتفع جدًا.

(ويفسر الباحث ذلك أنَّ الإجراءات التي اتّخذها جهاز الضَّابطة الجمركية في مجال التَّخطيط والتَّطوير مكنت الجهاز من رفع مستوى تطبيق الحكم الرَّشيد.)

5.3 النَّتائج المتعلّقة بفرضيات الدّراسة

5.3.1 النّتائج المتعلّقة بالفرضيَّة الأولى

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدّلالة ($\alpha \leq .05$) في متوسطات مدى انسجام السّياسات التَّحصيليَّة للسّلطة الفلسطينيَّة مع الحكم الرَّشيد: الضَّابطة الجمركية نموذجًا" في الضفَّة الغربيَّة، تعزى إلى متغيّر الجنس.

استخرجت المتوسّطات الحسابيَّة لمجالات انسجام السّياسات التَّحصيليَّة للسّلطة الفلسطينيَّة مع الحكم الرَّشيد: الضَّابطة الجمركية نموذجًا" في الضفَّة الغربية، وكذلك الانحرافات المعياريَّة، واستخدم اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين (Independent Sample t-test)، وجاءت النّتائج كما هو موضّح بالجدول (8).

جدول (8)

نتائج اختبار(ت) لعيّنتين مستقلّتين لاختبار مستوى دلالة الفروق لمجالات مستوى انسجام السّياسات التّحصيليَّة تبعًا لمتغيّر الجنس

المجال	ذكر		أنثى		قيمة (ت)	مستوى الدّلالة
	المتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري		
التّمكين الدّاخلي لعناصر الضّابطة الجمركية حول انسجام السياسات التحصيلية	3.63	.67	3.98	0.61	3.47	0.62
التّحديات الخارجيَّة التي تواجه تطبيق الحكم الرّشيد في الضّابطة الجمركية	4.55	.55	3.33	0.47	4.01	0.00
الحكم الرّشيد	4.22	.56	3.35	0.55	4.03	0.02
الدّرجة الكلّيَّة	4.09	0.52	3.653	0.5422	3.75	0.32

من خلال البيانات الواردة في الجدول (8) نرفض الفرضيَّة الصّفريَّة، بمعنى أنَّه توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدّلالة ($\alpha \leq .05$) في متوسطات مدى انسجام السّياسات التّحصيليَّة للسّلطة الفلسطينيَّة مع الحكم الرّشيد: الضّابطة الجمركية نموذجًا" في الضفَّة الغربية على الدّرجة الكلّيَّة ومجالات (انسجام السّياسات التّحصيليَّة للسّلطة الفلسطينيَّة مع الحكم الرّشيد: الضّابطة الجمركية نموذجًا") تعزى لمتغيّر الجنس، (حيث إنَّ أداء الذكور لمهام الضّابطة الجمركية يختلف عن أداء الموظفات الإناث).

أما بخصوص مجال الحكم الرّشيد، فلا يوجد فروق دالة بين متغيّر الجنس حول مدى انسجام السّياسات التّحصيليَّة للسّلطة الفلسطينيَّة مع الحكم الرّشيد: الضّابطة الجمركية نموذجًا" في الضفَّة الغربيَّة، حيث إنَّ الذكور والإناث يخضعون لنفس المعايير المتعلّقة بالحكم الرّشيد.

5.3.2 النّتائج المتعلّقة بالفرضيَّة الثَّانية

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدّلالة ($\alpha \leq .05$) في متوسطات مدى انسجام السّياسات التَّحصيليَّة للسّلطة الفلسطينيَّة مع الحكم الرشيد: الضَّابطة الجمركية نموذجًا" في الضفَّة الغربيَّة تعزى إلى متغيّر مكان العمل، (حيث إنَّ ظروف العمل لجهاز الضَّابطة الجمركية موحّدة، ولا توجد أيّة اختلافات في الظروف المرتبطة بمكان العمل).

استخرجت المتوسّطات الحسابية لمجالات مدى انسجام السّياسات التَّحصيلية للسّلطة الفلسطينيَّة مع الحكم الرَّشيد: الضَّابطة الجمركية نموذجًا" في الضفَّة الغربيَّة، وكذلك الانحرافات المعياريَّة، واستخدم اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين (Independent Sample t-test)، وجاءت النَّتائج كما هو موضّح بالجدول (9).

جدول (9)

نتائج اختبار(ت) لعيّنتين مستقلتين لاختبار مستوى دلالة الفروق لمجالات تحدّيات المؤسَّسة الأمنيَّة الفلسطينيَّة، تعزى لمتغيّر مكان العمل

المجال	قيادة الضَّابطة الجمركية		المحافظات		قيمة (ت)	مستوى الدلالة
	المتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
التَّمكين الدَّاخلي لعناصر الضَّابطة الجمركية حول انسجام السياسات التحصيلية	3.42	.56	3.222	.76	1.1	0.000
التَّحديات الخارجيَّة التي تواجهه هتطبيق الحكم الرشيد في الضَّابطة الجمركية	4.27	.53	4.10	.64	1.33	000.
الحكم الرَّشيد	4.29	.66	4.06	.88	1.02	0.000
الدَّرجة الكلّيَّة	**3.993333**	**0.583333**	**3.794**	**0.76**	**1.15**	**0000.**

من خلال البيانات الواردة في الجدول (9) نقبل الفرضيَّة الصّفريَّة، بمعنى أنَّه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدّلالة ($\alpha \leq .05$) في متوسطات مدى انسجام السّياسات التَّحصيليَّة للسّلطة الفلسطينيَّة مع الحكم الرَّشيد: الضَّابطة الجمركية نموذجًا" في الضفَّة الغربيَّة على الدَّرجة الكلّيّة والمجالات تعزى إلى متغيّر مكان العمل.

5.3.3 النّتائج المتعلّقة بالفرضيَّة الثَّالثة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدّلالة ($\alpha \leq .05$) في متوسطات مدى انسجام السّياسات التَّحصيليَّة للسّلطة الفلسطينيَّة مع الحكم الرَّشيد: الضَّابطة الجمركية نموذجًا" في الضفَّة الغربيَّة تعزى إلى متغيّر المؤهّل العلمي.

استخرجت المتوسّطات الحسابيَّة لمجالات مدى انسجام السّياسات التَّحصيليَّة للسّلطة الفلسطينيَّة مع الحكم الرَّشيد: الضَّابطة الجمركية نموذجًا" في الضفَّة الغربيَّة، وكذلك الانحرافات المعياريَّة، واستخدم اختبار تحليل التَّباين الأحادي (One Way ANOVA) لأكثر من مجموعتين مستقلتين، وجاءت النَّتائج كما هو موضّح بالجدول (10) والجدول (11) في الملحق (د). .

جدول (10)

المتوسّطات الحسابيَّة لمجالات تعزى لمتغيّر المؤهّل العلمي

المجال	توجيهي فاقل	دبلوم	بكالوريوس	دراسات عليا
التَّمكين الدَّاخلي لعناصر الضَّابطة الجمركية	3.61	3.31	3.46	3.58
التَّحديات الخارجيَّة التي تواجه تطبيق الحكم الرَّشيد في الضَّابطة الجمركية	4.20	3.87	4.28	4.28
الحكم الرَّشيد	4.17	3.77	4.07	4.01
الدَّرجة الكلّيَّة	**3.993333**	**3.65**	**3.936667**	**3.956667**

من خلال البيانات الواردة في الجدول (11) في الملحق (د) نرفض الفرضيَّة الصّفريَّة، بمعنى أنَّه توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدّلالة ($\alpha \leq .05$) في متوسّطات التَّمكين الدّاخلي لعناصر الضَّابطة الجمركية حول انسجام السّياسات التَّحصيليَّة تعزى إلى متغيّر المؤهّل العلمي، ويفسّر الباحث ذلك بأنَّ الحاصلين (على مؤهّلات علميَّة لديهم القدرة الأعلى على التّقبل والانسجام في السّياسات التَّحصيليَّة).

أما بخصوص مجال التَّحديات الخارجيَّة التي تواجه تطبيق الحكم الرَّشيد في الضَّابطة الجمركية فلا يوجد فروق دالة بين متغيّر المؤهّل والتَّحديات الخارجيَّة التي تواجه تطبيق الحكم الرَّشيد في الضَّابطة الجمركية، (ويفسّر الباحث ذلك بأنَّ الموظفين كافة يقعون تحت نفس الظروف، بغضّ النَّظر عن المؤهّل العلمي).

أما بخصوص مجال الحكم الرَّشيد في الضَّابطة الجمركية، فلا يوجد فروق دالة بين متغيّر المؤهّل والحكم الرَّشيد في الضَّابطة الجمركية، (ويفسر الباحث ذلك بأنَّ الموظفين كافة يقعون تحت نفس الظروف بغض النَّظر عن المؤهّل العلمي).

5.3.4 النَّتائج المتعلّقة بالفرضيَّة الرَّابعة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدّلالة ($\alpha \leq .05$) في متوسطات مدى انسجام السّياسات التَّحصيليَّة للسّلطة الفلسطينيَّة مع الحكم الرَّشيد: الضَّابطة الجمركية نموذجًا" في الضفَّة الغربيَّة تعزى إلى متغيّر العمر، كما في الجدول (12) في الملحق (د).

استخرجت المتوسطات الحسابيَّة لمجالات مدى انسجام السّياسات التّحصيلية للسّلطة الفلسطينيَّة مع الحكم الرَّشيد: الضَّابطة الجمركية نموذجًا" في الضفَّة الغربيَّة، وكذلك الانحرافات المعياريَّة، واستخدم اختبار تحليل التَّباين الأحادي (One Way ANOVA) لأكثر من مجموعتين مستقلتين، وجاءت النَّتائج كما هو موضّح بالجدول (13) في الملحق (د).

يشير الجدول (13) إلى أنَّه لا فروق بين متوسطات الدَّرجة الكلّيَّة ومجال التَّمكين الدّاخلي لعناصر الضَّابطة الجمركية حول انسجام السّياسات التَّحصيليَّة، وأما بخصوص التَّحديات التي تواجه تطبيق الحكم الرَّشيد في الضَّابطة الجمركية تبعًا لمتغيّر العمر، فقد ظهر وجود فروق ذات دلالة إحصائيَّة، (ويفسّر الباحث ذلك باختلاف القدرات البشريَّة حسب العمر في التَّعامل مع التَّحديات التي تواجه تطبيق الحكم الرَّشيد).

5.3.5 النَّتائج المتعلّقة بالفرضية الخامسة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدّلالة ($\alpha \leq .05$) في متوسطات مدى انسجام السّياسات التَّحصيليَّة للسّلطة الفلسطينيَّة مع الحكم الرَّشيد: الضَّابطة الجمركية نموذجًا" في الضفَّة الغربيَّة تعزى إلى متغيّر الرَّتبة.

استخرجت المتوسّطات الحسابيَّة لمجالات انسجام السَّياسات التَّحصيليَّة للسّلطة الفلسطينيَّة مع الحكم الرَّشيد: الضَّابطة الجمركية نموذجًا" في الضفَّة الغربيَّة، وكذلك الانحرافات المعياريَّة، واستخدم اختبار تحليل التَّباين الأحادي (One Way ANOVA) لأكثر من مجموعتين مستقلتين، وجاءت النَّتائج كما هو موضّح بالجدول (14) في الملحق (د).

من خلال البيانات الواردة في الجدول (14) نقبل الفرضيَّة الصّفريَّة، بمعنى أنَّه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدّلالة ($\alpha \leq .05$) للتَّمكين الدَّاخلي لعناصر الضَّابطة الجمركية من وجهة نظر أفراد الضابطة الجمركيَّة الفلسطينيَّة في الضفَّة الغربيَّة تعزى إلى متغيّر الرّتبة، ويفسّر الباحث ذلك بأنَّ الموظفين كافة في الضَّابطة الجمركية بغض النظر على رتبهم يخضعون لنفس الظروف، ويحصلون على التَّدريبات المناسبة بما يتناسب مع إمكانيات وقدرات كلّ موظف.

5.4 مناقشة النَّتائج

أظهرت الدّراسة أنَّ التَّمكين الدَّاخلي لعناصر الضَّابطة الجمركية حول انسجام السّياسات التَّحصيليَّة للسّلطة الفلسطينيَّة جاء مرتفعًا، وذلك بدلالة المتوسّط الحسابي الذي بلغ (3.50)، ويفسّر الباحث ذلك من خلال تركيز جهاز الضَّابطة الجمركية على تدريب وتأهيل الموظفين في مجال الحكم الرَّشيد، وتطوير قدراتهم في المجالات الخاصة بالسّياسات التَّحصيليَّة، أمَّا مجال " التَّحديات الخارجيَّة التي تواجه تطبيق الحكم الرّشيد"، فقد حصل على أعلى المتوسّطات الحسابيَّة، وبلغ المتوسّط الحسابي له (4.29)، والانحراف المعياري (0.56)، وبمستوى مرتفع جدًا، أمَّا المجال الثَّالث "الحكم الرَّشيد "، فقد حصل على متوسّط حسابي بلغ (4.23)، وانحراف معياري (0.67)، بمستوى مرتفع، ويرى الباحث أنَّ هذا نتيجة طبيعيَة لما يواجه الموظفين في مجال تنفيذ مهام جهاز الضَّابطة الجمركية، وما يتعرَّضون له من ضغوطات وتعديات من قبل الجانب الإسرائيلي، أضف إلى ذلك عدم وجود معابر خاصة لفلسطين.

أنَّ الدَّرجة الكلّيَّة لمستوى "مجال انسجام السّياسات التّحصيليَّة"، من وجهة نظر عناصر الضَّابطة الجمركية في الضفَّة الغربيَّة جاء مرتفعًا، وذلك بدلالة المتوسّط الحسابي الذي بلغ (3.56) مرتفع، وذلك نتيجة للحرص الدّائم من قبل جهاز الضَّابطة الجمركية على موائمة أعماله مع السّياسيات التَّحصيليَّة.

أظهرت الدّراسة وجود قدرات إعلاميَّة لنشر الوعي بأهميَّة الالتزام بالسّياسات الجمركيَّة "، وخطّة عمل تسهم في تسهيل التَّعامل مع السّياسات التَّحصيليَّة "، ذلك أنَّ جهاز الضَّابطة الجمركية بذل الكثير من الجهود لتطوير عمل الجهاز والاستثمار في رأس المال البشري.

أظهرت الدّراسة أنَّ سياسات التَّهريب للبضائع تؤثّر على السّياسات التَّحصيليَّة، وجمع الأموال لدعم الموازنة العامَّة، كما أظهرت الدّراسة أنَّ الدَّرجة الكلّيَّة لمستوى مجال الحكم الرَّشيد جاء مرتفعًا جدًا، وذلك بدلالة المتوسّط الحسابي الذي بلغ (4.20)، ذلك أنَّ الإجراءات التي اتّخذها جهاز الضَّابطة الجمركية في مجال التَّخطيط والتَّطوير مكَّنت الجهاز من رفع مستوى تطبيق الحكم الرَّشيد.

أظهرت الدّراسة أنَّه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائيَّة للمتغيّرات الدّيمغرافيَّة على مدى انسجام السّياسات التَّحصيليَّة للسّلطة الفلسطينيَّة مع الحكم الرَّشيد: الضَّابطة الجمركية نموذجًا" في الضفَّة الغربية، تعزى لمتغيّرات، (مكان العمل، والمؤهّل العلمي، والعمر، والرّتبة) كون الموظفين كافة ضمن هذه المتغيّرات يخضعون لنفس الظروف، في حين كان هناك فروق لمتغيّر الجنس، نتيجة للاختلاف في القدرات الجسديَّة، وطبيعة المهام بين الذكور والإناث في جهاز الضَّابطة الجمركية.

5.5 التَّوصيات

توصلت الدّراسة إلى مجموعة من التَّوصيات، على النحو التالي:

أوّلاً: داخل جهاز الضَّابطة الجمركية

1. على الرّغم من المستوى المرتفع للسّياسات التَّحصيليَّة التي تتّبعها الضَّابطة الجمركية، إلا أنَّ هناك ضرورة للتَّطوير الدَّائم لمعايير الحكم الرَّشيد وفق أفضل الممارسات بالتركيز على تطوير القانون واللوائح المنظمة لذلك..
2. ضرورة التّدريب المتواصل لعناصر الضَّابطة الجمركية التّعامل مع السياسات التَّحصيليَّة وتضمينها ضمن الخطة الاستراتيجية والخطط التشغيلية للجهاز.
3. ضرورة العمل على دعم الضَّابطة الجمركية بالإمكانات كافة لإنجاز عملها.

ثانيًا: على المستوى المحلي توصي الدّراسة بما يلي:

1. ضرورة العمل على تعزيز التَّوعية الإعلاميَّة بعمل الضَّابطة الجمركية بأشكالها كافة.
2. ضرورة تعزيز الشّراكات مع مؤسّسات المجتمع المحلي لمكافحة التَّهريب والتَّهرب الجمركي.
3. ضرورة بناء خطّة وطنيَّة لمعاجلة قضايا الضَّابطة الجمركية.
4. إصدار تشريعات وقوانين فلسطينية تستبدل القوانين والقرارات والأوامر العسكرية الاسرائيلية، بحيث تكون قوانين عصرية وتستند إلى مبادئ التحرر من التبعية والعدالة الاجتماعية والمساواة.

5. تطوير سياسة ضريبية لا تقوم فقط على الجباية وتمويل الموازنة العامة، بل تتعامل مع الضريبة في إطار منظومة تنموية تعمل على تنمية المناطق المهمشة، وتقدم خدمات نوعية لكل المواطنين، كما تعمل على دعم القطاعات الانتاجية الوطنية.

ثالثًا: على المستوى الخارجي توصي الدّراسة بما يلي:

1. مواصلة العمل للتّغلب على التَّحديات الميدانيَّة التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي من خلال إجراءاته التَّعسفيَّة.
2. المتابعة القانونيَّة للحق الفلسطيني في المجال الاقتصادي، ورفع التَّوصيات والتَّقارير الدَّاعمة لذلك، والذي يصف التَّحديات يعلى الحقوق الفلسطينيَّة.
3. تعزيز التَّبادل العلمي والمعرفي من خلال المشاركة في المؤتمرات الدَّوليَّة، والاطّلاع على التَّجارب المتقدّمة في مجال التَّعامل مع السّياسات التَّحصيليَّة، والعمل الجمركي.

المراجع العلمية

أولاً: المراجع العربية

اشتية، محمد وحباس، أسامة (2004)، "**البلديات وهيئات الحكم المحلي في فلسطين**"، المجلس الفلسطيني للتنمية والأعمار (بكدار).

الانصاري، ناصر (1990). **تاريخ انظمة الشرطة في مصر**. القاهرة، دار الشرق.

البهجي، عصام (2014). "**الشفافية وأثرها في مكافحة الفساد الإداري**"، دار الفكر الجامعي، ط1 الإسكندرية.

جميل، مسيف (2018). "**مخاطر التهريب الجمركي والتهرب الضريبي وأثرهما على الخزينة والسوق الفلسطينيَّة وسبل الحد منهما**"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادي الفلسطيني(ماس).

السكارنة، بلال(2016)" **أخلاقيات العمل**"، الطبعة السادسة، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.

صالحي، صالح(2001):"**السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي**"، دار الوفاء،الجزائر.

العزاوي، محمد، واخرون (2016)، **أخلاقيات الادارة**، الطبعة الأولى، دار الايام للنشر والتوزيع،عمان،الاردن.

عيشوش، رياض ومجدي نويري، و بن البار سعد، (2007). **الحكم الراشد**، بسكرة، جامعة محمد خيضر.

وزارة التخطيط (2009). **وثيقة بناء الدولة وإنهاء الاحتلال 2009-2011**، السلطة الوطنية الفلسطينيَّة، رام الله.

ثانياً: الرسائل الجامعية

أبو صلاح، حسين (2013). "**مدى عدالة السياسة الجمركيَّة على السلع والمنتجات في فلسطين**"، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

ابوعودة، حمدان (2020). "**دور الضَّابطة الجمركية في مكافحة التسرب المالي في فلسطين 2012-2017**" رسالة ماجستير غير منشورة مجلة جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

بوزيد، سايح (2013)، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة**، رسالة دكتوراه، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

حنا، مجد (2014). "**دور المشاركة المجتمعية في تعزيز الحكم الصالح كما يدركها المواطنون الفلسطينيون في محافظة بيت لحم**" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، فلسطين.

عازم ولاء (2019). "**مدى فاعلية جهاز الضَّابطة الجمركية في الحد من التهرب الضريبي في الضفَّة الغربية، فلسطين**"، رسالة ماجستير غير منشورة، مجلة جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

عشوش، رياض ونويري، مجدي (2008). **الحكم الراشد**، الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، رسالة ماجستير.

محاجنة، هديل (2021). "**سبل مواجهة اتفاقية باريس وقرصنة أموال المقاصة**" رسالة ماجستير منشورة، مجلة جامعة النجاح الوطنية نابلس.

معالي، سامح (2015)،" **معوقات التحصيل لدى الإدارة الضريبية في فلسطين من وجهة نظر موظفي الضرائب**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية- نابلس.

نعمان، أشرف وجاسم، فاخر (2020). "**المحاصصة السياسية ومدى انسجامها مع مقومات الحكم الرشيد**"، ملخص أطروحة دكتوراه، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك، العدد (24)، الدنمارك.

نعمان، أشرف، جاسم، فاخر (2020)،"**المحاصصة السياسية ومدى انسجامها مع مقومات الحكم الرشيد**"، ملخص أطروحة دكتورا، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك، العدد (24)، الدنمارك.

ثالثاً: المجلات والتقارير والمؤتمرات

أبو هولي، أحمد وآخرون (2013)، "**الحوكمة في الضَّابطة الجمركية الوضع الراهن ومتطلبات التطوير**"، دراسة منشورة معهد الحوكمة الفلسطيني رام الله.

أبوديه، احمد (2018). "**فاعلية ومناعة نظام النزاهة في عمل جهاز الضَّابطة الجمركية** "سلسة تقارير ائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة امان، رام الله فلسطين، ص5.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (يناير 1997). "**وثيقة السياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي**"، UNDP.

بشير مصطفى، (2005). "**الأداء المتميز للحكومات من خلال الحكم الراشد والإدارة الرشيدة**"، المؤتمر الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات (صفحة 33). ورقلة، الجزائر: جامعة ورقلة.

جابر، فراس (2017). "**الضرائب والعدالة الاجتماعية –ملخص السياسة فلسطين**"، ورقة منشورة، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، لبنان.

جرار، ذياب (2014). **أثر تطبيق نظام أتمتة الإجراءات الجمركيَّة المحسوبة على الأداء الجمركي الفلسطيني**"، دراسة منشورة، مجلة الأبحاث المالية والمصرفية، مجلة علمية محكمة، العدد 1، المجلد1، المعهد المصرفي الفلسطيني، رام الله.

الخفيف، محمود واخرون (2014). **تسرب الايرادات المالية الفلسطينيَّة الى اسرائيل في ظل بروتوكول باريس الاقتصادي**"، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية الأنكتاد"، الأمم المتحدة.

الخفيف، محمود واخرون (2014)،"**تسرب الايرادات المالية الفلسطينيَّة الى اسرائيل في ظل بروتوكول باريس الاقتصادي**"، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية الأنكتاد"، الأمم المتحدة.

الرضيع، حسن (2014). "**الآثار الاقتصادية والاجتماعية للضرائب في الأراضي الفلسطينيَّة** " حالة نقدية لقطاع غزة، دراسة منشورة في مجلة دنيا الوطن.

رفاعي، رزان، وآخرون (2018). "**دور العلاقات العامة في الضابط الجمركيَّة الفلسطينيَّة في مواجهة المنتجات الغذائية الفاسدة**"، بحث غير منشور، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

الزعبي، عبد الله وآخرون (2013). ***أساليب التجنب والتهرب الضريبي وقصور قانون ضريبة الدخل الأردني في مواجهتها، من وجهة نظر مقدري ضريبة الدخل***"، بحث منشور، المنارة، المجلد 19، العدد4، جامعة عجلون، الأردن،2013.

سخرية، غرازوني (2016)، **طرق *واساليب إدارة المرفق العام*** (Doctoral dissertation) ، جامعة محمد بوضياف المسيلة. الجزائر

الظاهر مفيد وعودة رحمه (2022). **العوامل المؤثرة بالتهريب الجمركي من وجهة نظر العاملين في الضَّابطة الجمركية في فلسطين.** *المجلة الاكاديمية العالمية للاقتصاد والعلوم الادارية*،(1)*4* ، 65-79.

العجلوني محمد (2013)، "**أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المُستدامة في الدول العربية**، بحث مقبول للتقديم إلى المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي (ICIEF) حول النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، عقد في إستنبول، تركيا.

فؤاد شاكر (2010). "**الحكم الجيد في المصارف والمؤسسات المالية العربية حسب المعايير العالمية**"، مجلة اتحاد المصارف العربية.

قوتال، ياسين وحنان خذيري (1 يناير، 2016). "**آثار الفساد الإداري على عمل المؤسسات الحكومية وسبل معالجته**"، *مجلة الحقوق والعلوم السياسية* (3)، الصفحات 248-265.

رابعاً: القوانين والقرارات

الخطة التطويرية لجهاز الضَّابطة الجمركية 2022

دليل اجراءات العمل للضابطة (2017)

دليل اجراءات العمل للضابطة الجمركيَّة، 2019.

القانون الخاص بجهاز الضَّابطة الجمركية رقم 2 لعام 2016

القرار بقانون رقم (2) لسنة 2016 بشأن الضَّابطة الجمركية.

القرار رقم (62) لسنة 2008، والذي نص على الحاق جهاز الضَّابطة الجمركية بالإدارة العامة للجمارك والمكوس وضريبة القيمة المضافة في وزارة المالية

خامساً المقابلات

أمين طميزي: **مقابلة شخصية**"، مدير دائرة العمليات المركزية "جهاز الضَّابطة الجمركية، رام الله،8-6-2022

بدر مغربي: **مقابلة شخصية**، نائب مدير التدريب والتخطيط، قيادة الضابطة الجمركيَّة، رام الله 8-6-2022

لطفي ناصر: **مقابلة شخصية**، مدير دائرة المكافحة والتفتيش، قيادة الضابطة الجمركيَّة، رام الله 8-6-2022.

مأمون العبد: **مقابلة شخصية**، مدير الدائرة القانونية، قيادة الضَّابطة الجمركية، رام الله.8-6-2022.

وائل العناتي: **مقابلة شخصية**"، مدير دائرة الرقابة في جهاز الضابطة الجمركيَّة، رام الله،8-6-2022

سادساً المراجع الالكترونية

قاسم، أمجد، (2012)، " أهمية التخطيط التربوي وأهدافه وأنواعه وخطواته" منشور على الرابط: http://al3loom.com/?p=3932

سابعاً: المراجع الأجنبية

Bank World The، 2002-1996 nanceIndicatorsforGover: GovernanceMattersIII). 2004. (Mastruzzi Massimo and Kraay Aart; Daniel، KaKaufmann

الملاحق

ملحق (أ)

الاستبانة

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة النجاح الوطنية

كليه الدراسات العليا / برنامج التخطيط والتنمية السياسية

استبانة رسالة ماجستير بعنوان

مدى انسجام السياسات التحصيلية للسلطة الفلسطينية مع الحكم الرشيد: الضابطة الجمركية نموذجا"

إعداد الباحث: مصعب صالح

إشراف: د. صقر الجبالي

السادة ضباط وعناصر الضابطة الجمركية المحترمين

تحية وبعد

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان: "**مدى انسجام السياسات التحصيلية للسلطة الفلسطينية مع الحكم الرشيد: الضابطة الجمركية نموذجا**" وذلك استكمالاً للحصول على درجة الماجستير في تخصص التخطيط والتنمية السياسية في جامعة النجاح الوطنية ويأمل الباحث منكم الإجابة عن كافة فقرات الاستبانة بكل جدية، علما أن بياناتكم ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، وستعامل بسرية تامة.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

الباحث: مصعب صالح

القسم الاول:

المعلومات الشخصية مع يرجى اختيار رقم الاجابة التي توافقك لكل فقره من الفقرات التالية.

1. الجنس

( ) ذكر ( ) انثى

2. مكان العمل

( ) قيادة الجهاز ( ) المحافظات

3. مستوى التعليم

( ) توجيهي فأقل ( ) دبلوم

( ) بكالوريوس ( ) دراسات عليا

4. العمر

( ) 20 او اقل ( ) 21 – 33

( ) 34 – 43 ( ) اكثر من 43

5. الرتبة

( ) اقل من ملازم ( ) ملازم – رائد

( ) رائد فأعلى

القسم الثاني:

يرجى وضع إشارة (x) في المربع الذي يتوافق مع رأيك وذلك أمام كل فقرة من فقرات الاستبانة.

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
	المحور الاول:التمكين الداخلي لعناصر الضابطة الجمركية حول الحوكمة					
1	أسهم التدريب المقدم لي في التعرف على مفهوم الحكم الرشيد					
2	تتناسب البرامج التدريبية التي حصلت عليها حول الحكم الرشيد مع قدراتي					
3	توفر الضابطة الجمركية لي الظروف الملائمة للمشاركة في (مؤتمرات، ندوات، ورشات) حول معايير الحكم الرشيد.					
4	يلمس الزملاء تحسن في أدائي بعد مشاركتي في برامج المتعلقة بمعايير الحكم الرشيد.					
5	أسهم التدريب بكافة اشكاله في الفهم الصحيح لمفهوم السياسات التحصيلية والتعامل معها بكفاءة.					
6	نظام الرقابة الحالي في الضابطة الجمركية يعزز الشفافية في العمل					
7	يلمس الزملاء تحسن في أدائي بعد مشاركتي في التدريبات المقدمة					
8	أستطيع تنفيذ التدريب الحاصل عليه في الواقع العملي والميداني					
9	توفر الضابطه الجمركية خطة عمل تسهم في تسهيل التعامل مع السياسات التحصيلية					
10	توفر الضابطه الجمركية دليل اجراءات العمل لتسهيل التعامل مع السياسات التحصيلية					
11	يتوفر التقنيات الحديثه للتعامل مع السياسات التحصيلية					

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
12	يوجد لدى الضابطة قدرات اعلامية لنشر الوعي باهمية الالتزام بالسياسات الجمركية					
	المحور الثاني: التحديات الخارجية التي تواجه تطبيق الحكم الرشيد في الضابطة الجمركية					
1	سياسة الاقتحامات التي يتبعها الاحتلال الاسرائيلي تعيق قدرة الضابطة الجمركية على ضبط التحصيل الجمركي.					
2	سياسات الاعتقالات التي يتبعها الاحتلال الاسرائيلي لعناصر الضابطة تعيق قدرة الضابطة الجمركية على ضبط التحصيل الجمركي.					
3	سياسات منع الضابط من مراقبة المعابر التي يتبعها الاحتلال الاسرائيلي تعيق قدرة الضابطة الجمركية على ضبط التحصيل الجمركي.					
4	التعامل مع حملة الهوية الزرقاء يشكل تحدي في تنفيذ القوانين لدى الضابطة الجمركية.					
5	الاتفاقات الاقتصادية مع دولة الاحتلال الاسرائيلي تعيق تطبيق معايير الحكم الرشيد في العمل.					
6	سياسات التهريب للبضائع تؤثر على السياسات التحصيلية وجمع الاموال لدعم الموازنة العامة.					
7	سياسة التهريب للبضائع تشجع على التهرب الضريبي					
8	سياسة التهريب للبضائع تؤثر على السوق والمنتج المحلي الفلسطيني.					
9	سياسة التهريب للبضائع الفاسدة وغياب الرقابة تؤثر على الجانب الصحي للمجتمع الفلسطيني					

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
10	عدم السيطرة الامنية الفلسطينية على المعابر العامل الاهم في التـأثير علـى السياسـات التحصيلية للضابطة الجمركية.					
	المحور الثالث: الحكم الرشيد في الضابط الجمركية					
1	الكفاءة اساس التوظيف والترقية					
2	حسن ادارة الموازنة					
3	ترشيد الخدمات القطاعية					
4	يتم تسهيل الوصول الى المعلومات					
5	يخضع الجميع الى المسألة والقانون					
6	المراجعة الدائمة لمعايير الحكم الرشيد					
7	استشعار المسؤولية والالتزام للقيـام بمهـام العمل					
8	تعزيز المشاركة الفعّالة للمواطنين في اتخـاذ القرارات					
9	يتم إيجاد الحلول لِمختلـف التحـديات التـي تواجه الضابطة الجمركية في مجال الشفافية					
10	الاستخدام الأمثل للموارد					

اية ملاحظات اخرى تخدم اهداف الدراسة

مع الاحترام

انتهت الاستبانة

ملحق (ب)

المقابلة

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة النجاح الوطنية

كليه الدراسات العليا / برنامج التخطيط والتنمية السياسية

مقابلة رسالة ماجستير بعنوان

مدى انسجام السياسات التحصيلية للسلطة الفلسطينية مع الحكم الرشيد: الضابطة الجمركية نموذجا"

إعداد الباحث: مصعب صالح

إشراف: د. صقر الجبالي

السادة المحترمين:

مدير التخطيط: مدير التدريب: مدير العمليات:

مدير الموارد البشرية: مدير الشؤون الادارية: مدير الرقابة:

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان:. " **مدى انسجام السياسات التحصيلية للسلطة الفلسطينية مع الحكم الرشيد: الضابطة الجمركية نموذجا"**

"وذلك استكمالاً للحصول على درجة الماجستير في تخصص التخطيط والتنمية السياسية في جامعة النجاح الوطنية ويأمل الباحث منكم الإجابة عن اسئلة المقابلة بكل جدية.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

الباحث: مصعب صالح

المعلومات الشخصية مع يرجى اختيار رقم الاجابة التي توافقك لكل فقره من الفقرات التالية.

الرتبة:

الاسم:

المسمى الوظيفي:

مكان اجراء المقابلة:

زمان اجراء المقابلة:

---

1. ما هي الاجراءات المتبعة لتمكين العاملين في جهاز الضابطة الجمركية بمفـــاهيم ومعـــايير الحكـــم الرشيد؟.

2. ما هي التحديات التي تعيق انسجام السياسات التحصيلية في الضابطة الجمركية مع متطلبات الحكـــم الرشيد.

3. ما مدى تأثير الاحتلال الإسرائيلي والاتفاقيات الاقتصادية المبرمة على تطبيق معايير الحكم الرشيد؟

4. ما مدى تأثير تهريب البضائع على تطبيق معايير الحكم الرشيد في جهاز الضابطة الجمركية؟

اية جوانب أخرى يمكن ان تخدم الدراسة

مع الاحترام والتقدير

الباحث: مصعب صالح

ملحق (ج)

المحكمين

الرقم	الاسم	الدرجة العلمية	الجامعة
1	د. صقر الجبالي	دكتوراه	جامعة النجاح الوطنية
2	د. امجد القاضي	دكتوراه	جامعة القدس المفتوحة
3	د. محسن عيشاش	دكتوراه	وزارة التربية
4	د. عماد سلامة	دكتواه	الجامعة العربية الامريكية
5	د. طارق جرار	دكتوراه	جامعة خضوري

ملحق (د)

الجداول

جدول (11)

نتائج اختبار تحليل التَّباين الأحادي، لاختبار مستوى دلالة الفروق لمجالات مستوى انسجام السّياسات التَّحصيليَّة تعزى لمتغيّر المؤهّل العلمي

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة
التَّمكين الدَّاخلي لعناصر الضَّابطة الجمركية حول انسجام السَّياسات التَّحصيليَّة	بين المجموعات	0.27	3	0.07	0.32	0.84
	داخل المجموعات	41.62	146	0.28		
	المجموع	41.89	149			
التَّحديات الخارجيَّة التي تواجه تطبيق الحكم الرَّشيد في الضَّابطة الجمركية	بين المجموعات	2.41	3	0.84	3.13	0.02*
	داخل المجموعات	42.55	146	0.29		
	المجموع	44.96	149			
الحكم الرَّشيد	بين المجموعات	2.45	3	0.82	3.16	0.01*
	داخل المجموعات	42.51	146	0.26		
	المجموع	44.96	149			

* دال إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq .05$).

جدول (12)

المتوسّطات الحسابيَّة لمجالات تحديات المؤسّسة الأمنيَّة الفلسطينيَّة تبعًا لمتغيّر العمر

المجال	أقل من 20	21-33	34-43	أكثر من 43
التَّمكين الدَّاخلي لعناصر الضَّابطة الجمركية	3.82	3.40	3.66	3.76
التَّحديات الخارجيَّة التي تواجه تطبيق الحكم الرَّشيد في الضَّابطة الجمركية	3.60	4.28	4.29	4.18
الحكم الرَّشيد	3.77	3.85	4.08	4.05
الدَّرجة الكلّيَّة	**3.73**	**3.843333**	**4.01**	**3.996667**

* دال إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq .05$).

جدول (13)

نتائج اختبار تحليل التَّباين الأحادي، لاختبار مستوى دلالة الفروق لمجالات مستوى انسجام السّياسات التَّحصيليَّة تعزى لمتغيّر العمر

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة
التَّمكين الدَّاخلي لعناصر الضَّابطة الجمركية حول انسجام السّياسات التَّحصيليَّة	بين المجموعات	2.05	3	0.68	2.62	0.05*
	داخل المجموعات	38.84	146	0.26		
	المجموع	40.89	149			
التَّحديات التي تواجه تطبيق الحكم الرَّشيد في الضَّابطة الجمركية	بين المجموعات	4.95	3	1.64	6.41	0.09**
	داخل المجموعات	37.22	146	0.26		
	المجموع	42.17	149			
التَّحديات الخارجيَّة التي تواجه تطبيق الحكم الرَّشيد في الضَّابطة الجمركية	بين المجموعات	2.41	3	0.85	3.15	0.04*
	داخل المجموعات	42.55	146	0.28		
	المجموع	44.96	149			
الحكم الرَّشيد	بين المجموعات	2.41	3	0.85	3.15	0.04*
	داخل المجموعات	40.55	146	0.2		
	المجموع	42.96	149			

جدول (14)

نتائج اختبار تحليل التَّباين الأحادي، لاختبار مستوى دلالة الفروق لمجالات مستوى انسجام السّياسات التَّحصيليَّة تعزى لمتغيّر الرتبة

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة
التَّحديات الخارجيَّة التي تواجه تطبيق الحكم الرّشيد في الضَّابطة الجمركية	بين المجموعات	0.66	2	0.33	1.16	0.32
	داخل المجموعات	42.51	147	0.29		
	المجموع	43.17	149			
الحكم الرَّشيد	بين المجموعات	0.69	2	0.43	1.26	0.34
	داخل المجموعات	41.54	147	0.49		
	المجموع	42.20	149			

* دال إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq .05$).

An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies

THE COMPATIBILITY OF COLLECTION POLICIES FOR THE PALESTINIAN AUTHORITY WITH GOOD GOVERNANCE, CUSTOMS BRIGADE AS AN EXAMPLE

By
Mosab "Mohammad Radi" Saleh

Supervisor
Dr. Saqr Al-Jabali

This Thesis is submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Political Planning and Development, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.

2023

THE COMPATIBILITY OF COLLECTION POLICIES FOR THE PALESTINIAN AUTHORITY WITH GOOD GOVERNANCE, CUSTOMS BRIGADE AS AN EXAMPLE

By
Mosab "Mohammad Radi" Saleh
Supervisor
Dr. Saqr Al-Jabali

Abstract

The study aimed to identify the extent to which the collection policies of the Palestinian Authority are consistent with good governance: the customs police as an example. To achieve this goal, the researcher used the analytical descriptive method in this study. For the year 2022, the study sample, consisted of 150 individuals from the customs police in the West Bank, with a percentage of 10% of the size of the study population. The researcher used the questionnaire as a tool for data collection and after analyzing the results of the study using the social statistical packages softwar (SPSS), the study has made following conclusions: The study showed that the internal empowerment of the customs control elements regarding the consistency of the collection policies of the Palestinian Authority was high, as indicated by the arithmetic mean, which reached 3.50. Arithmetic means, the arithmetic mean for which was 4.29, and the standard deviation was 0.56, with a very high level. As for the third domain represented by "good governance", it obtained an arithmetic mean of 4.23, and a standard deviation of 0.67, at a high level. As for the first field, "harmony of collection policies", it obtained an arithmetic mean of 3.5, and a standard deviation of 0.54, at a high level. The study showed the existence of media capabilities to raise awareness of the importance of adherence to customs policies (and an action plan that contributes to facilitating dealing with collection policies), and the study also showed that smuggling policies for goods affect collection policies and fundraising to support the general budget, and the study also showed that the overall degree of the level of good governance was very high as indicated by the arithmetic mean, which rose to 4.20. The study showed that there were no statistically significant differences for the demographic variables on the extent to which the collection policies of the Palestinian Authority are consistent with good governance: the customs police as a model in the West Bank, due to the variables (gender, workplace, educational qualification, age, rank).

The study recommends that there is a need for the permanent development of good governance standards according to best practices, the need for continuous training for the elements of the customs officer, dealing with collection policies. The work on supporting the customs police with all capabilities to accomplish its work. The need to work to enhance media awareness of the work of the customs police in all its forms. The need to strengthen partnerships with local community institutions to combat smuggling and customs evasion. The need to build a national plan to address customs control issues. Continue to work to overcome field challenges. imposed by the Israeli occupation through its arbitrary measures, to follow up on the legal Palestinian right in the economic field and submit recommendations and supporting reports that describe the violations of Palestinian rights, promoting scientific and knowledge exchange through participation in international conferences and access to advanced experiences in the field of dealing with collection policies and the customs work.

Keywords: Collection Policies; Good Governance; Customs Brigade